مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية
Centre d'Etudes et de Recherches en Sciences Sociales
Centre for Studies and Research in Social Sciences

CERSS

المنتدى المدني الديموقراطي المغربي
FORUM CIVIL DEMOCRATIQUE MAROCAIN

تقرير الملاحظة الانتخابية

استحقاق 23 شتنبر 2026 بالمغرب

إعداد

مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية

والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي

شتنبر 2026

الفهرس

مقدمة

1.موقع الانتخابات شتنبر 2026

2.كرونولوجيا تجربة المركز والمنتدى في ملاحظة الانتخابات

I. السياق و الاستعدادات

1. السياق

2.الاستعدادات

أ. الإطار القانوني والمؤسساتي لاستحقاقات شتنبر 2026
ب. مستجدات المنظومة القانونية ذات الصلة
ت. ملاحظات حول ملاحظة الانتخابات
ث. الاعلام الرقمي
ج. لمحة عامة حول البرامج الانتخابية الحزبية

II .متابعة العملية الانتخابية

1. **ما قبل الحملة الانتخابية**
2. **خلال الحملة الانتخابية**
3. **مجريات متعلقة بيوم التصويت**

III. خلاصات واستنتاجات

1. **الشباب**
2. **المرأة**
3. **المسار الديمقراطي**

خلاصة عامة

الملاحق:

- **ملحق رقم 1. بيان المنتدى والمركز**
- **ملحق رقم 2. الترشيحات**
- **ملحق رقم3. نظرة مقارنة لبرامج ستة أحزاب: حزب التجمع الوطني للأحرار، حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية، حزب الاتحاد الاشتراكي، حزب التقدم والاشتراكية**
- **ملحق رقم4. النتائج**

مقدمة

1. موقع الانتخابات شتنبر 2026

أولا: تقديم

تندرج مشاركة مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي في عملية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات التشريعية لسنة 2026 ضمن انخراطهما في الدينامية المدنية الرامية إلى تعزيز المشاركة المواطنة، وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساهمة في تتبع وتقييم الممارسات المرتبطة بالعملية الانتخابية.

وتأتي هذه المشاركة في سياق وطني يتميز بتأطير قانوني ومؤسساتي للملاحظة الانتخابية، وبانخراط عدد مهم من مؤسسات المجتمع المدني في مواكبة مختلف مراحل العملية الانتخابية، بما يسمح بتوفير معطيات ميدانية مستقلة وموضوعية حول سير هذه العملية.

وتستند الملاحظة المستقلة والمحايدة إلى القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، الذي يعتبر الملاحظة عملية تستهدف التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية، وتجميع المعطيات بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترام القواعد الدستورية والقانونية والتنظيمية والمعايير الدولية ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق، فإن مشاركة المركز والمنتدى لا تندرج في إطار المنافسة الانتخابية أو دعم أي طرف من أطرافها، وإنما في إطار الملاحظة المدنية المستقلة والمحايدة، والرصد المنهجي للوقائع، وتوثيق المعطيات، والمساهمة في النقاش العمومي حول تطوير الممارسة الانتخابية.

ثانيا: السياق الوطني العام للانتخابات التشريعية لسنة 2026

تشكل الانتخابات التشريعية محطة أساسية في المسار المؤسساتي والديمقراطي بالمغرب، باعتبارها مناسبة لممارسة المواطنين لحقهم في المشاركة السياسية واختيار ممثليهم في مجلس النواب.

وانطلقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظات وملاحظي الانتخابات التي تقرر أجراها يوم 23 شتنبر 2026 ولقد اعتمدت اللجنة الخاصة، خلال اجتماعها المنعقدين يومي 4 و7 شتنبر 2026، 26 جمعية غير حكومية ومؤسسة وطنية و30 هيئة ومنظمة دولية، بما مجموعه 3006 ملاحظ وملاحظة..

ثالثا: الإطار القانوني والمؤسساتي للملاحظة

تستند مشاركة المركز والمنتدى إلى المنظومة القانونية والمؤسساتية المنظمة للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، وفي مقدمتها:

- دستور المملكة المغربية؛
- القانون رقم 30.11 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات؛
- النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات؛
- المرجعيات الدولية ذات الصلة بالحقوق السياسية والمشاركة الانتخابية؛
- ميثاق المبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وتتولى اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظات وملاحظي الانتخابات دراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطاقات وشارات الاعتماد، كما تواصل تتبع عملية الملاحظة في إطار الاختصاصات المخولة لها قانونا وتتولى اللجنة، برئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضوية عدد من القطاعات والمؤسسات والهيئات، الإشراف على الإطار المؤسساتي للملاحظة المستقلة والمحايدة.

رابعا: فلسفة مشاركة المركز والمنتدى

تنبني المشاركة على اعتبار الانتخابات شأنا مجتمعيا يتجاوز يوم الاقتراع، ويتصل بمستويات متعددة من الحياة الديمقراطية، من بينها: المشاركة المواطنة، ممارسة الحقوق السياسية، علاقة المواطن بالمؤسسات، الثقة في المؤسسات المنتخبة، تمثيلية النساء والشباب و الاشخاص دوي الاعاقة، الولوج المتكافئ إلى العملية الانتخابية، احترام القواعد القانونية المؤطرة و شفافية مختلف مراحل الاقتراع.

ومن هنا، تسعى مشاركة المركز والمنتدى إلى الجمع بين الرصد الميداني المدني والمقاربة العلمية والاجتماعية. حيث يمنح البعد البحثي للمركز إمكانية التعامل مع المعطيات الميدانية باعتبارها مادة قابلة للتحليل العلمي، في حين يوفر البعد المدني للمنتدى إطارا لتتبع الممارسة الانتخابية من زاوية المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية.

خامسا: أهداف المشاركة

تتمثل الأهداف الأساسية لمشاركة المركز والمنتدى في:

1. الهدف العام

المساهمة في الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات التشريعية لسنة 2026، من خلال رصد مختلف مراحل العملية الانتخابية وتوثيق الوقائع والمعطيات الميدانية، وفق القواعد القانونية والأخلاقية المعتمدة.

2. الأهداف الخاصة

- تتبع سير العملية الانتخابية ميدانيا؛
- رصد مدى احترام القواعد القانونية والتنظيمية؛
- توثيق الملاحظات والوقائع ذات الصلة؛
- رصد ظروف ممارسة المواطنين لحقهم في التصويت؛
- ملاحظة شروط الولوج إلى مكاتب التصويت؛
- رصد مدى احترام سرية الاقتراع؛
- رصد ظروف ممارسة الأشخاص في وضعية إعاقة لحقوقهم الانتخابية؛
- ملاحظة حضور النساء والشباب في مختلف مراحل العملية؛
- رصد مختلف المظاهر المرتبطة بالحملة الانتخابية في حدود ما تسمح به مهمة الملاحظ؛
- تجميع المعطيات بطريقة موحدة ومنهجية؛
- إعداد تقرير مؤسساتي يتضمن الخلاصات والملاحظات والتوصيات الممكنة.

سادسا: منهجية الملاحظة

يقترح المركز والمنتدى اعتماد منهجية تقوم على خمس مراحل مترابطة:

التحضير ⟵ التكوين ⟵ الملاحظة ⟵ التوثيق ⟵ التحليل وإعداد التقرير.

وتقتضي هذه المنهجية توحيد أدوات العمل بين مختلف الملاحظين، واعتماد استمارات موحدة لجمع المعطيات، بما يسمح بمعالجتها وتحليلها بطريقة موضوعية.

كما ينبغي التمييز بوضوح بين:

ويعتبر هذا الفصل أساسيا حتى لا تتحول عملية الملاحظة إلى إصدار مواقف أو أحكام سياسية مسبقة.

سابعا: محاور الملاحظة

1. الحملة الانتخابية

يمكن للملاحظين، في حدود الإطار القانوني لمهمتهم، رصد:

احترام القواعد المنظمة للحملة؛ طبيعة الفضاءات المستعملة في التواصل الانتخابي؛ مظاهر تنظيم التجمعات واللقاءات؛ طبيعة الخطاب الانتخابي؛ حضور النساء والشباب؛ استعمال الوسائط الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي؛ و مظاهر قد تستدعي التوثيق أو الإحالة في إطار الاختصاصات القانونية.

2. يوم الاقتراع

يكتسي يوم 23 شتنبر أهمية مركزية في عملية الملاحظة، ويمكن أن تشمل عملية الرصد ظروف فتح مكاتب التصويت؛ جاهزية المكاتب؛ ولوج الناخبين؛ احترام سرية الاقتراع؛ تنظيم عملية التصويت؛ تعامل أعضاء مكاتب التصويت مع الناخبين؛ ظروف تصويت الأشخاص في وضعية إعاقة؛ وجود أية وقائع غير عادية؛ وظروف إغلاق مكاتب التصويت.

3. الفرز وإعلان النتائج

تشمل الملاحظة، في حدود الاختصاصات المخولة للملاحظين:

- ظروف إجراء عملية الفرز؛
- احترام الإجراءات القانونية؛
- توثيق الملاحظات المتعلقة بعملية الفرز؛
- ظروف إعلان النتائج؛
- تسجيل الوقائع والملاحظات ذات الصلة.

ثامنا: المبادئ الأخلاقية والمهنية للملاحظ

تكتسي المبادئ الأخلاقية أهمية أساسية في نجاح مهمة الملاحظة. وعليه، يلتزم الملاحظون، على الخصوص، بالاستقلالية والحياد والموضوعية والنزاهة والتجرد وعدم التحيز. كما يلتزم الملاحظون بعدم التدخل في العملية الانتخابية واحترام سرية التصويت وعدم التأثير في إرادة الناخبين من جهة واحترام النظام العام وحمل بطاقة وشارة الاعتماد التي يجب تقديمها عند طلبها من الجهات المختصة وعدم إصدار تصريحات أو تعليقات حول العملية قبل الإعلان عن النتائج النهائية.

تاسعا: التكوين والتأهيل

تعتبر عملية تكوين الملاحظين مرحلة أساسية لضمان وحدة المنهجية ودقة المعطيات. وفي هذا الإطار، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال شهر يونيو 2026 دورات تكوينية لفائدة 137 مكونا ومكونة، أعقبتها دورات جهوية لفائدة 1313 ملاحظا وملاحظة حضر فيها ملاحظي المركز والمنتدى.

وفي هدا الإطار حرص المركز والمنتدى على أن يستفيد جميع الملاحظين من توجيه موحد حول مقتضيات الإطار القانوني وحدود مهمة الملاحظ من حيث قواعد السلوك وطريقة استعمال استمارات الملاحظة وكيفية توثيق الوقائع، كم استفادوا من توضيحات حول آليات التواصل الداخلي وطريقة رفع المعطيات إلى خلية التنسيق وذلك لضمان مشاركة فعالة للملاحظين. وقد اعتمدت بنية تنظيمية بسيطة تتكون من خلية تنسيق مشتركة تواكب مجموع المنسقون الجهويون والمنسقون المحليون وذلك للتتبع فرق الملاحظين. كل خلية تنسيق تتولى توزيع الملاحظين وتوحيد أدوات العمل وكل ما يتعلق باستقبال ومراقبة ومعالجة المعطيات واعداد التقرير النهائي.

عاشرا: التقرير النهائي

بالنسبة للتقرير النهائي، بعد انتهاء العملية الانتخابية، يتم تجميع الاستمارات والتقارير الميدانية وتصنيفها حسب الجهة، الإقليم/العمالة، الجماعة، مكتب التصويت وكذلك حسب موضوع الملاحظة، طبيعة الواقعة ومستوى تكرارها ومختلف ملاحظات المراقبين. يتم بعد ذلك الانتقال إلى مرحلة التحليل، مع الحرص على عدم تعميم واقعة محلية أو فردية على العملية الانتخابية برمتها إلا بناء على معطيات كافية.

تتميز هذه المشاركة بإمكانية بناء تجربة مشتركة تجمع بين البحث العلمي، العمل المدني، الملاحظة الميدانية وتحليل المعطيات. وتعتبر هذه **قيمة مضافة للمشاركة المشتركة، حيث** يمكن أن تتيح هذه التجربة إنتاج مادة تتجاوز التقرير الظرفي حول يوم الاقتراع، لتشكل قاعدة لدراسة أوسع حول المشاركة السياسية الثقافة الانتخابية، الثقة في المؤسسات، علاقة المواطن بالعملية الانتخابية، المشاركة الشبابية، المشاركة النسائية، المشاركة في المجال القروي والحضري، الولوج إلى الحقوق السياسية التحولات التي تعرفها الممارسة الانتخابية في ظل الوسائط الرقمية. وهذا الجانب يمثل، بشكل خاص، مجالا يمكن أن يستثمر فيه مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية خبرته البحثية، إلى جانب الدور المدني للمنتدى.

حادي عشر: خاتمة

إن مشاركة مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي في ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2026 تمثل انخراطا مدنيا ومؤسساتيا في مواكبة محطة أساسية من محطات الممارسة الديمقراطية بالمغرب. وتستمد هذه المشاركة مشروعيتها من احترام الإطار القانوني المنظم للملاحظة ومن الالتزام بمبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية والتجرد، ومن الرغبة في الإسهام في إنتاج معرفة ميدانية دقيقة حول العملية الانتخابية. كما أن أهمية هذه المشاركة لا تقاس فقط بعدد الملاحظين أو حجم التغطية الجغرافية، وإنما أيضا بجودة المعطيات التي سيتم جمعها، ودقة توثيقها، وموضوعية تحليلها، وقدرتها على الإسهام في تطوير النقاش العمومي حول المشاركة السياسية والانتخابية. وعليه، فإن المركز والمنتدى يؤكدان أن مهمتهما الأساسية تتمثل في الملاحظة لا التدخل، والتوثيق لا التأثير، والتحليل لا الحكم المسبق، والمساهمة في المعرفة المدنية حول العملية الانتخابية. وتنسجم هذه المقاربة مع التعريف الرسمي للملاحظة المستقلة والمحايدة باعتبارها عملية للتتبع الميداني وجمع المعطيات بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيم وإجراء الانتخابات وإعداد التقارير بشأنها.

2.كرونولوجيا تجربة المركز والمنتدى في ملاحظة الانتخابات (2007-2026)

أولا: المنتدى ومركز الدراسات: مسار تراكمي في الملاحظة الانتخابية

يستمد انخراط المنتدى المدني الديمقراطي المغربي ومركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية في مجال الملاحظة الانتخابية مشروعيته من تجربة تراكمية تمتد لحوالي عقدين، جعلت من الملاحظة الانتخابية، منذ تأسيس المنتدى سنة 1999، الورش الأبرز ضمن مجالات اشتغاله. فقد شكلت هذه التجربة الميدانية المتواصلة إطارا لترجمة مرجعية الطرفين (المركز والمنتدى) القائمة على مبادئ حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، والجامعة بين الممارسة السياسية المدنية وإنتاج المعرفة والتكوين والعمل التطوعي المناضل، إلى ممارسة عملية لإشراك المواطنات والمواطنين في مراقبة العملية الانتخابية، ورصد الاختلالات والمخالفات، وتقييم جودة الاستحقاقات، وصياغة التوصيات.

وتكمن الخصوصية التاريخية لهذه التجربة في كون الطرفين يعدان من بين الهيئات الجمعوية الأولى التي أسهمت في ترسيخ ثقافة الملاحظة الانتخابية وفق مقاربة ذاتية ومستقلة، وذلك حتى قبل التجربة التي قادها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك. وقد أتاحت لهما هذه الأسبقية، مقترنة بالمشاركة المنتظمة والمتواصلة في مختلف الاستحقاقات، مراكمة رصيد تجريبي غني كما وكيفا على مستوى العمل الميداني.

شارك المنتدى المدني الديمقراطي المغربي بتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية في الملاحظة الانتخابية مند الانتخابات التشريعية لسنة 2007. حيث عملا على تكوين فريق من الملاحظات والملاحظين للعملية الانتخابية والقوانين المؤطرة لها كما تم وضع استمارة خاصة بالمنتدى المدني الديمقراطي المغربي بمشاركة جميع فروعه إلى جانب مجموعة من الأساتذة والأكاديميين والباحثين في مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية وشركائه.

وهكذا فقد شارك المنتدى المدني الديمقراطي الى جانب مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية منذ 2007 في الملاحظة الانتخابية لأربع (04) انتخابات تشريعية (2007/09/07، 2011/11/25، 2016/10/07 و2021/09/08) الى جانب ثلاث (03) انتخابات جماعية (2009/06/12، 2015/09/04 و2021/09/08). وقد شارك كل من المنتدى والمركز خلال الانتخابات التشريعية ل 2007 ب 60 ملاحظ حيث تم تغطية 6 جهات من أصل 16 جهة، أي بمعدل 10 ملاحظين في كل جهة، مقابل 120 ملاحظ في الانتخابات الجماعية ل 2009، أي ضعف عدد المشاركين في الانتخابات التشريعية، حيث تمت تغطية 8 جهات من أصل 16 جهة أي بمعدل 15 ملاحظ وملاحظة في كل جهة.

وفي الانتخابات التشريعية لسنة 2011 شارك المنتدى ومركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ب 160 ملاحظة وملاحظ قاموا بتغطية 10 جهات أي بمعدل 16 ملاحظ في كل جهة.

أما في الانتخابات الجماعية والجهوية ل 4 شتنبر 2015، فقد شارك كل من المنتدى المدني الديمقراطي المغربي وبتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ب 240 ملاحظ وملاحظة معتمدين استفادوا من التكوينات التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتكوينات التي نظمها المنتدى المدني الديمقراطي المغربي طيلة المراحل السابقة لفائدة أعضائه ، كما قام المنتدى بتعبئة 120 ملاحظة وملاحظ غير معتمدين و الذين شاركوا في المحطات السابقة للملاحظة الانتخابية، نظرا لتكوينهم و لخبرتهم و تراكم التجربة لديهم في هذا المجال.

وهكذا وصل عدد الملاحظين الرسميين و غير الرسميين إلى 360 ملاحظة و ملاحظ و تم تغطية جميع الجهات الاثنا عشر أي بمعدل 30 ملاحظ في كل جهة مع الإشارة إلى أن هناك حضور مكثف في جهات معينة كجهة فاس مكناس و تافيلات درعة وجميع جهات الجنوب : جهة كلميم واد نون، جهة الداخلة واد الذهب وجهة العيون الساقية الحمراء، و في جهة الرباط القنيطرة و الدار البيضاء و مراكش الحوز نظرا للحضور الوازن لناشطات وناشطي المنتدى في هذه الجهات.

أما بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة 2016 فقد تمت تعبئة ما يناهز 500 ملاحظة وملاحظ رسمي استفادوا من التكوينات السابقة للمنتدى المدني الديمقراطي (FCDM) ومركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (CERSS). كما عبأ المنتدى اكثر من 300 ملاحظة وملاحظ غير رسميين منهم من استفادوا من الدورات التكوينية السابقة. وقد تمت تغطية جميع الجهات الادارية للمملكة.

وفي الانتخابات البرلمانية والجماعية لسنة 2021، تمت تعبئة 1093 ملاحظة وملاحظ معتمدين من طرف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظات وملاحظي الانتخابات وغير معتمدين من طرف هذه الأخيرة والذين راكموا تجربة طويلة في الملاحظة الانتخابية، موزعين على جميع جهات المملكة.

وفي الانتخابات التشريعية الحالية بلغ عدد إجمالي ملاحظات وملاحظي المركز والمنتدى منذ استحقاقات 2007 حوالي 3000 ملاحظة وملاحظ الذين راكموا تجربة كبيرة وخبرة مهمة.

I. السياق و الاستعدادات

1. السياق

سياق دولي و إقليمي ووطني متغير

أولا: السياق الدولي.. انتخابات في عالم أكثر اضطرابا

تأتي انتخابات 2026 في بيئة دولية مختلفة عن تلك التي أحاطت بانتخابات 2021. لأن التنافس بين القوى الكبرى صار أكثر شراسة، بينما تراجعت قدرة المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على احتواء الأزمات الدولية، في الوقت الذي صارت فيه هذه الأخيرة أزمات متراكبة (Polycrisis)، فقد أدت الحرب بين روسيا وأوكرانيا ثم حرب غزة والحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، إلى أزمات الطاقة والهجرة والأمن والغذاء وسلاسل الإمداد، أصبحت بدورها عناصر مترابطة في صياغة السياسات الخارجية للدول.

ويؤثر هذا السياق المضطرب على المغرب بصورة مباشرة، بحكم موقعه الجغرافي وعلاقاته الاقتصادية والسياسية المتعددة. فالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وإفريقيا، والشرق الأوسط، وغرب المتوسط، والساحل والصحراء، وغرب افريقيا، ليست مجالات منفصلة في السياسة الخارجية المغربية، وإنما أصبحت متداخلة بصورة أكبر.

وتبرز في هذا السياق عمق علاقته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، التي تمثل أحد أهم أعمدة سياسته الخارجية والأمنية. وتستند هذه العلاقة إلى تعاون أمني وعسكري طويل الأمد، تعزز منذ تصنيف المغرب سنة 2004 حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو. كما تكتسب العلاقة بعدا سياسيا بالغ الأهمية بالنسبة للمغرب، بالنظر إلى اعتراف الولايات المتحدة سنة 2020 بسيادة المغرب على الصحراء. كما تتجه العلاقات الاقتصادية نحو مزيد من التوسع؛ فقد بلغ حجم تجارة السلع والخدمات بين البلدين نحو 9.6 مليارات دولار سنة 2025، بزيادة 4.2% عن 2024، بينما تبرز فرص جديدة في البنية التحتية والطاقة المتجددة والصناعات المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

وبالموازاة مع تعزيز شراكته مع أمريكا، تبرز أهمية العلاقة مع أوروبا كذلك، خصوصا إسبانيا وفرنسا، باعتبارهما من أهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب. ووفق بيانات لصندوق النقد الدولي صادرة في مارس 2026، تمثل فرنسا وإسبانيا معا 43% من إجمالي التجارة المغربية، ما يجعل التحولات في البيئة الأوروبية ذات انعكاس مباشر على الاقتصاد المغربي.

وفي الوقت نفسه، يواصل المغرب توسيع شبكة علاقاته الاستراتيجية خارج المجال الأوروبي والأمريكي، وفي مقدمتها علاقته مع الصين. فمنذ إرساء الشراكة الاستراتيجية المغربية الصينية سنة 2016، تطورت العلاقات الثنائية من التعاون الدبلوماسي والاقتصادي التقليدي إلى شراكة تشمل الصناعة والطاقة والبنية التحتية والتنقل الكهربائي والتكنولوجيا. كما انضم المغرب إلى مبادرة الحزام والطريق، وأنشأ سنة 2025 آلية للحوار الاستراتيجي بين وزارتي خارجية البلدين، بما يعكس انتقال العلاقة إلى مستوى أكثر مؤسساتية.

وبذلك تدخل الانتخابات المغربية في رهان مرحلة مقبلة مرتبطة بتدبير لحظة تتقاطع فيها السياسة الداخلية مع موقع المغرب الخارجي: فالحكومة المقبلة لن تدير ملفات اجتماعية واقتصادية داخلية، وسيجد المغرب نفسه أمام شبكة أكثر تعقيدا من الالتزامات والشراكات والتوازنات الدولية الدقيقة في عالم صار أكثر اضطرابا في العقدين الأخيرين.

ثانيا: السياق الإقليمي.. ثلاثة فضاءات تعيد تشكيل أولويات المغرب

إذا كان المغرب يدخل انتخابات 2026 في بيئة دولية أكثر اضطرابا، فإنه يواجه إقليميا ثلاثة فضاءات تتقاطع تطوراتها بصورة مباشرة مع مصالحه وأمنه وأولوياته: الشرق الأوسط، وغرب المتوسط، والساحل والصحراء. وهي فضاءات مختلفة، لكنها تتقاطع في إنتاج ضغوط على البلاد في المرحلة المقبلة في ملفات الطاقة والأمن والهجرة والعلاقات الخارجية.

ففي الشرق الأوسط، أدت الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران واضطراب حركة التجارة والطاقة في المنطقة إلى كشف هشاشة اعتماد الاقتصاد المغربي على الأسواق الخارجية. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن تداعيات الصراع تصل إلى المغرب أساسا عبر ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة والغذاء، فيما يمكن أن يؤدي استمرار الاضطرابات إلى إضعاف النمو وزيادة كلفة الواردات. كما أن المغرب، بحكم علاقاته مع الولايات المتحدة ودول الخليج وإسرائيل، يجد نفسه أكثر انخراطا في إعادة التشكل الجيوسياسي للمنطقة.

وهكذا لن يكون الشرق الأوسط بالنسبة للمرحلة المقبلة مجرد ملف دبلوماسي؛ بل سيصبح مرتبطا بأمن الطاقة، والأسعار، وسلاسل الإمداد، والاستثمار، وتدبير كلفة الانخراط المتزايد في شبكة التحالفات الإقليمية.

أما غرب المتوسط، فقد كشفت أزمة سبتة في يوليوز 2026 أن العلاقة مع إسبانيا والاتحاد الأوروبي لا تنفصل عن ملفات الهجرة والحدود والأمن. فقد تحولت الأزمة إلى اختبار أوروبي لإدارة الحدود الخارجية والتعاون مع المغرب، بينما دفعت الاتحاد الأوروبي إلى التأكيد مجددا على أهمية الشراكة مع الرباط في تدبير الهجرة. وتعني هذه التطورات أن البلاد في المرحلة المقبلة ستواجه معادلة دقيقة: الحفاظ على الشراكة الاقتصادية مع أوروبا، وحماية المصالح المغربية في غرب المتوسط، من دون السماح بتحول الأزمات الحدودية إلى أزمات سياسية ودبلوماسية أوسع.

أما الساحل والصحراء، فيشهدان تحولا أكثر عمقا. فتصاعد العنف المسلح وتراجع قدرة دول المنطقة على ضبط أراضيها، إلى جانب تشكل تحالف دول الساحل وتراجع الأطر الإقليمية التقليدية، يعيدان رسم الخريطة الأمنية والسياسية للمنطقة. وتشير أحدث المعطيات إلى استمرار تصاعد العنف في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، مع امتداد التهديد تدريجيا نحو الدول الساحلية في غرب إفريقيا.

وفي هذا السياق، يحاول المغرب الانتقال من مقاربة أمنية محدودة إلى مقاربة جيو-اقتصادية تقوم على المبادرة الأطلسية لربط الدول الساحلية غير المطلة على البحر بالمحيط الأطلسي عبر المغرب، بالتوازي مع مشروعات الطاقة والربط التجاري. لكن هذه الطموحات تواجه بيئة أمنية أكثر خطورة؛ إذ أصبحت طرق التجارة نفسها عرضة لهجمات الجماعات المسلحة، كما عادت الجزائر إلى تعزيز حضورها الدبلوماسي والاقتصادي في الساحل، بما يضيف بعدا تنافسيا إلى المجال الإقليمي.

وبالتالي، سيجد المغرب نفسه أمام ثلاث أولويات مترابطة: في الشرق الأوسط، حماية الاقتصاد من الصدمات الجيوسياسية؛ وفي غرب المتوسط، إدارة العلاقة مع أوروبا والهجرة والأمن الحدودي؛ وفي الساحل، حماية الامتداد الإفريقي للمغرب وتحويل المبادرات الاقتصادية إلى نفوذ واستقرار فعليين.

ومن هذه الزاوية، فإن انتخابات 23 شتنبر 2026 لا تنتج فقط حكومة ستدير الشأن الداخلي، وإنما حكومة ستجد نفسها أمام بيئة إقليمية أصبحت فيها السياسة الخارجية والأمن والطاقة والهجرة والتنمية الإفريقية ملفات مترابطة. ولذلك فإن إحدى سمات المرحلة المقبلة ستكون تزايد التداخل بين ما هو داخلي وما هو إقليمي: فارتفاع أسعار الطاقة، وأزمة الهجرة، وتدهور أمن الساحل، وتطور العلاقات مع إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة، كلها قضايا خارجية في منشئها، لكنها يمكن أن تتحول سريعا إلى قضايا داخلية تؤثر في الاقتصاد والأسعار والأمن والنقاش السياسي.

ثالثا: السياق الوطني.. انتخابات تختبر السياسة والمجتمع والنخب

على المستوى الوطني، تجري انتخابات 23 شتنبر 2026 في سياق تتجاوز رهاناته تشكيل أغلبية حكومية جديدة. فالانتخابات تأتي في لحظة تفرض فيها التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أربع تحديات مترابطة: تدبير قضية الوحدة الترابية باعتبارها قضية وطنية

ذات امتدادات إقليمية ودولية، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والمجالية، وإعادة هيكلة الفضاء الحزبي وإنتاج النخب، ثم تعزيز شرعية ومشروعية العملية السياسية.

أولا، قضية الوحدة الترابية: تنظم هذه الانتخابات في مرحلة باتت فيها قضية الصحراء أكثر حضورا في التحركات الدبلوماسية المغربية وفي علاقاته مع القوى الكبرى والشركاء الإقليميين. كما أن اتساع دائرة الدول التي تعبر عن دعمها للمقترح المغربي للحكم الذاتي، إلى جانب استمرار النزاع في الإطار الأممي، يجعل القضية مرتبطة بصورة متزايدة بموقع المغرب الخارجي وبعلاقاته مع الجزائر وبالأمن الإقليمي. لكن التحدي لا يقتصر على كسب المواقف الدولية، بل يتعلق كذلك بترجمة الدينامية الدبلوماسية إلى تنمية واندماج سياسي واقتصادي ومجالي فعلي للأقاليم الجنوبية. ولذلك ستكون البلاد مطالبة بإدارة البعدين الخارجي والداخلي للقضية في آن واحد: تثبيت المكاسب الدبلوماسية من جهة، وتعزيز التنمية والاندماج والمشاركة من جهة أخرى.

ثانيا، الديمقراطية وحقوق الإنسان: لا يمكن تقييم العملية الانتخابية انطلاقا من سلامة الاقتراع الانتخابي وتعدد الأحزاب، إذا لم تعزز قدرة المؤسسات المنتخبة على توسيع المشاركة السياسية، وتعزيز الحريات والحقوق، وتقوية الرقابة والمساءلة، وإنتاج تمثيلية تعكس التحولات التي يعرفها المجتمع. ولذلك تشكل انتخابات 2026 مناسبة لاختبار قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة لمطالب جديدة، خصوصا لدى الأجيال الصاعدة التي أصبحت أقل ارتباطا بالأشكال التقليدية للعمل الحزبي والسياسي.

ثالثا، العدالة الاجتماعية والمجالية: فعلى الرغم من استمرار النمو وارتفاع حجم الاستثمارات والريادة في إنجاز المشاريع الكبرى والمهيكلة، يظل التحدي الأساسي هو تحويل هذه الدينامية الاقتصادية إلى تحسن ملموس في حياة المواطنين، من خلال التشغيل والدخل والخدمات العمومية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وتكتسب المسألة بعدا أكبر مع استمرار البطالة، خصوصا بين الشباب، ومع تفاوت الاستفادة من ثمار التنمية بين الجهات والفئات. لذلك ستجد الحكومة المقبلة نفسها أمام سؤال يتجاوز تحقيق النمو إلى كيفية توزيع ثماره وضمان وصول أثره الاجتماعي والمجالي إلى أوسع نطاق.

رابعا، إعادة هيكلة الفضاء الحزبي و إنتاج النخب: إذ تكشف انتخابات 2026 عن حاجة متزايدة إلى إعادة النظر في وظيفة الأحزاب وطريقة إنتاجها للقيادات والنخب والمرشحين. فالتحدي لا يتعلق فقط بتوزيع المقاعد بين الأحزاب، وإنما بقدرتها على إنتاج نخب سياسية جديدة، وتجديد الخطاب والبرامج، واستعادة الصلة بالمجتمع، والحد من مظاهر الشخصنة والترحال الانتخابي بين الأحزاب والاعتماد المفرط على الأعيان والموارد الانتخابية. ومن ثم، يمكن أن تكون الانتخابات لحظة لإعادة ترتيب الخريطة الحزبية، إلا أنها في العمق تشكل اختبارا لقدرة الأحزاب على الانتقال من منطق تدبير المنافسة الانتخابية إلى منطق إنتاج النخب والسياسات العمومية.

خامسا، تعزيز شرعية ومشروعية العملية السياسية: ربما يكون هذا هو التحدي الجامع للتحديات الثلاثة السابقة. فالانتخابات لا تنتج فقط أغلبية برلمانية وحكومة، وإنما تنتج جزءا من الشرعية السياسية للمؤسسات. ومن هنا تكتسب المشاركة الانتخابية أهمية تتجاوز الرقم المجرد؛ إذ إن ارتفاع المشاركة يمكن أن يعكس استمرار الصلة بين المواطن والمؤسسات، بينما يطرح العزوف الواسع أسئلة حول الثقة في الأحزاب والبرلمان والحكومة وجدوى المشاركة السياسية.

وبذلك تصبح انتخابات 23 شتنبر 2026 اختبارا مزدوجا: اختبارا للخريطة الحزبية والحكومة المقبلة، واختبارا لقدرة النظام السياسي على تعزيز شرعيته ومشروعيته عبر عملية انتخابية قادرة على إنتاج التمثيل والفعالية.

2.الاستعدادات

أ. الإطار القانوني والمؤسساتي لاستحقاقات شتنبر 2026

بعد الخطاب الملكي لعيد العرش 2025 الذي وجه فيه العاهل المغربي تعليمات إلى الحكومة بفتح المشاورات حول الانتخابات التشريعية المقررة لسنة 2026، انطلقت المشاورات بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية ومطالبة هذه الأخيرة بتقديم مذكراتها حول المقترحات والتعديلات ومراجعة النصوص المنظمة لهذه الانتخابات لتكون جاهزة ومعتمدة

قبل متم سنة 2025 وإجراء الانتخابات في موعدها الدستوري المحدد. وتركزت المقترحات وما ورد في المذكرات على مطالب منها اعتماد البطاقة الوطنية في الاقتراع، بعيدا عن الإجراء المعمول به حاليا الذي يربط الحق في التصويت بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، وتحيين اللوائح الانتخابية العامة والتساوي في الولوج إلى الإعلام العمومي خلال فترة الحملة الانتخابية، مع مراجعة النصوص القانونية المنظمة للدعم العمومي، كما تشمل مراجعة التقطيع الانتخابي وملاءمته مع نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى الأخير، إلى جانب تفعيل اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات واللجان الجهوية والإقليمية المكلفة بالسهر على نزاهة العمليات الانتخابية وسلامتها في مختلف مراحلها، بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى تحفيز المشاركة الواسعة.

1. الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي لعملية الملاحظة الانتخابية في المغرب

أولا: تعريف الملاحظة الانتخابية

يقصد بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات حسب القانون رقم 30.11 المتعلق بالملاحظة المستقلة والمحايدة كما جاء في المادة 1 " كل عملية تهدف، إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، من خلال إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير، وعند الاقتضاء، توصياتها التي ترفعها إلى السلطات".

وفي المغرب تتولى لجنة خاصة، تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة اعتماد الملاحظين، سواء كانوا من المجتمع المدني أو منظمات دولية، وفق شروط يحددها المجلس كما وردت في قانون الملاحظة الانتخابية السالف الذكر.

ثانيا: الإطار الدستوري

نص الدستور المغربي في الفصل 11 على أن: "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي. السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبعدم التمييز بينهم. يحدد القانون القواعد التي تضمن الاستفادة، على نحو منصف، من وسائل الإعلام العمومية، والممارسة الكاملة للحريات والحقوق الأساسية، المرتبطة بالحملات الانتخابية، وبعمليات التصويت. وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها. يحدد القانون شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا. كل شخص خالف المقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون. تتخذ السلطات العمومية الوسائل الكفيلة بالنهوض بمشاركة المواطنات والمواطنين في الانتخابات."

ثالثا: الإطار القانوني والمؤسساتي

تم تأطير الملاحظة الانتخابية بموجب "القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط و كيفيات الملاحظة المستقلة و المحايدة للانتخابات"، هذا النص القانوني يتكون من أربعة أبواب وتسعة عشرة مادة.

ويحدد هذا القانون الجهات والهيئات المعنية بالإشراف على عملية الملاحظة

فطبقا للمادة 2 من القانون رقم 30.11 السالف الذكر فإن الجهات المعنية بالملاحظة الانتخابية هي:

- المؤسسات الوطنية المؤهلة بحكم القانون للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات؛
- جمعيات المجتمع المدني الفاعلة المشهود لها بالعمل الجاد في مجال حقوق الإنسان، ونشر قيم المواطنة والديمقراطية، المؤسسة بصفة قانونية والمسيرة وفق أنظمتها الأساسية؛
- المنظمات غير الحكومية الدولية المؤسسة بصفة قانونية، طبقا لتشريعاتها الوطنية والمشهود لها بالاستقلالية والموضوعية والمهتمة بمجال ملاحظة الانتخابات"

2. الإطار المؤسساتي/ المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ينص الفصل 161 من الدستور: "المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال".

وتنص المادة 33 من قانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان" يؤهل المجلس للقيام بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. كما يتولى المجلس، طبقا لأحكام القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، رئاسة اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وكتابتها".

ب. مستجدات المنظومة القانونية ذات الصلة

تعرف كل محطة انتخابية تشريعية قوانين جديدة لتأطير العملية الانتخابية أو تعديل قوانين سابقة، بدءا بالقانون الانتخابي وتقطيع الدوائر والعتبة (تم إلغاؤها) والقاسم الانتخابي (تم تكريسه منذ انتخابات 2021 التشريعية الأخيرة) وسقف تمويل الأحزاب وحملاتها، والمرشحين ونسبة الرشيح النسوي والشبابي والمستقلين إلى غير ذلك، وهذه المحطة عرفت عدة تشريعات جديدة هدفها المعلن إضفاء المصداقية السياسية على العملية الانتخابي، كما تهدف إلى هندسة التوازنات الحزبية والسياسية، فصورة اعتقال مجموعة من البرلمانيين ومحاكمتهم ومتابعة آخرين بتهمة تبديد أموال عامة وتهم أخرى ومتابعة آخرين، أضر بصورة العملية الانتخابية والولايى التشريعية 2021-2026 ومرشحيها مما دفع المشرع إلى سن قانونيْن (بجانب مراسيم وقرارات)، القانون رقم 53.25 **المتعلق بمجلس النواب** والقانون رقم 55.25 **المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية**)- على وضع شروط الولوج إلى البرلمان عبر توسيع موانع الترشح ليشمل المدانين بأحكام ابتدائية في الجنايات أو الجنح الماسَّة بالشرف، دون انتظار استنفاد طرق الطعن أو صدور الحكم النهائي، وقد أيدت المحكمة الدستورية هذا التعديل لكونه يعزز حماية نزاهة الانتخابات وتعزيز ثقة المواطنين، رغم التحفظات الحقوقية التي تتعلق بالمساس بمبدأ قرينة البراءة.

كما جاءت المستجدات القانونية الناظمة للانتخابات بمأسسة وتخليق الدعاية عبر الوسائط الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وذلك بإلزام المرشحين والأحزاب بالتصريح المسبق بالمنصات الرقمية المستعملة، مع وضع سقوف للإنفاق، حُدِّد بموجبها الحد الأقصى للائحة المحلية في 800 ألف درهم، وللائحة الجهوية في 1.5 مليون درهم، و5 ملايين درهم سقفًا إجماليًّا للحزب السياسي، ويبدو أن هذا الإجراء جاء لتدارك ما وقع في انتخابات 2021، حين استغلت بعض الأحزاب الكبرى تفاوت الإمكانيات المالية للتأثير على الناخبين، من خلال التعاقد مع شركات متخصصة في تنظيم حملات تسويق رقمي موجهة، تحلِّل بيانات الناخبين للتأثير على خياراتهم التصويتية، وفي مجال التمويل الانتخابي حدد المشرع سقف الإنفاق في حدود 600 ألف درهم للمترشح، مع استهداف نقائص المراقبة القَبْلية والبَعْدية بفرض إيداع حسابات الحملات في منصة إلكترونية تابعة للمجلس الأعلى للحسابات. إلى جانب تشديد العقوبات؛ حيث أصبح يُعد عدم إرجاع الأموال العامة المتبقية من الحملات بمنزلة جريمة اختلاس تستوجب المحاكمة الفورية.

وعلى مستوى حماية العملية الانتخابية من التهديدات الرقمية ونشر الأخبار الزائفة، وتزوير المحتويات، واستهداف الحياة الخاصة والتأثير على العملية الانتخابية، وضعت السلطات منظومة رقمية انتخابية متكاملة، تجمع هذه المنظومة بين تحويل الإجراءات الإدارية إلى صيغتها الرقمية، وتأطير الاستعمال القانوني للتكنولوجيات الجديدة (وخاصة الذكاء الاصطناعي)، بإضافة ترسانة زجرية لحماية نزاهة العملية الانتخابية، من خلال القانون التنظيمي رقم 53-25 (المواد 39، 51، 53) والقانون الجنائي، وإلزامية الإشارة بشكل صريح إلى كل محتوى مُنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي، وتصل عقوبة الجنح الانتخابية الرقمية بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة قد تصل إلى 100000 درهم، كما منعت الهيئة العليا للسمعي البصري الهاكا بث أي محتوى انتخابي مُزوّر أو مُولّد اصطناعياً بواسطة الذكاء الاصطناعي في الإذاعة والتلفزة،

ولحماية سرية التصويت من الانزلاقات المرتبطة بالهواتف المحمولة، أضيفت مقتضيات للحفاظ على عازل التصويت كإجراء تقني يمنع استخدام الهاتف الذكي لتصوير ورقة التصويت داخل العازل تفادياً للضغوط أو الرشاوى، ووضعه من الجهة المقابلة لأعضاء المكتب وممثلي المرشحين لمنع أي تواصل هاتفي، كل هذه الإجراءات المحصنة للانتخابات تم تحت إشراف لجنة مركزية لمتابعة الانتخابات، يرأسها بشكل مشترك وزير الداخلية ورئيس النيابة العامة.

الدوائر الانتخابية

يتألف مجلس النواب المغربي من 395 عضوا، ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة، وتتوزع المقاعد إلى قسمين رئيسيين: 305 مقاعد في الدوائر الانتخابية المحلية، و90 مقعدا في الدوائر الانتخابية الجهوية، ويجري الانتخاب بالتمثيل النسبي وفق قاعدة أكبر بقية، وتغطي الدوائر الانتخابية مختلف جهات المملكة الاثنتي عشرة، فيما تتفاوت حصصها من المقاعد بحسب التوزيع المعتمد للدوائر المحلية والجهوية.

ومن أبرز المستجدات على مستوى الدوائر في إطار التعديلات التي أدخلت على المنظومة الانتخابية: حصر التنافس على المقاعد الجهوية التسعين للنساء فقط، في خطوة لتعزيز التمثيل النسائي، ويبقى الباب مفتوحاً أمام المرأة للمنافسة أيضاً في الدوائر المحلية، وقد تم الإبقاء على 90 مقعداً نسائياً عبر آليات التميز الإيجابي للنساء.

ت. ملاحظات حول ملاحظة الانتخابات

يتعلق الأمر هنا بتقييم تمرين ملاحظة الانتخابات التشـــريعية عبر الوقوف على بعض الخروقات التي طبعت الملاحظة في حد ذاتها وبالتالي التفكير في سبل تطوير الملاحظة كممارسة ديموقراطية. فإلى أي مدى يمكن اعتبار ملاحظة الانتخابات رافعة للديموقراطية؟

وفي محاولة لمقاربة هذه الإشكالية، يمكن طرح تساؤلات حول كيفية تقييم الانخراط في الملاحظة، وتقييم عملية التكوين التي استفاد منها الملاحظات والملاحظون المعتمدون من جهة، ومن جهة أخرى تقييم أداء الملاحظات والملاحظين قبل وأثناء الحملة الانتخابية وخلال يوم الاقتراع. كذلك يمكن طرح الأســئلة حول الخرقات والتجاوزات التي تم تسـجيلها، حضـور النسـاء، الشـباب والأشـخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كملاحظات وملاحظين والحضور عامة للملاحظات والملاحظون يوم الاقتراع.

سيتم من خلال محور "ملاحظة الملاحظة" محاولة تقريب الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، من خلال مناقشة وتحليل النقط الثلاث الرئيسية التالية:

- أولا: ملاحظات حول تكوين الملاحظات والملاحظين
- ثانيا: ملاحظات حول استثمار الاستمارات
- ثالثا: ملاحظات حول ملاحظة الحملات الانتخابية

يأتي اعتماد مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية CERSS والمنتدى المدني الديموقراطي المغربي FCDM بناءا على عملهما في مجال العلوم الاجتماعية وحقوق الانسان ونشر قيم الديموقراطية والمواطنة ولما راكماه من تجربة في مجال الملاحظة الانتخابية منذ 2007.

وخلال العملية الانتخابية الحالية لوحظ تراجع في أعداد الملاحظات والملاحظين مقارنة بســنة 2021 حيث بلغ عدد الملاحظات والملاحظين التابعين للمركز والمنتدى 1093. التكوين الحضــوري كان على العموم شــاملا، في حين أن التكوينات عن بعد لم تشــمل كل المدن. ألا يعتبر ذلك مؤشرا على انخفاض محتمل للمشاركة في انتخابات 2026؟

لوحظ خلال التكوين التركيز على القوانين الدولية والوطنية المتعلقة بالحملة الانتخابية وبحقوق الانســان. كما يمكن تســجيل أهمية الغلاف الزمني المخصــص للتكوين (يومان) لكن لم يكن كافيا لفهم الملاحظ أهم الأدوار الموكلة إليه وكيفية ملء الاســتمارة أو كيفية جمع المعلومات ســواء من طرف الســلطات المحلية أو أعوان الســلطة. وتم تســليم مفتاح الكتروني USB متضــمن لمختلف القوانين التي تم التطرق اليها خلال التكوين. كما تم تزويد الملاحظات والملاحظين بخمس اســتمارات تغطي الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع. من مجموع 65 ســؤال ضــمن اســتمارة ملاحظة الحملة الانتخابية خصــص فقط أربع أســئلة حول أداء الملاحظين. وقد لوحظ نوع من الخلط أو اللبس فيما يخص تجميع الاســتمارات على اعتبار أن التطبيق المرتبط بتفريغ الاســتمارات خاص بالمجلس الوطني لحقوق الانسـان ولا يعني هيأت المجتمع المدني. كما لوحظ ضــعف وبطء في ارســال الاســتمارات الخاصــة بالحملة الانتخابية. كما لوحظ وجود تأخير في ارســال الشــارات والبطائق الخاصة بالمنتدى والمركز رغم حرص المركز ارسال اللوائح في الآجال المحددة.

مقابل الحركية التي طبعت الاستحقاق، يلاحظ عزوف سياسي وفقدان ثقة خاصة الفئات الشابة والمثقفة، وهو ما أثر على عدد المنخرطين في عملية الملاحظة. الملاحظون اهتموا بالحملة من الناحية الترابية ومن الناحية الافتراضية. كما لوحظ غياب ملحوظ للملاحظين في الساحة توافقا مع نوعية الحملات الانتخابية التي غلب عليها الطابع الرقمي.

تسجيل ملاحظات حول الملاحظة يظل تمرينا مهما من أجل تطوير الملاحظة المحايدة والموضوعية. فالقدرة على جعل الملاحظة موضوعا للملاحظة يستدعي تطوير حس نقدي لدى الملاحظ(ة) والهيأة التابع(ة) لها. لم تسجل أية حادثة منع لعمل الملاحظات والملاحظين وهو الامر الذي ينم على تغيير مهم في ثقافة الانتخابات ببلادنا.

ث. الاعلام الرقمي

تعامل الفاعلين مع الرقمنة في الانتخابات التشريعية لعام 2026

إذا كانت الانتخابات التشريعية لعام 2021، التي نُظمت تحت وطأة القيود الاحترازية لجائحة كوفيد-19، فإنها قد أسست للجوء الاضطراري والمكثف إلى الأدوات الرقمية، فإن اقتراع شتنبر 2026 يكرس الرقمنة كخيار استراتيجي ومؤسساتي لا غنى عنه[4]. لم تعد منصات مثل "فيسبوك"، و"تيك توك"، و"إنستغرام"، و"يوتيوب" مجرد قنوات ثانوية للتواصل، بل أصبحت ساحات المعركة الرئيسية التي تُحسم فيها التوجهات الكبرى للرأي العام وتُصنع فيها القرارات الانتخابية، وسط تحديات مستجدة تتعلق بالأخبار المضللة واستخدامات الذكاء الاصطناعي

يسعى هذا التقرير إلى توضيح أعماق الاستراتيجيات المتبعة من قِبل الأحزاب السياسية المغربية، بدءاً من تحليل البنية التحتية الرقمية والديموغرافية للجمهور الناخب، مروراً باقتصاديات الحملات الرقمية، وصولاً إلى توظيف التقنيات الناشئة، وتحليل المخاطر المرتبطة بالتلاعب الرقمي، وتأثير الإطار القانوني والتنظيمي على ضمان نزاهة العملية الانتخابية في عصر الخوارزميات.

البنية التحتية الرقمية: البيئة الحاضنة للحملات الانتخابية

إن الانتقال الكامل نحو الدعاية الرقمية يستند بالأساس إلى طفرة هائلة في مؤشرات الربط بشبكة الإنترنت واستخدام المنصات الاجتماعية في المغرب. لقد أصبح الوصول إلى الناخب عبر الشاشات الذكية أداة بالغة الدقة، مدعومة ببنية تحتية قادرة على استيعاب المحتوى السياسي المرئي والمسموع عالي الجودة.

التجزئة المنصتية: استراتيجيات التموقع حسب طبيعة الجمهور

يفرض التنوع في طبيعة المنصات الرقمية على الأحزاب السياسية تكييف رسائلها وتجزئة جمهورها. وتوضح الخريطة التالية توزيع الناخبين عبر المنصات ومعدلات الاستخدام وفقاً لأحدث البيانات لعام 2026:

المنصة الرقمية	معدل الاستخدام والتغطية	الخصائص الديموغرافية والتردد	التوظيف الاستراتيجي في الحملات الانتخابية
واتساب (WhatsApp)	83% من المغاربة (المرتبة الأولى).	88% يستخدمونه يومياً. زيادة بـ 8 نقاط مقارنة بعام 2025.	يُعد القناة العصبية للتنظيم الحزبي الداخلي، ونقل الرسائل الفيروسية السريعة بعيداً عن الرقابة المباشرة للإعلانات الممولة.
فيسبوك (Facebook)	64% من المغاربة (المرتبة الثانية). يصل إلى 64% من مستخدمي الإنترنت الإجماليين.	75% استخدام يومي. تركيز عالٍ لدى الفئات (25-34 سنة بـ 78%) و(35-44 سنة بـ 75%). يغلب عليه الذكور بنسبة 60.5% مقابل 39.1% للإناث في جمهور الإعلانات.	المنصة الكلاسيكية للتواصل السياسي الواسع، النقل المباشر للتجمعات، وتوجيه الإعلانات المكثفة نظراً لقدراتها الاستهدافية الدقيقة.
يوتيوب (YouTube)	48% من المغاربة. الإعلانات تصل إلى 60.8% من مستخدمي الإنترنت.	61% استخدام يومي. الجمهور الإعلاني يتكون من 52.0% ذكور و48.0% إناث.	الفضاء الأمثل للخطابات المطولة، البرامج الحوارية، وتفصيل البرامج الانتخابية التي تتطلب وقتاً أكبر للفهم والاستيعاب.
إنستغرام (Instagram)	47% من المغاربة. الإعلانات تصل إلى 42.5% من مستخدمي الإنترنت.	82% استخدام يومي. فئة (18-24 سنة) تشكل 88%. الجمهور الإعلاني: 52.3% ذكور و47.0% إناث.	التركيز على الصورة الذهنية (Branding)، واستهداف الشباب والطبقات الوسطى الحضرية عبر محتوى بصري عالي الجودة والـ "Reels".
تيك توك (TikTok)	انتشار متسارع. الإعلانات تصل إلى 47.1% من مستخدمي الإنترنت.	الجمهور الإعلاني يتكون من 59.3% ذكور و40.7% إناث.	ساحة اجتذاب المصوتين لأول مرة. يعتمد على الرسائل السياسية العاطفية، المقاطع القصيرة السريعة، والتحديات التي تبسط القضايا المعقدة.
سناب شات (Snapchat)	18% (قفزة بـ 10 نقاط مقارنة بعام 2025). الإعلانات تصل إلى 21.5% من مستخدمي الإنترنت.	شعبية طاغية بين الإناث (64.6% من جمهور الإعلانات مقابل 34.1% ذكور). 49% من فئة 18-24 سنة.	استهداف دقيق ومباشر للشابات والناخبات الشابات، واستخدام مرشحات (Filters) مخصصة لخلق قرب افتراضي مع المرشح.
لينكد إن (LinkedIn)	الإعلانات تصل إلى 19.4% من مستخدمي الإنترنت. زيادة بـ 300 ألف مستخدم للجمهور الإعلاني بين يوليوز وأكتوبر 2025.	الجمهور الإعلاني يتكون من 64.2% ذكور و35.8% إناث.	منصة نخبوية تستخدم لاستهداف الأطر والكفاءات المهنية لعرض الجوانب الاقتصادية والتقنية للبرامج الانتخابية.

منصة إكس (X)	الإعلانات تصل إلى 3.0% فقط من مستخدمي الإنترنت.	هيمنة ذكورية ساحقة (77.7% ذكور مقابل 22.3% إناث).	يقتصر دورها على النقاش النخبوي، تفاعل الصحفيين، وتوجيه الرسائل الدبلوماسية والسياسية المركزة.

تستند هذه الإحصائيات إلى بيانات مؤسسة سونيرجيا وتقارير منصات "Datareportal" و"Ookla"[9]. وتبرز هذه الأرقام تحولاً في سلوك الاستهلاك الرقمي، حيث أن قرابة نصف المغاربة (وحوالي 65% من الفئات السوسيو-مهنية A وB) يؤكدون اتخاذهم لقرارات شرائية بناءً على توصيات شبكات التواصل، وهو سلوك ينسحب مباشرة على "التسويق السياسي" حيث يتم التعامل مع البرنامج الانتخابي كمنتج خاضع للتوصية الرقمية والقبول الاجتماعي.[12]

الجانب المظلم للرقمنة: التضليل واختطاف الإرادة الحرة

إن انتقال جزء كبير من النقاش السياسي إلى الفضاء الرقمي والهواتف المحمولة يجعل الحملة أسرع وأوسع انتشاراً، لكنه يجعلها في الوقت نفسه أكثر عرضة للاختزال، والاعتماد المفرط على الشعارات، واستغلال الثغرات التقنية للتأثير غير المشروع.

اللجان الخفية والتلاعب بالسرديات السياسية

لا تقتصر الاستراتيجيات الرقمية على الجوانب المضيئة، بل تمتد لتشمل ممارسات تُصنف ضمن السلوك غير الأصيل المنسق (Coordinated Inauthentic Behavior). وقد وثق تحقيق استقصائي أجرته شبكة "أريج" (ARIJ) وجود بنى تحتية رقمية سرية تعمل في المغرب للتلاعب بالرأي العام. رصد التحقيق شبكات معقدة من الحسابات الوهمية التي تستخدم صوراً مزيفة أو منتحلة لأشخاص حقيقيين، بهدف تضخيم السرديات السياسية الداعمة لحزب الأغلبية في الحكومة

وتعمل هذه الحسابات، التي تُعرف شعبياً بـ "الذباب الإلكتروني"، بتنسيق مذهل. ففي الفترة الممتدة من يناير 2022 إلى غشت 2025، تم تتبع نصوص تُنسخ وتُكرر حرفياً (Word-for-word) عبر 529 منشوراً مختلفاً، مما كشف عن شبكة مكونة من 143 حساباً تعمل ككتلة واحدة للترويج لإنجازات حكومية معينة ومهاجمة المعارضين. وتتكثف هذه الهجمات المنسقة خلال الفترات الانتخابية الحاسمة، كما حدث في شهر أبريل 2024 حيث قادت هذه الحسابات حملة منسقة على فيسبوك لدعم أحد مرشحي حزب التجمع الوطني للأحرار (خالد العجلي)، مما يثبت توظيف هذه الأدوات للتأثير المباشر على الحظوظ الانتخابية.

مخاطر التزييف العميق (Deepfakes) والأخبار الكاذبة

تتضاعف خطورة هذه الممارسات الخفية مع ولوج تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة التي تتيح تركيب الصور ومقاطع الفيديو والأصوات بدرجة عالية من الواقعية وبسهولة غير مسبوقة. لم يعد الخرق الانتخابي محصوراً في التجمعات، بل يمكن أن يبدأ من هاتف محمول عبر تلفيق تصريح لمرشح منافس، وينتشر خلال ساعات ليصنع قناعات خاطئة لدى آلاف المستخدمين. هذا الوضع يضع سلامة العملية الانتخابية أمام تحدي حماية الإرادة الحرة للناخبين من التوجيه القسري عبر الأخبار الزائفة.

الإطار التنظيمي والمراقبة: حماية نزاهة العملية الانتخابية

أمام هذا التحول الرقمي الكاسح، تتحرك المؤسسات الرقابية والإدارية لفرض قواعد اللعبة وتطويق التجاوزات التي تهدد مبدأ تكافؤ الفرص. تتداخل في هذا المسار أدوار ثلاثة أطراف أساسية: السلطات التي تسهر على تطبيق القواعد، والهيئات الرقابية المستقلة، والأحزاب التي تخوض غمار المنافسة

محاصرة المال السياسي الرقمي وحماية المعطيات

من أخطر الظواهر التي تصدت لها المنظومة القانونية المغربية محاولة التأثير المالي على اختيارات الناخبين. وتماشياً مع التعديلات التي أدخلها القانون التنظيمي رقم 53.25 المتعلق بمجلس النواب، أصبح شراء الأصوات أو تقديم الهدايا والمنافع خطاً أحمر يعاقب عليه بصرامة، سواء تم ذلك في الفضاء المادي أو الرقمي. وفي هذا الإطار، تم تحديد عقوبات مالية زجرية تتراوح بين 50 ألفاً و100 ألف درهم ضد أي محاولة للتأثير المالي غير المشروع عبر الفضاء الرقمي، لمحاصرة ما يمكن تسميته بـ "الرشوة الانتخابية الإلكترونية"

من جهة أخرى، وفي سياق حماية المواطنين من الاستغلال، تدخلت اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) لتذكير الأحزاب بضرورة الامتثال لقواعد معالجة البيانات، محذرة من استغلال قواعد البيانات الشخصية (كأرقام الهواتف أو العناوين الإلكترونية) لتوجيه رسائل سياسية غير مرغوب فيها، ومؤكدة على عدم جواز تحويل الناخب إلى مجرد "رقم" في قاعدة بيانات انتخابية

حياد الإدارة وضوابط التغطية الإعلامية والمراقبة المدنية

تشكل مسألة استغلال الموارد أو المنصات الرقمية الخاصة بالإدارة العمومية لفائدة مرشح أو حزب أحد المحظورات الصارمة. فالمرفق العمومي ملزم بالحياد التام، وتظل وزارة الداخلية في قلب عملية المراقبة لضمان عدم تحويل إمكانيات الدولة إلى أدوات انتخابية. ويُعتبر ترسيخ صورة الإدارة كـ "ضامنة لشروط الانتخابات لا صانعة لنتائجها" هو التحدي الأكبر للثقافة الانتخابية المغربية

على المستوى الإعلامي، تدخلت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا) مبكراً، واعتمدت قراراً حازماً يحدد ضوابط التغطية الإعلامية لضمان العدالة في الولوج إلى وسائل الإعلام[19]. ولضمان أعلى مستويات الشفافية، جرت تعبئة أزيد من 3,000 ملاحظ يمثلون 26 جمعية غير حكومية، ومؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب 30 هيئة ومنظمة دولية، للقيام بمهام الملاحظة المستقلة ورصد أي تجاوزات تمس بحرية ونزاهة الاقتراع.[6]

الخلاصات والتحليلات الاستراتيجية العميقة

من خلال تفكيك هذه الدينامية الانتخابية الرقمية، يمكن الخلوص إلى مجموعة من التحليلات المعمقة (Insights) التي تعيد رسم ملامح المشهد السياسي في المغرب:

- **التحول في محددات النفوذ السياسي:** لقد أدت الرقمنة العميقة لانتخابات 2026 إلى إضعاف جزئي لنموذج "مرشح الأعيان"

الذي يستمد قوته من التحالفات القبلية أو القرب الجغرافي المباشر، لصالح ظهور "المرشح الرقمي" الذي يجيد استغلال خوارزميات "تيك توك" وإنستغرام لتجاوز الحدود الجغرافية لدائرته. إن القدرة على إنتاج صورة احترافية والرد السريع على الأحداث باتت توازي، إن لم تتفوق، على القدرة على حشد الحشود في الساحات.

- **التمويل العمومي كعامل تسريع للرقمنة:** إن القفزة الهائلة في الدعم الانتخابي إلى 450 مليون درهم، وتخصيص حصة للشباب، لم يكن مجرد إجراء إداري، بل مثل محركاً حقيقياً لتحويل مسار الانتخابات نحو الشاشات. لقد منح هذا الدعم الشباب القدرة على المنافسة التسويقية عبر تمويل الإعلانات، مما أجبر الأحزاب التقليدية على مجاراة هذا النسق خوفاً من التجاوز الرقمي.
- **محدودية الرقابة في الفضاءات المشفرة:** رغم صرامة القوانين وعقوبات التأثير المالي (50 ألف إلى 100 ألف درهم)، وتدخلات "الهاكا" و"الـ CNDP"، يظل الانتشار الكاسح لتطبيق "واتساب" (83%) بمثابة صندوق أسود (Dark Social) للحملات الانتخابية. فالتشفير من طرف إلى طرف يمنع أي جهة رقابية أو حتى الملاحظين المستقلين من رصد الإشاعات الموجهة، أو الضغوط المحلية، أو وعود الرشوة الانتخابية التي تتم عبر مجموعات الدردشة المغلقة، وهو ما يمثل التحدي الأكبر لشفافية الانتخابات.
- **تسطيح النقاش مقابل اتساع رقعة المشاركة:** إن اضطرار الأحزاب إلى صياغة برامجها في كبسولات زمنية لا تتجاوز دقيقة واحدة لكي تتلاءم مع منصات مثل "تيك توك" وسناب شات ويوتيوب السريع، يؤدي حتماً إلى تسطيح الخطاب السياسي والاقتصادي. ورغم أن هذا التوجه يوسع من قاعدة المشاركين في النقاش العام، إلا أنه يحوله إلى نقاش عاطفي مبني على الشعارات والقدرة الإقناعية للمؤثرين بدلاً من التحليل العقلاني للبرامج.

تؤكد استحقاقات شتنبر 2026 أن الممارسة الديمقراطية في المغرب قد دخلت حقبة لا رجعة فيها، حيث أصبحت التكنولوجيا الخوارزمية الفاعل غير المرئي الذي يعيد ترتيب موازين القوى. إن التحدي القادم للمؤسسات الديمقراطية لا يقتصر على فرز أصوات الناخبين بدقة، بل يمتد لضمان أن تكون هذه الأصوات تعبيراً عن إرادة حرة، لم تُختطف عبر اللجان الخفية، ولم تُوجه عبر خوارزميات الاستهداف المالي، ولم تُشوه عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ج. لمحة عامة حول البرامج الانتخابية الحزبية

عينة من البرامج الانتخابية الحزبية

الموقف من:

- السياسة الخارجية والوضع الدولي
- السياسة الداخلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والطاقي

مقارنة البرامج الانتخابية الستة (23 شتنبر 2026)

بعد تحليل البرامج الرسمية الكاملة لستة أحزاب مغربية (انظر الملحق 4)، ثلاثة من الأغلبية الحكومية الخارجة (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال) وثلاثة من المعارضة (العدالة والتنمية، التقدم والاشتراكية، الاتحاد الاشتراكي) يمكن استخلاص الخلاصات التركيبية التالية.

أولاً: خط الانقسام الأعمق ليس بين اليمين واليسار، بل بين الداخل والخارج

النتيجة الأبرز لهذه المقارنة الشاملة هي أن الانقسام الحقيقي بين الأحزاب الستة لا يمر عبر المحور الإيديولوجي التقليدي (يمين/يسار، محافظ/تقدمي)، بل عبر محور **"هل يخصص الحزب محورًا كاملاً للسياسة الخارجية أم لا؟:"**

الموقف من السياسة الخارجية	الأحزاب	الفئة
لا محور مستقل؛ حد أقصى: دبلوماسية اقتصادية (أسواق تصدير)	التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي	غياب شبه تام
محور "الإشعاع" يقتصر على مغاربة العالم والممر الأطلسي الاقتصادي	حزب الاستقلال	حضور جزئي-اقتصادي
محور خامس/رابع كامل، مرقم، يتضمن مواقف دبلوماسية-أمنية صريحة (فلسطين، التطبيع، التكتلات الدولية)	العدالة والتنمية، التقدم والاشتراكية	حضور كامل وصريح

هذا يعني أن **حزبين فقط من أصل ستة** (أحدهما إسلامي محافظ والآخر يساري تقدمي) يطرحان تصورًا مكتملاً للسياسة الخارجية، بينما الأربعة الباقون — بغض النظر عن موقعهم في الحكومة أو المعارضة — يتفقون ضمنيًا على ترك هذا الملف للمؤسسة الملكية. هذا التقاطع بين حزب إسلامي (العدالة والتنمية) وحزب يساري (التقدم والاشتراكية) على أهمية إفراد محور مستقل للسياسة الخارجية - رغم اختلافهما الجذري في المرجعية الإيديولوجية ومقاربتهما لقضايا مثل فلسطين (نفس الموقف: دعم لا مشروط ورفض التطبيع) - يشكل أحد أكثر عناصر هذه المقارنة الستة أطرافًا دلالة.

ثانياً: القدرة الشرائية، تقارب في الهدف، تباين في الفلسفة

جميع الأحزاب الستة تضع القدرة الشرائية في صدارة أولوياتها، لكن يمكن تمييز ثلاث فلسفات متمايزة:

- **منطق "الحق التلقائي/الأتمتة** :"التجمع الوطني للأحرار (الدرع الاجتماعي المرتبط تلقائيًا بالتضخم، درع الادخار للقطاع غير المهيكل).
- **منطق "الالتزام الرقمي المفصّل** :"الأصالة والمعاصرة (مجانية الكهرباء دون 100 درهم، إصلاح ضريبي من 6 إلى 3 أشطر) والتقدم والاشتراكية (إطار ماكرو-ميزانياتي كامل 622/575 مليار درهم).
- **منطق "التعاقد المشروط** :"حزب الاستقلال (عقد اجتماعي للخروج من الفقر مقابل التزامات أسرية)، وهو الاستثناء الفلسفي الوحيد بين الأحزاب الستة إذ يربط الدعم بشروط سلوكية بدل اعتباره حقًا مكتسبًا.

الاتحاد الاشتراكي يتميز عن البقية بغياب برنامج دعم اجتماعي مباشر موازٍ، مفضلاً مقاربة عبر النمو والتشغيل والإصلاح الضريبي (إعفاء الأجور الدنيا، تصاعدية الضريبة).

ثالثاً: الصحة والتعليم، تقارب الأهداف، تفاوت الطموح التقني

الأحزاب الستة تتقاسم نفس الأولويات الثلاث تقريبًا) تعزيز المستشفى العمومي، إصلاحAMO ، تقليص الفوارق المجالية في التعليم(، لكن مستوى التفصيل التقني يتدرج بوضوح:

- **الأكثر تفصيلاً وتكلفة معلنة** :التقدم والاشتراكية) تغطية AMO الشاملة 100% كهدف مرقم ومكلف (والاستقلال (هيكلة المسار العلاجي، الطبيب المرجعي، محور كامل للصحة النفسية والإدمان — بعد غائب تمامًا عن الأحزاب الخمسة الأخرى).
- **الأكثرتقنية في التعليم** :الاستقلال (منصة الذكاء الاصطناعي للتعلم، نظام الإنذار المبكر للهدر المدرسي) والتقدم والاشتراكية (مؤشرات رقمية دقيقة كنسبة التلاميذ في القسم).
- **الأكثر اعتمادًا على "البرامج-العلامات" المسماة** :الاتحاد الاشتراكي (الصحة حق، جامعة القرب، الطالب أولًا) والأصالة والمعاصرة (كفاءات 2030، أول عقد شغل).

رابعاً: البيئة والماء والطاقة، الاستقلال والتقدم والاشتراكية في الصدارة

من بين الأحزاب الستة، برنامجان فقط يقدمان أهدافًا رقمية دقيقة وملزمة زمنيًا في هذا المحور:

- **التقدم والاشتراكية** :خفض التبعية الطاقية من 90% إلى 80%، 4 جيغاواط إضافية بحلول 2031، خفض 53% من الانبعاثات بحلول 2035.
- **حزب الاستقلال** :رفع المحتوى المحلي في المشاريع الطاقية إلى 50%، آلية سيادية لتسعير الكربون.

أما الأصالة والمعاصرة فيقدم أهدافًا رقمية لكن أقل تكاملاً منهجيًا، بينما التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الاشتراكي يعالجان الطاقة بشكل أكثر وظيفية (ربطها مباشرة بالقدرة الشرائية أو بالسيادة الصناعية) دون إطار بيئي متكامل، والأصالة والمعاصرة وحده من بين الأحزاب الستة يخصص الأمازيغية غلافًا ماليًا معلنًا (2 مليار درهم)، بينما الاستقلال يعالج الثقافة والهوية من زاوية معيارية أوسع (صون الثوابت).

خامساً: مغاربة العالم، محور شبه إجماعي لكن بدرجات تمثيلية متفاوتة

خمسة من الأحزاب الستة (باستثناء التجمع الوطني للأحرار الذي لا يفرد له محورًا مستقلاً ظاهرًا في الوثيقة المتاحة) يعالجون قضية الجالية بجدية، لكن بسقف طموح متفاوت:

- **الأبعد طموحًا في التمثيلية السياسية** :التقدم والاشتراكية (كوطا في الهيئات الوطنية) والاتحاد الاشتراكي (دوائر انتخابية خاصة بمغاربة العالم، مؤسسة محمدية كذراع تنفيذي).

- **الأكثر تركيزًا على التسهيلات الاستثمارية/الاقتصادية** :حزب الاستقلال (ميثاق مغاربة العالم، آلية "درهم عمومي مقابل ثلاثة دراهم مستثمرة").
- **الأكثر تقليدية في المعالجة** :العدالة والتنمية (صيانة الهوية الوطنية، تجويد الخدمات القنصلية).

سادساً: البنية المنهجية للبرامج كمؤشر على الجدية التنفيذية

يمكن ترتيب الأحزاب الستة تصاعديًا من حيث "القابلية للتتبع (traçabilité) "والشفافية المالية:

1. **التقدم والاشتراكية** :الأكثر منهجية — إطار ماكرو-ميزانياتي موحد (622/575 مليار درهم)، 3 أهداف لكل محور مع جدول تمويل تفصيلي.
2. **الأصالة والمعاصرة** :كلفة إجمالية معلنة بدقة (350 مليار درهم) موزعة على 5 مواثيق مع مصادر تمويل محددة.
3. **الاتحاد الاشتراكي** 6 :أهداف ماكرو-اقتصادية دقيقة، لكن دون تفصيل شامل لمصادر التمويل.
4. **حزب الاستقلال** :أكبر حجم من الإجراءات التفصيلية (300+ إجراء) لكن دون كلفة إجمالية موحدة للبرنامج ككل.
5. **العدالة والتنمية** :بنية تفصيلية ضخمة جدًا (300+ مقترح مرقم) لكن دون إطار ماكرو-ميزانياتي مقابل.
6. **التجمع الوطني للأحرار** :الأكثر اقتضابًا شكليًا (3 التزامات، 12 إجراء) لكنه معتمد أكثر من غيره على أرقام أثر مباشرة قابلة للقياس السريع.

الخلاصة العامة

هذه المقارنة الشاملة لستة برامج تكشف عن مشهد حزبي مغربي يتقاطع حول إجماع اجتماعي-اقتصادي عريض (القدرة الشرائية، الصحة، التعليم، التشغيل كأولويات مطلقة)، لكنه ينقسم بحدة حول سؤالين مفصليين :**أولًا**، طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن في تقديم الدعم (حق مكتسب تلقائي عند خمسة أحزاب، مقابل تعاقد مشروط عند حزب واحد هو الاستقلال)؛ **وثانيًا**، وهو الأهم دلالة، مدى استعداد الحزب لطرح تصور مكتمل للسياسة الخارجية والهوية الدبلوماسية للمملكة — وهو ما يفعله حزبان فقط (العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية) من أصل ستة، في مفارقة تجمع بين طرفي الطيف الإيديولوجي المغربي (الإسلامي والتقدمي) في مواجهة أحزاب الوسط والأغلبية الحكومية التي تفضل عمومًا عدم التصريح ببرنامج خارجي منفصل عن الموقف الرسمي للدولة.

II.متابعة العملية الانتخابية

1. ما قبل الحملة الانتخابية

كشفت المرحلة السابقة لانطلاق الحملة الانتخابية عن عدد من التحولات في طبيعة التنافس الحزبي وفي وسائل التواصل مع الرأي العام. فقد اتسع حضور الفاعلين السياسيين في وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، وتزايدت مظاهر التموقع السياسي والانتخابي، بالتزامن مع احتدام النقاش حول الترشيحات والتزكيات وإعادة التموضع الانتخابي.

كما برز حضور متزايد للمحتوى الرقمي، بما في ذلك مقاطع الفيديو القصيرة والبث المباشر والمحتوى المدعوم، إلى جانب تداول تسجيلات ووثائق ومضامين منسوبة إلى فاعلين سياسيين. وقد ساهمت هذه الديناميات في تشكيل جزء من النقاش العمومي قبل بداية الحملة الرسمية، وفي إبراز تفاوت في مستويات الحضور والاهتمام الموجه إلى مختلف الأحزاب والفاعلين.

أولاً: التنافس داخل الأحزاب السياسية و انعكاساته على المشهد الانتخابي

شهدت المرحلة السابقة للحملة الانتخابية تنافسا واضحا داخل عدد من الأحزاب السياسية بمناسبة إعداد اللوائح الانتخابية وتحديد المرشحين ومنح التزكيات. وبرزت نقاشات وخلافات داخل بعض الأحزاب بشأن معايير منح التزكيات وترتيب المرشحين، وما يرتبط بذلك من اعتبارات تنظيمية وسياسية، كما أثيرت انتقادات مرتبطة بطريقة تدبير هذه العملية. وقد تجاوزت بعض هذه الخلافات المجال التنظيمي الداخلي لتتحول إلى مادة إعلامية ورقمية واسعة الانتشار، بما جعل التنافس الداخلي جزءاً من النقاش العمومي السابق للحملة، وانعكس على مستوى حضور بعض الأحزاب والمرشحين في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي. وتشير هذه الدينامية إلى أهمية مرحلة ما قبل الحملة في تشكيل ملامح المنافسة، خصوصاً أن الاختيارات المتعلقة بالترشيحات والتزكيات تؤثر في طبيعة العرض الانتخابي وفي التوازنات الداخلية للأحزاب ومواقع مختلف الفاعلين داخلها.

ثانياً: الترحال الحزبي

سجلت خلال الفترة السابقة للانتخابات حالات من إعادة التموضع السياسي وانتقال بعض الفاعلين بين الأحزاب، خصوصاً في سياق البحث عن التزكية أو موقع متقدم داخل اللوائح. وقد أعادت هذه التحولات طرح أسئلة حول طبيعة العلاقة بين الانتماء الحزبي والتموقع الانتخابي، ومدى استقرار الاصطفافات الحزبية، وانعكاس ذلك على وضوح العرض السياسي المقدم للناخبين. كما تحولت بعض عمليات الانتقال بين الأحزاب إلى موضوع للانتقادات والاتهامات المتبادلة بين الفاعلين، وهو ما جعلها أحد عناصر النقاش السياسي السابق لانطلاق الحملة الرسمية.

ثالثاً: التسريبات والاتهامات المتبادلة و انعكاساتها المحتملة على البيئة الانتخابية

برز خلال المرحلة السابقة للحملة تداول تسجيلات صوتية وبصرية، ووثائق وتصريحات منسوبة إلى شخصيات أو أحزاب سياسية، تضمنت في بعض الحالات اتهامات أو انتقادات متبادلة بشأن التدبير الحزبي أو التزكيات أو العلاقات بين الفاعلين السياسيين. وقد ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تسريع انتشار هذه المضامين وتوسيع نطاق تداولها، خصوصاً عندما ارتبطت بشخصيات أو أحزاب معروفة أو بملفات ذات حساسية سياسية. وفي المقابل، ظلت بعض هذه المضامين محاطة بدرجة من عدم اليقين بشأن مصدرها أو دقتها، كما صدرت في بعض الحالات مواقف بالنفي أو التوضيح أو التأكيد من الجهات المعنية. وتكتسي هذه الظاهرة أهمية خاصة مع اقتراب الانتخابات، بالنظر إلى إمكانية تأثير التسريبات والاتهامات المتداولة في صورة المرشحين والأحزاب وفي النقاش العمومي، حتى عندما لا تكون الوقائع المتضمنة فيها قد حسمت بالنفي أو التأكيد.

رابعاً: تركيز الانتباه العمومي وتفاوت الحضور بين الفاعلين الحزبيين

لوحظ خلال المرحلة السابقة للحملة اتجاه نحو تركيز جزء مهم من النقاش العمومي على عدد محدود من الفاعلين الحزبيين، وهو ما قد يكون أسهم في تضييق نطاق الانتباه العمومي على أحزاب قليلة مقارنة بتعدد الفاعلين المشاركين في الاستحقاق وتجلت هذه الظاهرة بشكل خاص من خلال التراشقات السياسية والتسجيلات والتسريبات والردود المتبادلة، التي تحولت إلى موضوعات متكررة في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي. وأدى التكرار المستمر لهذا النوع من التفاعل إلى تركيز جزء مهم من انتباه الرأي العام على عدد محدود من الأحزاب والفاعلين، في حين ظل حضور أحزاب أخرى أقل بروزاً في النقاش العمومي، رغم استمرارها في تقديم مواقفها وبرامجها. ويبدو أن تفاوت الحضور الرقمي بين الفاعلين لا يرتبط فقط بحجمهم السياسي أو الانتخابي، وإنما يتأثر كذلك بطبيعة الأحداث التي تحظى بالتغطية وبقدرتها على إنتاج التفاعل والجدل على المنصات الرقمية. كما رُصد في بعض الخطابات السياسية استحضار لمؤسسات أو شخصيات ذات مكانة ورمزية مؤسساتية ووطنية ضمن سياقات مرتبطة بالنقاش السياسي. وفي المحصلة، أسهمت هذه الديناميات في إبراز عدد محدود من الفاعلين والقضايا داخل النقاش العمومي خلال المرحلة السابقة للحملة.

خامساً: من التواصل السياسي إلى التموقع الانتخابي قبل انطلاق الحملة

توسعت خلال المرحلة السابقة للحملة مظاهر التموقع السياسي والانتخابي لدى عدد من الأحزاب والقيادات والمرشحين المحتملين. فإلى جانب المواقف المرتبطة بالقضايا العامة والسياسات العمومية، برزت مضامين ذات طابع انتخابي أكثر وضوحاً، من خلال تقديم بعض الأحزاب أو المرشحين لأنفسهم باعتبارهم خيارات سياسية مقبلة، والترويج للحصيلة أو الوعود، وانتقاد المنافسين.

كما ساهم تكرار بعض المضامين ذات الصلة بالاستحقاق الانتخابي في تعزيز الحضور المبكر لبعض الفاعلين قبل انطلاق الفترة الرسمية للحملة. وتشير هذه المظاهر إلى تزايد صعوبة الفصل بين التواصل السياسي العام والتموقع الانتخابي،

خصوصاً في ظل استخدام وسائل تتيح الوصول المتكرر والمباشر إلى فئات واسعة من الجمهور. وفي بعض الحالات، تضمنت المضامين المنشورة إشارات واضحة إلى الاستحقاق الانتخابي أو إلى المرشحين والخيارات السياسية المقبلة، بما جعل الحدود بين التواصل السياسي السابق للحملة والتواصل ذي الطابع الانتخابي أكثر تداخلاً.

سادساً: الإعلام التقليدي وتفاوت الحضور السياسي

شكلت القنوات التلفزيونية والإذاعية والبرامج الحوارية مجالاً أساسياً لحضور الأحزاب والقيادات السياسية خلال المرحلة السابقة للحملة. وقد ساهمت استضافة الأمناء العامين للأحزاب والفاعلين السياسيين والمرشحين المحتملين في إبراز مواقفهم من القضايا العامة، وتقديم حصيلة عملهم، وانتقاد السياسات العمومية والمنافسين. كما لوحظ اختلاف في طبيعة وحجم الحضور الإعلامي للفاعلين السياسيين خلال هذه المرحلة، من خلال تفاوت الظهور في بعض البرامج والمنابر الإعلامية واختلاف طبيعة المضامين المقدمة. وقد شكلت وسائل الإعلام التقليدية أحد المجالات الأساسية التي ظهر فيها الفاعلون السياسيون وتفاعلت فيها المواقف والقضايا المرتبطة بالاستحقاق الانتخابي خلال المرحلة السابقة لانطلاق الحملة الرسمية.

سابعاً: الفضاء الرقمي وإعادة تشكيل التواصل الانتخابي

برز الفضاء الرقمي باعتباره أحد أهم المجالات التي شهدت توسعاً في الحضور السياسي والانتخابي خلال المرحلة السابقة للحملة. واعتمد عدد من الأحزاب والفاعلين السياسيين على صفحات التواصل الاجتماعي ومقاطع الفيديو القصيرة والبث المباشر والمواقع الإلكترونية وغيرها من الأدوات الرقمية من أجل بناء حضور سياسي وانتخابي مستمر. كما ظهرت مضامين متكررة للترويج للأحزاب والحصيلة السياسية، إلى جانب مضامين تنتقد المنافسين أو تركز على ملفات وقضايا مثيرة للتفاعل. ويتيح هذا المجال استمرار إنتاج المحتوى السياسي وتداوله خارج الفترات الانتخابية الرسمية، بما يجعل التمييز بين التواصل السياسي العام والتواصل ذي الطابع الانتخابي أكثر تعقيدًا، مع بقاء خضوع الممارسات ذات الصلة للقواعد القانونية والتنظيمية المطبقة. كما برز المحتوى الرقمي المدعوم والإعلانات والحسابات التي تؤدي أدوارًا إخبارية أو تعليقّية أو ترويجية، بما يوسع دائرة الفاعلين المؤثرين في تداول المضامين السياسية. وتشير هذه التطورات إلى تحول متزايد في طبيعة التواصل السياسي، حيث أصبح الحضور الرقمي جزءاً أساسياً من بناء الصورة العامة للأحزاب والمرشحين قبل انطلاق الحملة الرسمية.

ثامناً: التضليل المعلوماتي والمحتوى الاصطناعي وتحديات التحقق

برز خلال المرحلة السابقة للحملة تداول عدد من المضامين والمعلومات غير الموثقة أو التي أثارت تساؤلات بشأن مصدرها أو دقتها، بما في ذلك صور وتسجيلات صوتية ومقاطع فيديو ومضامين نصية نسبت إلى شخصيات أو أحزاب سياسية. وتتميز هذه المضامين بسرعة انتشارها عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما يمكن أن تستمر في التداول حتى بعد صدور توضيحات أو نفي بشأنها. وتزداد أهمية هذه الظاهرة في السياق الانتخابي بالنظر إلى إمكانية تأثير المحتوى غير

الموثق أو المعدل في صورة مرشح أو حزب وفي مستوى الثقة في المعلومات المتداولة. كما تطرح أدوات الذكاء الاصطناعي، التي تتيح إنتاج وتعديل الصور والتسجيلات والمقاطع، تحدياً إضافياً أمام عمليات التحقق من المحتوى المتداول. وقد جعل هذا التطور من مسألة مصدر المحتوى ودقته وسياق نشره عنصراً متزايد الأهمية في متابعة المجال الإعلامي والرقمي خلال المرحلة السابقة للحملة.

خاتمة

كشفت المرحلة السابقة لانطلاق الحملة الانتخابية لسنة 2026 عن تحول متزايد في طبيعة التنافس السياسي وفي أنماط التواصل مع الرأي العام. فقد تداخلت خلالها التنافسات الداخلية المرتبطة بالترشيحات والتزكيات مع عمليات إعادة التموضع السياسي، كما أصبحت التراشقات والتسريبات والمضامين المتداولة رقميًا عناصر حاضرة في تشكيل جانب من النقاش العمومي السابق للحملة.

وفي موازاة ذلك، أظهر الحضور الإعلامي والرقمي تزايد أهمية أدوات التواصل في بناء الصورة العامة للأحزاب والفاعلين، مع بروز تفاوت في مستويات الظهور والانتباه الذي تحظى به مختلف الأطراف. كما طرحت المضامين غير الموثقة والمعدلة تحديات إضافية تتصل بالتحقق من المعلومات، وبالتمييز بين الوقائع الثابتة والادعاءات المتداولة.

وعليه، تبرز أهمية متابعة المرحلة السابقة للحملة باعتبارها مجالًا تتشكل فيه بعض ملامح المنافسة الانتخابية، وتتبلور خلاله أنماط الخطاب والحضور السياسي، دون إغفال ضرورة التمييز بين التواصل السياسي العام والممارسات ذات الطابع الانتخابي، وبين الرصد الوصفي والاستنتاجات التي تتطلب معطيات قابلة للتحقق. ويظل استكمال هذه القراءة خلال الفترة الرسمية للحملة ضروريًا لفهم تطور هذه الديناميات وتقييم مدى استمرارها أو تغيرها.

2. خلال الحملة الانتخابية

مقدمة

تشكل الحملة الانتخابية مرحلة أساسية في المسار الانتخابي، باعتبارها المجال الذي تتفاعل داخله الهيئات السياسية والمترشحون والناخبون، وتُعرض خلاله البرامج والاختيارات، كما تبرز فيه عملياً شروط المنافسة والظروف التي تجري فيها عملية التواصل مع الناخبين. وتندرج ملاحظة الحملة الانتخابية ضمن مبادئ الملاحظة الانتخابية المستقلة والمحايدة، القائمة على جمع المعطيات بصورة موضوعية، ورصد الوقائع والممارسات ذات الصلة بالعملية الانتخابية، دون أن يكون هدفها إصدار أحكام مسبقة أو تكييف الوقائع قانونياً. وفي إطار مواكبة الانتخابات التشريعية لسنة 2026، انصبت عملية الملاحظة على رصد الممارسات المرتبطة بالحملة الانتخابية في الفضاءات العمومية والمؤسسات والمرافق، وعلى مستوى التواصل السياسي والإعلامي والرقمي، مع التركيز على الظروف التي جرت فيها الأنشطة الانتخابية والتواصل مع الناخبين.

واستندت هذه القراءة إلى قاعدة بيانات تضمنت 500 حالة رصد موزعة على 12 جهة، واعتمدت المحاور العشرة الواردة في استمارة الملاحظة، مع ربط كل محور بالأسئلة والمؤشرات ذات الصلة. وتقدم هذه المعطيات قراءة وصفية وتركيبية لما تم رصده خلال فترة الحملة الانتخابية، مع مراعاة حدود قاعدة الملاحظة وتفاوت عدد المعاينات والإجابات الصالحة بحسب المحاور والمجالات الجغرافية.

ولا ترمي نتائج الملاحظة، في حد ذاتها، إلى إثبات المسؤوليات أو إصدار أحكام نهائية بشأن الوقائع التي تستوجب، عند الاقتضاء، مزيداً من التحقق من طرف الجهات المختصة.

أولاً: قراءة نتائج الملاحظة حسب المحاور

1. الملصقات والإعلانات الانتخابية

شكلت الملصقات والإعلانات الانتخابية أحد أبرز مظاهر الحملة في الفضاء العمومي. وأظهرت قاعدة الملاحظة حضوراً واسعاً لموضوع تحديد واستعمال الأماكن المخصصة لتعليقها. كما سجلت المعاينات حالات تتعلق بالتعليق في أماكن غير مخصصة لذلك، وإتلاف بعض الملصقات، إلى جانب تفاوت في استعمال اللغة الأمازيغية، بينما بدا تجاوز الحجم المحدد للملصقات أقل انتشاراً. وتكشف هذه المعطيات استمرار أهمية الوسائل التقليدية في التواصل الانتخابي، مع بروز جوانب مرتبطة باحترام الأماكن المخصصة للإعلانات والمحافظة عليها طوال فترة الحملة.

كما أظهرت الملاحظة ضعف حضور اللغة الأمازيغية في أغلب الوسائط المستعملة في الحملة، وهو عنصر يستحق مزيداً من المتابعة في قراءة أنماط التواصل الانتخابي.

2. استعمال الممتلكات والوسائل العمومية

يمثل استعمال الممتلكات والوسائل العمومية في سياق الحملة أحد المجالات التي حظيت باهتمام في عملية الملاحظة، بالنظر إلى علاقته بشروط المنافسة وتكافؤ الفرص. تضمنت قاعدة الملاحظة معاينات مرتبطة باستعمال بعض الممتلكات والوسائل العمومية لفائدة لوائح أو مترشحين، تركزت أساساً على السيارات وبعض ممتلكات الجماعات الترابية.

وتوفر هذه الحالات مؤشرات يمكن، عند الاقتضاء، استكمالها بالتحقق من طبيعة الممتلكات المعنية، وظروف استخدامها، والجهات المستفيدة منها، قبل استخلاص أي استنتاج نهائي بشأن مدى مطابقة هذه الممارسات للقواعد المنظمة للحملة الانتخابية.

3. حياد الإدارة وتدخلها في العملية الانتخابية

تكتسي حيادية الإدارة أهمية أساسية بالنسبة لظروف المنافسة الانتخابية، بالنظر إلى دور السلطات والإدارات العمومية في تدبير مختلف مراحل العملية الانتخابية. وتشير قاعدة الملاحظة إلى أن الإجابات الصالحة لم تسجل معاينات لتدخل الإدارة لفائدة مترشح أو لائحة. وتظل هذه النتيجة محدودة بحدود قاعدة الملاحظة، ولا تسمح وحدها باستخلاص استنتاج عام بشأن جميع أشكال التدخل الإداري على المستوى الوطني.

4. أماكن العبادة والمؤسسات والإدارات العمومية

أظهرت عملية الملاحظة بعض المعاينات المتعلقة بممارسة أنشطة ذات طابع انتخابي داخل مؤسسات تعليمية وإدارات عمومية وأماكن عبادة، إلى جانب ملاحظات محدودة بشأن استعمال بعض الرموز الدينية والوطنية. ولا ينبغي، في هذا السياق، اعتبار مجرد تسجيل المعاينة إثباتاً نهائياً لطبيعة المخالفة، بل يتعين التمييز بين الواقعة المرصودة والتكييف القانوني الذي قد يترتب عنها.

5. الهبات والتبرعات والتأثير على تصويت الناخبين

يعد هذا المحور من المجالات التي برزت بشكل واضح ضمن قاعدة الملاحظة، لارتباطه بظروف ممارسة الناخب لحريته في الاختيار وبطبيعة المنافسة بين المترشحين واللوائح. وتظهر المعطيات أن نسبة مهمة من الملاحظين أبلغت عن محاولات لاستعمال هبات أو تبرعات بهدف التأثير على تصويت الناخبين. وتُقرأ هذه النتائج في ضوء طبيعة المعاينات ومصادرها، وإلى ضرورة التمييز بين الإفادات الأولية والوقائع التي يمكن توثيقها والتحقق منها بصورة مستقلة. كما ينبغي، عند تحليل هذه المعطيات، مراعاة طبيعة المعلومات المتاحة لكل واقعة، وعدم الانتقال من مجرد الإفادة أو المعاينة الأولية إلى استنتاج نهائي بشأن المسؤولية أو الغرض من السلوك المرصود.

6. العنف والتمييز

سجلت قاعدة الملاحظة بعض المعاينات المتعلقة بالعنف المادي أو اللفظي، وبمواقف المقاطعة، إلى جانب أسئلة مرتبطة بالشعارات ذات الطابع التمييزي، وإشراك الأطفال، وبعض الجوانب المتعلقة بمشاركة المهاجرين الأجانب. وتُفسر هذه النتائج في ضوء تفاوت عدد الإجابات الصالحة وعدم توازن توزيعها جهوياً، فضلاً عن اختلاف طبيعة المؤشرات موضوع الرصد. وتشير هذه المعطيات، مع ذلك، إلى أهمية مواصلة الانتباه إلى ظروف ممارسة الحملة في الفضاء العمومي، ولا سيما ما يتعلق بالعنف والتمييز وأشكال الإقصاء أو التوتر التي قد ترافق بعض الأنشطة الانتخابية.

7. التجمعات والأماكن العمومية

شكلت التجمعات واللقاءات في الفضاءات العمومية مكوناً أساسياً من مكونات الحملة، من خلال الاجتماعات والتواصل المباشر والأنشطة الميدانية. وشملت الملاحظة قضايا تتعلق بمنع بعض التجمعات، والتمييز في استعمال المقرات، والحماية الأمنية، والاضطرابات، فضلاً عن مستوى تمثيل النساء والأشخاص في وضعية إعاقة داخل هذه الفضاءات. وتتيح هذه المعطيات قراءة ظروف الولوج إلى الفضاء العمومي والمشاركة داخله، مع مراعاة أن المؤشرات المختلفة لا تعبر بالضرورة عن الظاهرة نفسها ولا يمكن جمعها في مؤشر واحد. كما توفر بعض الحالات المسجلة أساساً لمزيد من التحقق بشأن أسباب المنع أو الاضطرابات والظروف المحيطة بها، بما يساعد على وضعها في سياقها الصحيح.

8. تنظيم المسيرات والمواكب الانتخابية

تعلق هذا المحور بالمسيرات والمواكب الانتخابية، ولا سيما الحالات التي سجل فيها منع أو تدخل من طرف السلطات أو جهات أخرى. وتتطلب قراءة نتائجه مراعاة محدودية عدد الإجابات الفعلية على بعض الأسئلة، خصوصاً عندما لا تكون الواقعة موضوع السؤال قد حدثت أصلاً. وتوفر المعطيات المسجلة مؤشرات حول كيفية تنظيم هذه الأنشطة وظروف ممارستها، غير أن محدودية بعض المعاينات لا تسمح باستخلاص استنتاجات عامة بشأن مستوى احترام القواعد المنظمة لها.

9. الملاحظة الانتخابية وأداء الملاحظين

تكتسي الملاحظة الانتخابية أهمية خاصة في ضمان شفافية العملية الانتخابية وتوثيق مراحلها، شريطة احترام مبادئ الاستقلالية والحياد والموضوعية. وركز هذا المحور على تعرض الملاحظين للمضايقة أو منعهم من ممارسة مهامهم أو الولوج إلى بعض المواقع، إضافة إلى تتبع مراحل العملية الانتخابية ومدى احترام القواعد المنظمة للملاحظة.

وتبرز المعطيات التفصيلية تفاوتاً في الولوج إلى مختلف مراحل العملية، مما يقتضي قراءة النتائج بحسب المرحلة موضوع الملاحظة، وليس باعتبار أداء الملاحظين مؤشراً واحداً قابلاً للتعميم. كما أن تقييم جودة الملاحظة لا يرتبط فقط بعدد الملاحظين أو انتشارهم الجغرافي، وإنما يرتبط أيضاً بانتظام الحضور الميداني، ودقة أدوات الرصد، والقدرة على توثيق الوقائع، واحترام قواعد الاستقلال والحياد والموضوعية.

10. الآجال القانونية والتواصل الرقمي والتقنيات الحديثة

جمع هذا المحور بين احترام آجال الحملة واستعمال الوسائط الحديثة في التواصل الانتخابي. وشملت الملاحظة جوانب مرتبطة باحترام فترة الحملة، وانتشار المنشورات، وبعض المحتويات التي تم الإبلاغ عنها باعتبارها مضللة أو غير صحيحة، أو محاولات للتأثير على التصويت، إضافة إلى استعمال بعض الأجهزة أو الوسائل داخل مكاتب التصويت.

وتبرز المعطيات أهمية متزايدة للفضاء الرقمي باعتباره مجالاً أساسياً للتواصل السياسي والانتخابي، بما يشمل شبكات التواصل الاجتماعي والفيديوهات والبث المباشر والمحتويات الرقمية المختلفة. كما تطرح التطورات المرتبطة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والمحتويات المصطنعة أو المعدلة تحديات جديدة أمام الملاحظة الانتخابية، خصوصاً فيما يتعلق بالتمييز بين المحتوى السياسي المشروع والمحتوى المضلل أو غير الصحيح، وبين مجرد تداول محتوى رقمي وثبوت طبيعته أو مصدره أو الغرض منه. وتشير هذه المعطيات إلى الحاجة إلى تطوير أدوات الملاحظة الرقمية لتشمل الإعلانات والمحتويات الانتخابية على المنصات الرقمية، مع اعتماد منهجيات واضحة في التوثيق والتحقق، وعدم الاستناد إلى المحتوى الرقمي وحده لإثبات الوقائع.

خاتمة

تظهر ملاحظة الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية لسنة 2026 أن المنافسة الانتخابية المغربية تجمع بصورة متزايدة بين الحضور الميداني التقليدي والتواصل السياسي والرقمي، بما يوسع نطاق المجالات التي يمكن أن تكون موضوعاً للملاحظة الانتخابية.

وتكشف قاعدة الملاحظة، التي شملت **500** حالة رصد موزعة على 12 جهة، عن تفاوت في طبيعة الوقائع المسجلة بحسب المحاور والمجالات الجغرافية، وهو ما يقتضي التعامل مع النتائج في إطارها الوصفي وعدم تحويلها إلى تقديرات وطنية عامة تتجاوز حدود قاعدة البيانات. وتبرز بصفة خاصة المعطيات المرتبطة بالهبات والتبرعات، واستعمال بعض الممتلكات العمومية، والأنشطة داخل بعض المؤسسات والفضاءات، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالعنف والتمييز والتجمعات والمسيرات والتواصل الرقمي. وفي المقابل، ينبغي التعامل مع هذه المعطيات باعتبارها مؤشرات ناتجة عن عملية ملاحظة، وليس باعتبارها أحكاماً نهائية بشأن الوقائع المرصودة. فغياب المعاينة لا يعني بالضرورة غياب الممارسة، كما أن تسجيل واقعة أو إفادة لا يكفي، بمفرده، لإثبات مخالفة أو تحديد مسؤولية.

وتتمثل القيمة الأساسية لهذه الملاحظة في توفير قاعدة من المعطيات الميدانية والكمية والكيفية التي تساعد على تحديد المجالات التي تستحق مزيداً من التحقق والمتابعة، مع احترام مبادئ الحياد والموضوعية وعدم التسرع في إصدار الأحكام. كما تؤكد النتائج أهمية تطوير الملاحظة الانتخابية لمواكبة التحولات التي تعرفها الحملة الانتخابية، ولا سيما الانتقال المتزايد نحو الفضاء الرقمي، بما يستدعي تعزيز أدوات رصد المحتويات الرقمية والإعلانات والممارسات الرقمية والمعلومات المضللة والمحتويات المصطنعة أو المزيفة، إلى جانب استمرار الملاحظة الميدانية.

مجريات ومعطيات أخرى

انطلقت الحملة في الساعة الأولى من يوم الخميس 10 شتنبر 2026 وامتدت إلى منتصف ليلة الثلاثاء 22 شتنبر (13 يوما)، وجرى الاقتراع يوم الأربعاء 23 شتنبر 2026 لانتخاب أعضاء مجلس النواب لولاية من خمس سنوات، بنظام الاقتراع العام المباشر باللائحة (305 مقاعد بالدوائر المحلية و90 مقعدا بالدوائر الجهوية المخصصة للنساء).

•**معطيات رقمية انتخابية : 395** مقعدا، 27 حزبا، 1,850 لائحة و7,288 مترشحا، منهم 2,658 مترشحة (36.47%) ، إضافة إلى لائحتين بدون انتماء سياسي؛ و227 نائبا حاليا يترشحون من جديد.

• **الهيئة الناخبة:** 15,801,162 ناخبا مسجلا حتى يوليوز، بينهم نحو 391 ألف ناخب جديد.

<u>الأحزاب المشاركة</u> (27 حزبا)

•**الأغلبية الحكومية** : التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال.

•**أحزاب المعارضة وباقي الأحزاب البرلمانية** : العدالة والتنمية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحركة الشعبية، التقدم والاشتراكية، تحالف اليسار (فيدرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكي الموحد) ، والاتحاد الدستوري.

•**الأحزاب الصغرى (18 حزبا):** جبهة القوى الديمقراطية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية، حزب الديمقراطيون الجدد، الشورى والاستقلال، الاتحاد المغربي للديمقراطية، الحزب الديمقراطي الوطني، الحزب المغربي الحر (الليبرالي)، الخضر المغربي، الحرية والعدالة الاجتماعية، الوسط الاجتماعي، الإنصاف، الوحدة والديمقراطية، الأمل، النهضة، العمل، البيئة والتنمية المستدامة، الإصلاح والتنمية، الاشتراكي الديمقراطي.

•**احزاب غير مشاركة** : حزب النهج الديمقراطي العمالي قرر مقاطعة الاستحقاق ويدعو للمقاطعة.

تغطية ترشيحات الأحزاب للدوائر: معطيات وزارة الداخلية كما نشرت في الموقع الرسمي للانتخابات

الدوائر المحلية 92 دائرة، والجهوية 12:

الحزب	لوائح محلية (عدد المترشحين)	لوائح جهوية
التجمع الوطني للأحرار	92 (305)	11
الأصالة والمعاصرة	92 (305)	12
الاستقلال	92 (305)	12
العدالة والتنمية	92 (305)	12
التقدم والاشتراكية	92 (305)	12

الحزب	لوائح محلية (عدد المترشحين)	لوائح جهوية
الاتحاد الاشتراكي	90 (301)	11
الحركة الشعبية	86 (290)	12
تحالف اليسار	85 (284)	11
الاتحاد الدستوري	74 (256)	12
جبهة القوى الديمقراطية	68 (238)	8
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	68 (234)	10
الديمقراطيون الجدد	58 (205)	6
الشورى والاستقلال	56 (180)	9
الاتحاد المغربي للديمقراطية	55 (197)	10
الحزب الديمقراطي الوطني	53 (183)	8
الحزب المغربي الحر	51 (179)	9
الخضر المغربي	50 (173)	6
الحرية والعدالة الاجتماعية	46 (156)	10
الوسط الاجتماعي	46 (149)	8
الإنصاف	40(147)	8
العمل	32 (115)	9
البيئة والتنمية المستدامة	31 (113)	9
الأمل	37 (131)	5

الحزب	لوائح محلية (عدد المترشحين)	لوائح جهوية
الوحدة والديمقراطية	37(133)	4
/ النهضة	32 (118)	3
الإصلاح والتنمية	29 (102)	4
المجتمع الديمقراطي	29 (91)	4
غير منتمين حزبيا	2 (5)	

3- الحصص الزمنية في الإعلام العمومي والبرامج الحوارية

أ- الحصص المخصصة للأحزاب

جرت يوم 23 يوليوز 2026 بوزارة الشباب والثقافة والتواصل قرعة توزيع تدخلات الأحزاب في وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية، بحضور ممثلي الأحزاب ومتعهدي القطاع، تطبيقا للمرسوم رقم 2.11.610. صُنّفت الأحزاب الـ 27 في ثلاث مجموعات حسب تمثيليتها البرلمانية:

المجموعة	المعيار	مدة البث	ضيف النشرات	تغطية تجمع واحد
الأولى	حزب له فريق برلماني في أحد المجلسين أو العدد اللازم لتكوينه	21 دقيقة (3 حصص × 7 د)	5 دقائق	3 دقائق
الثانية	حزب ممثل في البرلمان دون فريق في المجلسين	15 دقيقة (3 حصص × 5 د)	3 دقائق	دقيقتان ونصف
الثالثة	حزب غير ممثل في البرلمان	9 دقائق (3 حصص × 3 د)	غير مشمول	دقيقتان

- **معايير البرمجة:** حضور الأحزاب في الفترات الصباحية والزوالية والمسائية وطيلة أيام الحملة، وعدم بث حصص الحزب نفسه في أكثر من وسيلة في الوقت ذاته، وترتيب المرور بالقرعة (رقم لكل حزب).

- **البث:** حسب بلاغ الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، تُبث التدخلات على «الأولى» و«تمازيغت» والإذاعتين «الوطنية» و«الأمازيغية».

ب قواعد الهاكا

- فترة انتخابية من 39 يوما (من 15 غشت إلى 22 شتنبر 2026): 26 يوما قبل الحملة و13 يوما للحملة الرسمية.
- منع كل تواصل انتخابي مقنع، ووقف ظهور الصحافيين والمنشطين المترشحين أو المعلنين دعمهم لحزب أو مترشح.
- منع بث مضامين انتخابية مزيفة أو مولدة بالذكاء الاصطناعي إذا كان من شأنها تضليل الجمهور، مع وسم واضح ودائم لأي محتوى مولد يُبث لأغراض تربوية أو تفسيرية (القرار 50-26 بتاريخ 16 يونيو 2026)؛ وأصدرت الهاكا دليلا للتعددية السياسية ومنظومة لتتبع الإنصاف والحياد.

ث. العمل اليومي للقناة الأولى والإذاعة الوطنية (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة)

وفق بلاغ الشركة بتاريخ 20 شتنبر، تعمل مصالح الأخبار منذ 10 شتنبر على إنتاج وبث تدخلات الأحزاب واستضافة ممثليها في النشرات الإخبارية وتغطية التجمعات وبث حوارات ومقابلات، وتتضمن الشبكة البرامجية مواعيد حوارية وتحليلية:

- **الأولى:** «رؤى ومواقف» و«نقطة إلى السطر» و«للحديث بقية» و«شباب في الواجهة».
- **تمازيغت:** «الطريق إلى الانتخابات التشريعية 2026» والبرنامجان الحواريان «آسداو دومساوال» و«آنساول تسرتيت».
- **الإذاعة الوطنية:** «موعد للنقاش» ثلاث مرات في الأسبوع، ومواكبة يومية في النشرات بفقرات تستضيف ممثلي الأحزاب وأكاديميين؛ **الإذاعة الأمازيغية:** عدة برامج حول الديمقراطية ومشاركة الشباب.
- **الرقمي:** منصة SNRTnews تتبع أنشطة الأحزاب وتقدم برامجها الانتخابية وتحلل مضامينها؛ وتخصص «الأولى» و«تمازيغت» سهرة انتخابية خاصة مساء الاقتراع وحصصا استثنائية لتحليل النتائج في اليوم الموالي.

لا يحدد البلاغ أسماء الضيوف في كل حلقة ولا وتيرة بث البرامج التلفزية، ولذلك لا يمكنني الجزم بمن استضافتهم من زعماء الأحزاب أو ممثليهم في كل حصة.

القناة الثانية (دوزيم وقنوات أخرى)

- **القناة الثانية:** ساعة الصراحة يومي مخصص لاستضافة قادة الأحزاب ا، يرتكز على فتح الملفات الاقتصادية والاجتماعية الساخنة التي تهم المغاربة مساءلة القادة حول واقعية وعودهم الانتخابية، برنامج تشريعات 2026 مخصص أساسا للنقاش الانتخابي للأحزاب الغير الممثلة في البرلمان لضمان وصول أصواتها للناخبين، نشرات الظهيرة والمسائية مخصصة لمتابعة الأنشطة الميدانية للأحزاب وتجمعاتهم الخطابية بمختلف جهات المملكة
- **قنوات أخرى:** بثت "ميدي 1 تيفي" في برنامجها "صدى الانتخابات" حلقات مع قادة أحزاب (منها التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية)، وأثارت إحدى الحلقات انتقادات بشأن الحياد في التقديم.

4- الأدوات المعتمدة في الحملة

الميدانية: مهرجانات ولقاءات جهوية وإقليمية (مثل لقاء الأصالة والمعاصرة بالداخلة الذي قال الحزب إنه جمع نحو 17 ألف مشارك، ومهرجانات الأحرار بسيدي قاسم والاستقلال بالعيون والعدالة والتنمية بالشماعية)، وزيارات وتواصل مباشر خاصة بالعالم القروي.

- **الورقية والدعائية**: ملصقات ومنشورات ومسيرات ومواكب ومكبرات صوت ضمن الشروط القانونية.
- **الرقمية**: حضور مكثف على فيسبوك ومنصات التواصل عبر مقاطع قصيرة موجهة لفئات مختلفة، ولجان محلية تعمل بالهاتف؛ وأطلق العدالة والتنمية منصة رقمية لإشراك المواطنين في صياغة برنامجه.
- **الإعلامية**: ندوات صحفية لتقديم البرامج، وحصص الإعلام العمومي المبينة أعلاه.

5- سير الحملة

- **بداية هادئة**: وصفت تقارير الأيام الأولى بأنها أقل صخبا من الحملات السابقة مع ثقل الفضاء الرقمي، ثم ارتفعت الوتيرة تدريجيا مع اقتراب الاقتراع.
- **توتر داخل الأغلبية**: تبادل اتهامات بين الأحرار والأصالة والمعاصرة انتقده الأمين العام للاستقلال، وتحدثت أخبار عن لجوء بعض الفاعلين إلى القضاء بسبب مقاطع من الحملة.
- **ملاحظات على الممارسة**: أبحاث لوزارة الداخلية في شبهات حملات سابقة لأوانها وأنشطة لجماعات ترابية ومؤسسات عمومية، وحالات قال العدالة والتنمية إنها تدخل لأعوان سلطة، ومطالب حقوقية بتشديد منع الهواتف داخل المعازل لمواجهة شراء الأصوات.
- **السياق**: تحديات نسبة المشاركة والثقة ودور المال، في ظل احتجاجات شبابية واجتماعية، منها احتجاجات محلية على الماء والكهرباء خلال الحملة.

7- **الضوابط القانونية والإجراءات الزجرية**

المجال	القواعد
مدة الحملة	من الساعة الأولى من اليوم الثالث عشر السابق للاقتراع إلى الثانية عشرة ليلا من اليوم السابق له، ثم الصمت الانتخابي.
الأنشطة الميدانية	الاجتماعات خاضعة لقانون التجمعات العمومية؛ والمسيرات والمواكب ومكبرات الصوت تتطلب إشعارا كتابيا للسلطة المحلية قبل 24 ساعة على الأقل بتحديد الانطلاق والانتهاء والمسار.
الملصقات والمنشورات	شروط للإعداد والتعليق والتوزيع والأماكن المسموح بها؛ ومنع اللونين الأحمر والأخضر أو الجمع بينهما في الإعلانات غير الرسمية.
تحييد الفضاءات	منع الحملة داخل أماكن العبادة والمؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني والإدارات العمومية.

المجال	القواعد
المجال الرقمي	الحبس من 3 إلى 6 أشهر وغرامة من 20 إلى 50 ألف درهم لكل من نشر أو وزع يوم الاقتراع إعلانات أو منشورات انتخابية، بما فيها عبر شبكات التواصل وأدوات الذكاء الاصطناعي، وتشمل المقتضيات الإعلانات المؤدى عنها في منصات أجنبية.
حياد الإدارة	الحبس من 6 أشهر إلى سنة وغرامة من 50 إلى 100 ألف درهم في حق كل موظف أو عون إدارة أو جماعة ترابية استغل وظيفته لتوزيع منشورات المترشحين أو استمالة الناخبين.
حرية التصويت	حظر الهدايا والتبرعات والمنافع لشراء الأصوات أو دفع الناخبين إلى العزوف، وحظر العنف والتهديد والتخويف (كالتهديد بفقدان العمل)
مر اقبة التمويل	إيداع حسابات الحملة خلال 90 يوما من إعلان النتائج عبر منصة المجلس الأعلى للحسابات مع نسخة ورقية، ويتولى المجلس فحصها.
اللجان والنيابة العامة	لجنة مركزية ولجان جهوية وإقليمية لتتبع الانتخابات (والي/عامل ووكيل الملك) تنفيذا لتعليمات ملكية؛ ودورية لرئيس النيابة العامة للتصدي الصارم للمخالفات وتأمين المداومة، مع خلايا جهوية ومحلية وخلية مركزية.
الملاحظة	مواكبة الانتخابات بنحو 3,006 ملاحظين، حسب ما أُعلن.

8. خلاصات

- حملة اتسعت فيها الأدوات الرقمية إلى جانب التجمعات الميدانية، مع تقارب المضامين الاجتماعية للبرامج واختلاف في الأرقام والأولويات.
- يضمن الإعلام العمومي حدا أدنى متساويا داخل كل مجموعة (من 9 إلى 21 دقيقة لكل حزب)، مع قواعد للهاكا تمنع التواصل المقنع والمضامين المزيفة.
- تتركز رهانات النزاهة حول المال الانتخابي وشراء الأصوات، وحياد الإدارة والمال العام، وضبط الفضاء الرقمي؛
- تتسم بالهدوء على غير عادة الحملات الانتخابية،
- توزيع الأوراق في الأحياء بإلصاقها على السيارات أو ابواب العمارات ومباشرة على الناخبين،
- تزامن الحملة مع عملية اصلاح الطرق في القرى
- الملاحظة العامة هي كون الأحزاب سواء التي كانت في الأغلبية أو المعارضة تقدم تقريبا نفس البرامج و نفس الانتقادات للفاعلين السياسيين السابقين،

3. مجريات متعلقة بيوم التصويت

خلال يوم الاقتراع، انصبت عملية الملاحظة أساسًا على المعاينة الميدانية لظروف سير عملية التصويت، ومدى احترام القواعد والإجراءات المؤطرة لها، وظروف ولوج الملاحظين إلى مكاتب التصويت وممارسة مهامهم، إلى جانب رصد المعطيات المتداولة عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية.

وقد تم، في هذا الإطار، التمييز بين الوقائع التي تمت معاينتها مباشرة من طرف الملاحظين، والإفادات التي تم التوصل بها ميدانيًا، والمعطيات التي تم تداولها عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، مع الحرص على عدم اعتبار التبليغات غير المتحقق منها وقائع ثابتة.

أولًا: الملاحظات المرصودة ميدانيًا

أبرزت عملية الملاحظة خلال يوم الاقتراع، إلى جانب بعض الحالات التي استرعت الانتباه، مجموعة من الجوانب الإيجابية المرتبطة بالسير العادي للعملية الانتخابية. فقد مكنت المعاينة من رصد استمرار التصويت في عدد كبير من مكاتب التصويت في ظروف عادية، مع تمكين الملاحظين من ممارسة مهامهم في عدد مهم من المواقع، وتوفر شروط أساسية لمتابعة مختلف مراحل الاقتراع.

كما أظهرت المعطيات وجود حرص عام على تنظيم عملية التصويت والحفاظ على سيرها، إلى جانب توفر عدد من مكاتب التصويت على الترتيبات والتجهيزات الضرورية لاستقبال الناخبين وتمكينهم من ممارسة حقهم في التصويت. وسجلت الملاحظة كذلك استمرار حضور الملاحظة الانتخابية كآلية لمواكبة العملية الانتخابية وتوثيق ظروف سيرها، بما يتيح توفير معطيات ميدانية يمكن الاستناد إليها في تقييم مختلف مراحل المسار الانتخابي.

وتندرج هذه الجوانب ضمن القراءة العامة ليوم الاقتراع، إلى جانب الملاحظات التي تستحق مزيدًا من المتابعة والتحقق، بما يسمح بتقديم صورة متوازنة عن ظروف إجراء العملية الانتخابية.

أ. ولوج الملاحظين إلى مكاتب التصويت وممارسة مهامهم

تم تسجيل بعض الصعوبات التي واجهها عدد من الملاحظين المعتمدين عند ولوج بعض مكاتب التصويت ومباشرة مهامهم. وقد تمثلت هذه الصعوبات، بحسب المعاينات والإفادات المتوصل بها، في حالات من الخلط بين صفة الملاحظ المعتمد وصفة ممثل الحزب أو المرشح، وهو ما ترتب عنه، في بعض الحالات، مطالبة بعض الملاحظين بالإدلاء بوثائق أو معطيات إضافية، من قبيل قرارات التعيين، رغم توفرهم على بطاقات اعتماد تتضمن بياناتهم التعريفية.

كما أُبلغ عن حالات طُلب فيها من بعض الملاحظين الإدلاء بأرقام هواتفهم الشخصية أو بمعلومات إضافية، فضلًا عن حالات تم فيها تصوير شاراتهم أو بطاقات اعتمادهم. وأفاد آخرون بعدم العثور على أسمائهم ضمن اللوائح المتوفرة لدى بعض مكاتب التصويت أو بعدم التوصل بهذه اللوائح، رغم توفرهم على وثائق الاعتماد.

وقد أدت هذه الصعوبات، في بعض الحالات، إلى تأخير ولوج الملاحظين أو تعذر مباشرتهم لمهامهم في بعض المواقع، الأمر الذي دفع عددًا منهم إلى تغيير مكان الملاحظة أكثر من مرة من أجل التمكن من ممارسة مهامهم.

كما أفاد بعض الملاحظين بأن هذه الصعوبات بدت، من وجهة نظرهم، أكثر وضوحًا مقارنة بما سبق أن تمت ملاحظته خلال استحقاقات انتخابية سابقة. وتظل هذه الملاحظة، بالنظر إلى طبيعتها، في حدود الإفادات الميدانية، ولا تشكل، في غياب معطيات مقارنة شاملة، حكمًا عامًا على مختلف مكاتب التصويت.

ب. الولوج إلى مكاتب التصويت بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة

تم رصد تفاوت في مدى توفر الولوجيات الملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة بعدد من مراكز ومكاتب التصويت. وقد تمثلت بعض الملاحظات في وجود سلالم أو ممرات غير ملائمة، أو غياب بعض التجهيزات التي تمكن الناخب من الولوج إلى مكان التصويت واستعماله باستقلالية وأمان. وتشير هذه المعطيات إلى أهمية مواصلة تعزيز الترتيبات العملية والتجهيزات الضرورية لضمان مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في ظروف ميسرة تحفظ كرامتهم واستقلاليتهم.

ت. محيط مكاتب التصويت والتأثير المحتمل على الناخبين

تم، في إطار الرصد الميداني، تسجيل عدد من الحالات المرتبطة بمحيط بعض مكاتب التصويت، ولا سيما وجود أشخاص يتحركون بالقرب من مراكز الاقتراع في ظروف أثارت انتباه الملاحظين، إلى جانب إفادات بشأن محاولات استقطاب بعض الناخبين والتأثير في اختياراتهم. كما وردت إفادات بشأن تقديم مبالغ مالية أو منافع لبعض الأشخاص مقابل حشد الناخبين أو التأثير في اختياراتهم. وشملت هذه المعطيات، بحسب ما تم التوصل به، محيط بعض المؤسسات التي احتضنت مكاتب للتصويت. وفي بعض المواقع، لوحظت حالات من التوتر والمشادات بين مجموعات من الأشخاص، ترافقت مع تبادل للاتهامات، واستدعت في بعض الحالات تدخل السلطات المحلية لاحتواء الوضع والحيلولة دون تطور التوترات.

ويقتضي التعامل مع هذه المعطيات التمييز بين ما تمت معاينته مباشرة وما ورد في شكل إفادات، إذ لا يعني تسجيلها الجزم بثبوت شراء الأصوات أو غيره من المخالفات الانتخابية، وإنما يقتصر على توثيق الوقائع والمعلومات التي تم رصدها أو التوصل بها، مع إخضاع ما يستدعي ذلك لمزيد من التحقق.

ث. ملاحظات مرتبطة بسير مكاتب التصويت

لوحظ استعمال للهواتف المحمولة داخل بعض مكاتب التصويت، إضافة إلى حالات غادر فيها بعض أعضاء مكاتب التصويت أماكنهم أثناء سير عملية التصويت لأسباب غير معلومة، ومن بينهم، في بعض الحالات، رؤساء مكاتب. كما رُصدت ملاحظات مماثلة في عدد من المواقع الأخرى، دون أن تسمح المعطيات المتوفرة بتحديد مدى انتشار هذه الحالات أو أسبابها بصورة عامة.

د. التمثيلية بين النساء والرجال داخل بعض مكاتب التصويت

لوحظ، في عدد من مكاتب التصويت التي تمت معاينتها، حضور رجالي أكبر من الحضور النسائي ضمن أعضاء مكاتب التصويت. وتظل هذه الملاحظة ذات طبيعة وصفية ومحدودة بنطاق المكاتب التي تمت معاينتها، ولا تسمح، في غياب معطيات إحصائية شاملة، باستخلاص نتيجة عامة بشأن تمثيلية النساء داخل مكاتب التصويت على المستوى الوطني.

ذ. مظاهر الاضطراب داخل بعض مراكز التصويت

تم رصد بعض حالات الاضطراب داخل مراكز التصويت، تمثلت في تجمعات أو مظاهر من التوتر ورفع شعارات داخل أو بمحيط بعض مراكز التصويت. وتكتسي هذه الملاحظات أهمية من زاوية المحافظة على الهدوء والنظام داخل محيط مراكز الاقتراع، وضمان استمرار عملية التصويت في ظروف عادية. كما يقتضي توصيف هذه الوقائع التمييز بين مجرد رفع الشعارات أو التعبير وبين أي سلوك من شأنه التأثير في الناخبين أو عرقلة سير عملية التصويت.

ثانيًا: المعطيات المتداولة حول سير الاقتراع

إلى جانب المعاينات الميدانية، تم خلال يوم الاقتراع تداول عدد من المعطيات عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية بشأن سير العملية الانتخابية في عدد من المناطق. فقد تم تداول معلومات بشأن بعض مكاتب التصويت أفادت، بحسب ما نشرته بعض المصادر، بتوقف عملية التصويت بالمكتب عقب احتجاج ممثلي بعض الأحزاب على ما اعتبروه اختلالات مرتبطة بسير العملية. كما تم تداول مقاطع مصورة مرتبطة بالواقعة، مع الإشارة إلى فتح بحث بشأنها. وتظل هذه المعطيات مرتبطة بما أعلنته المصادر المعنية وما قد تسفر عنه إجراءات التحقق أو البحث المختص.

كما تم تداول معطيات صادرة عن بعض الأحزاب بشأن ما وصفته بوجود اختلالات أو ممارسات غير عادية بمحيط بعض مراكز التصويت، من بينها تحركات لأشخاص ووسائل نقل، مع الإشارة إلى تقديم شكاية إلى السلطات المختصة. ويقتضي التعامل مع هذه المعطيات التمييز بين مضمون الشكاية أو التبليغ وبين ثبوت الوقائع موضوعها. كما تم تداول معلومات بشأن بعض الممارسات داخل أو بمحيط مكاتب التصويت، من بينها الإعلان عن أسماء وأرقام بعض الناخبين، ومظاهر مرتبطة بالتواصل الانتخابي بالقرب من مراكز التصويت. وتداولت كذلك تقارير ومقاطع مصورة تتعلق بالظروف اللوجستية لبعض مكاتب التصويت، ولا سيما ما يرتبط بتهيئة المعازل وضمان الخصوصية أثناء التصويت.

ثالثًا: المعطيات الرقمية المرتبطة بسرية التصويت والتأثير على الناخبين

من بين المعطيات التي استرعت الانتباه خلال يوم الاقتراع، تداول مقاطع مصورة عبر منصات التواصل الاجتماعي تظهر، بحسب مضمونها، بعض الناخبين وهم يقومون بتصوير أوراق التصويت داخل المعزل بعد وضع علامة الاختيار على رمز أو لائحة حزبية معينة. وقد رافق تداول بعض هذه المقاطع تأويلات تفيد بأن تصوير ورقة التصويت قد يستخدم لإثبات تنفيذ اختيار انتخابي تم الاتفاق عليه مسبقًا مقابل مبلغ مالي أو منفعة.

وفي السياق نفسه، تم تداول محتويات رقمية مرتبطة بمحادثة هاتفية قيل إنها جرت في فضاء عمومي، وتضمنت عبارات تفيد، بحسب ما نُشر، بمحاولة حشد ناخبين أو التأثير في اختياراتهم. وقد فُسرت هذه المحتويات من طرف ناشريها باعتبارها مؤشرات محتملة على هذا النوع من الممارسات. وتستدعي هذه المعطيات الرقمية التعامل معها باعتبارها مصادر للرصد والمتابعة، مع ضرورة التحقق من مصدرها وسياقها وسلامة محتواها قبل استخلاص أي استنتاج بشأن الوقائع التي تتضمنها.

رابعًا: خلاصة الملاحظات والقراءة المقارنة

تتيح المعطيات الميدانية المتوفرة خلال يوم الاقتراع تسجيل استمرار عملية التصويت في عدد كبير من مكاتب التصويت في ظروف عادية، إلى جانب توفر عدد من الترتيبات الأساسية التي مكنت الناخبين من ممارسة حقهم في التصويت، واستمرار حضور الملاحظة الانتخابية في مواكبة مختلف مراحل الاقتراع.

وفي المقابل، أظهرت عملية الرصد بعض المجالات التي تستحق مزيدًا من المتابعة، خاصة ما يتعلق بتوحيد وتوضيح الإجراءات العملية الخاصة بولوج الملاحظين المعتمدين إلى مكاتب التصويت، بما يحول دون الخلط بين صفة الملاحظ وصفة ممثل الحزب أو المرشح، ويضمن ممارسة مهام الملاحظة في ظروف واضحة ومستقرة. كما تبرز أهمية مواصلة تحسين الولوجيات والتجهيزات الملائمة للأشخاص في وضعية إعاقة، وتعزيز بعض الشروط المادية داخل مكاتب التصويت بما يدعم سرية الاقتراع وحرية الاختيار.

وتشير المعطيات كذلك إلى أهمية التعامل مع التبليغات والمحتويات الرقمية باعتبارها مصادر للرصد والتنبيه والمتابعة، مع إخضاعها للتحقق قبل اعتمادها في استخلاص أي استنتاج بشأن الوقائع التي تتضمنها. وبالاستناد إلى المقارنة الأولية مع الملاحظات التي تم تسجيلها خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة، تبرز بعض أوجه الاستمرارية، إلى جانب تطورات في طبيعة المجالات التي أصبحت موضوعًا للرصد. وتتعلق أوجه الاستمرارية، على الخصوص، ببعض الصعوبات المرتبطة بولوج الملاحظين إلى مكاتب التصويت، وبشروط الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، إلى جانب بعض الملاحظات المتعلقة بمحيط مكاتب التصويت وسرية الاقتراع.

وفي المقابل، تبرز ضمن الملاحظات الحالية بصورة أوضح المعطيات المتداولة عبر المنصات الرقمية والمحتويات المصورة المرتبطة بسير الاقتراع وسرية التصويت والتأثير المحتمل على الناخبين. ويعكس ذلك تطور طبيعة الوسائط التي أصبحت جزءًا من البيئة الانتخابية واتساع نطاق المعلومات التي يمكن رصدها وتوثيقها خلال يوم الاقتراع. كما تشير المقارنة الأولية إلى استمرار أهمية تحسين وضوح الإجراءات العملية المتعلقة بولوج الملاحظين وممارسة مهامهم، إلى جانب مواصلة تعزيز الولوجيات وظروف سرية التصويت. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار بعض الملاحظات لا يعني بالضرورة عدم حدوث تحسن في جوانب أخرى من العملية، خصوصًا عندما تختلف أدوات الرصد أو نطاق التغطية أو عدد المعطيات المتاحة للمقارنة.

وبصورة عامة، تتيح المعطيات المتوفرة خلال يوم الاقتراع رصد مجموعة من عناصر الاستقرار في سير العملية، إلى جانب مجالات تستحق المتابعة والتحسين. وتكتسي هذه القراءة المقارنة أهمية خاصة في إطار التقييم التراكمي للملاحظة الانتخابية، بما يسمح بتتبع تطور الممارسات من استحقاق انتخابي إلى آخر، دون تحويل الفوارق المرصودة إلى أحكام عامة تتجاوز حدود المعطيات المتاحة.

III. خلاصات واستنتاجات

1. الشباب

تقرير المشاركة السياسية للنساء والشباب خلال الاستحقاقات التشريعية ل 2026

مقدمة

تعد تشكل مشاركة الشباب والنساء من المؤشرات الجوهرية لقياس دينامية المسار الانتخابي وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في العملية الانتخابية. ترصد هذه القراءة، في إطار الملاحظة الانتخابية المستقلة، حضور النساء في الهيئة الناخبة والترشيحات، وموقعهن في قيادة اللوائح وآليات التميز الإيجابي والتزكية، إلى جانب مدى إدماج قضايا النساء والمطالب النسائية في البرامج والخطاب الانتخابي، وما يرافق المشاركة من عنف سياسي ورقمي. وترصد كذلك حضور قضايا الشباب ضمن البرامج الانتخابية للأحزاب ونسب التسجيل في اللوائح الانتخابية وحجم حضور الشباب كمرشحين ورؤساء اللوائح والتوجه المتنامي نحو المنصات الرقمية كفضاء بديل للتعبير السياسي.

المشاركة السياسية لدى الشباب

أ. المرجعية الدستورية

يستند تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية بالمغرب إلى الفصل 33 من دستور 2011، الذي يلزم السلطات العمومية باتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق وتيسير مشاركة الشباب في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد، وقد أتى هذا السياق تزامنا مع الحراك الشبابي الذي عرفه المغرب في 20 فبراير سنة2011، حيث أفرزت تشريعيات هذه الأخيرة بمعية انتخابات 2016 لائحة شبابية تضم 30مقعدا

ب. المرجعية القانونية

في الانتخابات التشريعية لسنة 2026، تم تنزيل مقتضيات خاصة في القانون التنظيمي 53.25 المتعلق بمجلس النواب، ومرسوم الدعم المنشور رسمياً هو القانون التنظيمي رقم 27.11، ضمن المادة 23 والتي أقرت دعماً مالياً عمومياً لتحفيز المترشحات والمترشحين الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة، سواء كانوا منتمين حزبيا أو مستقلين

وتتمثل آليات التحفيز في الآتي:

- تخصيص دعم مالي عمومي لفائدة لوائح المترشحين والمترشحات من فئة الشباب، وفق الشروط القانونية المحددة.
- توسيع دائرة الاستفادة من من هذا التحفيز للمنتمين وغير المنتمين
- تسقيف الدعم المالي العمومي لكل لائحة معنية في 75%من سقف المصاريف الانتخابية المحدد قانوناً، مع احتساب الدعم المستحق على أساس المصروفات الانتخابية والخاضعة لنظام المحاسبة.
- إلزام وكيل اللائحة بفتح حساب بنكي خاص بالحملة الانتخابية على غرار باقي المترشحين وفوترة المداخيل والمصاريف وفق المقتضيات التي أقرها المجلس الأعلى للحسابات.
- ربط الاستفادة من الدعم باحترام تام للمساطر المعمول بها، والمتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية ومراقبة الحسابات الانتخابية.

ت. المشاركة في التسجيل :قراءة في الأرقام

تكشف معطيات 2026 عن تمثيلية محدودة جداً للشباب ضمن الهيئة الناخبة المسجلة، مع غياب معطيات وطنية تتقاطع فيها متغيرات العمر والوسط والجهة، وهو ما يحد من دقة القراءة الترابية للظاهرة:

الفئة	النسبة من المسجلين
18–24سنة	4%
25–34سنة	15%
المجموع 18–34 سنة	~19%
التوزيع الحضري/القروي كل الفئات	55%حضري 45% / قروي

هذه الفجوة تطرح إشكالية التمثيلية السياسية حيت غياب فئة عمرية وازنة عن القرار الانتخابي وإشكالية منهجية حيت غياب التفصيل المتقاطع (عمر × وسط × جهة)، مما يُضعف قدرة هيئات الملاحظة على تقديم قراءة جهوية دقيقة، ويستدعي التوصية بنشر بيانات أكثر تفصيلاً من السلطات المعنية.

ث. المشاركة في الترشيحات

تبقى البيانات الرسمية أوضح بخصوص العدد الإجمالي للمرشحين واللوائح، في غياب قاعدة وطنية موحدة تحدد المرشحين الشباب (أقل من 35 سنة(حسب الحزب والدائرة .وتشير معطيات جزئية إلى تفاوت بين الأحزاب في حضور الشباب. أما الترشيحات المستقلة، ورغم استحداث تحفيزات مالية وقانونية لتشجيع الشباب غير المنتمين حزبياً، فقد ظلت محدودة للغاية:

- لائحتان مستقلتان فقط على الصعيد الوطني، تضمان خمسة مرشحين في المجموع
- كلتاهما على مستوى الدوائر المحلية، مع غياب تام عن الدوائر الجهوية
- لائحة بسيدي إفني يقودها محمد أبو درار، ولائحة بتنغير يقودها محمد أوبركة
- لا توجد أي لائحة مستقلة تستجيب لشروط الاستفادة من آلية دعم لوائح الشباب دون 35 سنة

التحليل: يكشف هذا المعطى عن فجوة بين الحوافز القانونية والمالية المستحدثة والنتائج الفعلية على الأرض، وعن استمرار حصر الترشح المستقل في النطاق المحلي دون الجهوي، مما يعكس هيمنة المنطق الحزبي على المستويات الانتخابية الأوسع .كما يستدعي غياب أي مستفيد من آلية الدعم مساءلة مدى ملاءمة شروطها لواقع المرشحين الشباب المستقلين.

ج. البعد الترابي وأهمية المقاربة الجهوية

تُبرز الملاحظة الميدانية ضرورة دراسة البعد الترابي لمشاركة الشباب عبر المقارنة بين المجالين الحضري والقروي وبين الجهات، وتتبع المشاركة عبر كامل السلسلة :التسجيل، التصويت، الترشح، رئاسة اللوائح، الحملات الانتخابية، والمنصات الرقمية .وغياب معطيات مفصلة جهوياً يشكل في حد ذاته عائقاً منهجياً أمام أي تشخيص دقيق أو توصيات موجهة.

هـ. حضور قضايا الشباب في البرامج الانتخابية وطبيعة الخطاب الموجه إليهم

تُظهر متابعة الحملة الانتخابية الجارية) شتنبر (2026 أن حضور قضايا الشباب في برامج الأحزاب وطبيعة الخطاب الموجه إليهم واستخدام المنصات الرقمية لاستهدافهم يشكل بعداً ثالثاً بارزاً إلى جانب التسجيل والترشح، وترد أدناه أبرز المعطيات المرصودة ميدانياً وإعلامياً في هذا الصدد.

- **حضور الشباب في البرامج الانتخابية**

تميل برامج الأحزاب في دورة 2026 إلى منطق رقمي أكثر تفصيلاً مقارنة بمحطة2021 ، مع تصدّر القدرة الشرائية وفرص الشغل والصحة والتعليم أولويات جل البرامج .فعلى سبيل المثال، أبرز مرشح عن حزب العدالة والتنمية أن عدد العاطلين يقدَّر بنحو مليون و 600ألف شخص، وأن نحو 7 ملايين مغربي يبقون خارج التغطية الصحية الشاملة، فيما حمل حزب التجمع الوطني للأحرار شعار" كرامة وفرص للجميع "مقروناً بالتزامات في التشغيل وريادة الأعمال وتأهيل الكفاءات .وتبقى هذه الالتزامات، رغم تفصيلها الرقمي المتزايد، في حاجة إلى آليات واضحة لتتبع تنفيذها بعد الاستحقاق.

- **طبيعة الخطاب الموجه للشباب خلال الحملة**

يجمع الخطاب الانتخابي الموجه للشباب بين التعبئة الوعدية المكثفة ومؤشرات تشكك متنامية لدى الشباب أنفسهم في مصداقيتها .فبينما تتجند الأحزاب لاستمالتهم عبر وعود التشغيل والسكن، يعبّر شباب عن رغبتهم في برامج واقعية

وقابلة للمحاسبة بدل الشعارات الموسمية التي تنتهي بيوم الاقتراع، فيما رصدت مصادر إعلامية تقديم بعض الأحزاب وعوداً مالية وُصفت بـ"الخيالية "أمام ناخبين غالباً ما يجدون صعوبة في التمييز بين المقترحات المتشابهة .كما لجأت بعض القيادات الحزبية إلى مخاطبة مباشرة لجيل" زد "في محاولة للتموقع كفاعل سياسي قادر على احتواء الديناميات الاحتجاجية والتفاعل مع مطالب هذه الفئة.

التحليل :

تكشف هذه المعطيات عن مفارقة مركزية :توسّع كمي ملحوظ في البرامج المفصّلة والحضور الرقمي الموجه للشباب، يقابله تراجع في منسوب الثقة لدى هذه الفئة في جدية الوعود وقابليتها للتنفيذ .كما أن اتساع الاستهداف الرقمي، إذا لم يواكبه إطار شفاف يضمن تكافؤ الفرص بين الأحزاب في استخدام أدوات تحليل بيانات الناخبين، قد يُحوّل الفضاء الرقمي من أداة تشاركية محتملة إلى ساحة نفوذ غير متكافئة، وهو ما يستوجب من هيئات الملاحظة تتبع هذا البعد تحديداً كأحد محاور الرصد في الاستحقاقات المقبلة.

2. المرأة

أ. **المسار التاريخي**

ساهم الترافع النسائي والتفاعل الإيجابي أثناء حكومة التناوب التوافقي في إرساء آليات التميز الإيجابي، فمن برلمانيتين سنة 1993 إلى 30 امرأة في أول تجربة سنة 2002 عند إقرار الكوطا، وقد عرفت هذه الآلية عدة تغييرات على مستوى المنظومة الانتخابية، وشكلت خطوة مهمة فمنذ نهاية الولاية السابقة لتشريعيات 2021 ، والتي أقرت اللجنة الاجتماعية بالغرفة الأولى مقتضيات عززت حضور المرأة على مستوى الانتخابات الجماعية، حيث تم فرض حضور المرأة في المراتب الأولى في اللوائح الانتخابية للأحزاب، و من جهة أخرى تخصيص 60 مقعد للنساء وتحويل اللائحة الوطنية إلى لوائح جهوية منذ اعتماد اللائحة الوطنية كآلية للامتياز الإيجابي سنة 2002.

ب. المرجعية الدستورية

أحدث دستور 2011 تحولًا في المرجعية الدستورية من خلال إقرار منظومة متكاملة من الحقوق وربطها بالحكامة الجيدة والعدالة الاجتماعية ويتجلى ذلك في عدة مقتضيات، منها الفصل 6، والفصل 19 على تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والفصل 31، والفصل 154، إلى جانب إحداث هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز.

ت. الإطار القانوني

إن تخصيص الدوائر الجهوية للنساء فقط وفق القانون التنظيمي 04.21 المتعلق بمجلس النواب يضمن الحفاظ على الحد الأدنى من التمثيلية النسائية،

الذي تحقق خلال الاستحقاقات السابقة، غير أن الرهان الحقيقي يتمثل في قدرة الأحزاب على الدفع بالنساء إلى المنافسة في الدوائر المحلية، باعتبارها المؤشر الأكثر دلالة على اندماج النساء في التنافس السياسي العادي بعيداً عن الآليات التفضيلية.

تخصيص الدوائر الجهوية للنساء فقط منذ 2021 موزعة على 12 جهة من أجل تأمين تمثيلية نسائية بالغرفة الأولى كما تم إقرار تحفيزات للوائح النسائية من خلال الاستفادة من منح مالية للترشيح الخاص بالدوائر الجهوية بشرط أن تكون نساء شابات لا يزيد عمرهن عن 35 سنة، وهذا يسري على مستوى تأسيس الحزب السياسي، وألا تقل نسبة النساء عن الخمس من مجموع الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي الحديث النشأة.

وانطلاقاً من الترشيحات التي عرفتها الاستحقاقات الأخيرة، يمكن القول إن هناك انفتاحاً متزايداً لدى عدد من الأحزاب على ترشيح النساء في الدوائر المحلية، لكن هذا الانفتاح يظل متفاوتاً من حزب إلى آخر ومن جهة إلى أخرى، كما أن عدداً من النساء ما زلن يُرشحن في دوائر ذات حظوظ انتخابية محدودة،

ث. المشاركة السياسية للنساء بين التقدم العددي وحدود التمييز الإيجابي

بلغت حصة النساء من الهيئة الناخبة المسجلة للانتخابات التشريعية لسنة 2026 46%، أي ما يناهز 7.27 ملايين امرأة من أصل 15.8 مليون ناخب وناخبة، مقابل 54% للرجال. وتكشف مقارنة هذه النسبة بالاستحقاقات السابقة عن استقرار نسبي في حضور النساء ضمن الهيئة الناخبة؛ إذ انتقلت من 45% سنة 2016 إلى 46% سنة 2021، ولم تراوح نمانها في 2026. ويشير هذا الاستقرار إلى أن التحسن المسجل خلال الفترة السابقة لم يتم استثماره، في السنوات الأخيرة، إلى تقدم كمي ملموس، بما يستدعي توسيع تحليل المشاركة السياسية للنساء ليشمل، إلى جانب التسجيل، مستوى المشاركة الفعلية في الاقتراع، والتمثيلية في الترشيحات والهيئات المنتخبة

كشفت المعطيات الخاصة بالترشيحات التشريعية لسنة 2026 عن تحسن عددي مقارنة باستحقاقات 2021، إذ ارتفع عدد المرشحات من 2329 إلى 2658، بما يمثل 36.47% من مجموع الترشيحات، منهن 1783 مرشحة في الدوائر الجهوية المخصصة حصرياً للنساء، و875 مرشحة في الدوائر المحلية.

وفي المقابل، يظل حضور النساء في مواقع قيادة اللوائح المحلية محدودا، إذ بلغ عدد اللوائح التي ترأستها نساء 121 لائحة من أصل 1615 لائحة محلية، أي نحو 7.5%، مقابل 97 لائحة سنة 2021.ورغم هذا الارتفاع العددي في مواقع قيادة اللوائح، فإن التمثيل النسائي لا يزال محدوداً مقارنة بحضور النساء ضمن مجموع المرشحين، بما يعكس استمرار الفجوة بين المشاركة العددية في الترشيحات والوصول إلى المواقع الأكثر تأثيرا داخل العملية الانتخابية.

ومن جهة أخرى طرحت اللوائح الانتخابية الجهوية المخصصة حصرياً للنساء، باعتبارها إحدى آليات التميز الإيجابي الرامية إلى دعم التمثيلية النسائية، إشكالية ترتبط أساساً بشروط الولوج إلى هذه الآلية وبكيفية تدبيرها داخل الأحزاب السياسية. ففي استحقاقات 2026، قدمت 235 لائحة جهوية تضم 1,783 مترشحة، بما يجعل التزكية الحزبية مدخلاً أساسيا إلى هذا المسار الانتخابي. ومن ثم، لا تقتصر مسألة المشاركة على ضمان مقاعد مخصصة للنساء، وإنما تمتد إلى معايير اختيار المرشحات وترتيبهن داخل اللوائح، ولا سيما اختيار وكيلات اللوائح، ومدى تكافؤ فرصهن في الاستفادة من الموارد التنظيمية واللوجستيكية والمالية المرتبطة بالحملة الانتخابية.

وقد أبرزت مرحلة التحضير للاستحقاقات التشريعية لسنة 2026 عددا من التحديات المرتبطة بمشاركة النساء في الترشيحات، ولا سيما ما يتعلق بوضوح معايير التزكية واختيار المرشحات وترتيبهن داخل اللوائح، وشفافية المساطر المعتمدة وتكافؤ الفرص بين المتنافسات، ومدى الالتزام بالحياد التنظيمي. كما أثيرت تساؤلات حول مدى تطبيق معايير واضحة ومتساوية تستند إلى الكفاءة والمسار السياسي والتنظيمي والحضور الميداني، دون تأثير عوامل أخرى غير معلنة.

كما أثير النقاش كذلك حول مدى تأثير القدرة على تعبئة الموارد المالية لتمويل الحملات في فرص الحصول على التزكية وخوض المنافسة الانتخابية.

وتدفع هذه التحديات الى توسيع النقاش حول فعالية "آليات التمييز الإيجابي وحدودها"، فهل يكفي تخصيص مسارات انتخابية للنساء لضمان مشاركة سياسية فعلية ومتوازنة، أم أن الأمر يقتضي، إلى جانب هذه الآليات تعزيز شفافية مساطر التزكية، وضمان تكافؤ الفرص والولوج إلى الموارد، ومراجعة شروط ترتيب المرشحات وموقعهن داخل اللوائح؟ وهل ما تزال الية التمييز الإيجابي قادرة على تجاوز الفجوة بين الحضو العددي للنساء والوصول إلى مواقع التأثير والقرار، أم أن الأمر يستدعي إعادة النظر في كيفية تدبيرها وشروطها وأهدافها خاصة في ظل تنامي النقاش حول ضرورة تنزيل الوثيقة الدستورية في شقها المتعلق بالمساواة والمناصفة؟

ج. حضور النساء في الحملات والخطاب الانتخابي

أظهرت الحملات الانتخابية التي أطلقتها الأحزاب حضورا نوعياً لعدد من النساء المرشحات، ولا سيما بعض وكيلات اللوائح، من خلال حضورهن في النقاش العمومي وقدرتهن على تقديم خطابات سياسية جادة وواضحة والتفاعل مع القضايا المطروحة. ويبرز هذا المعطى تطورا يتجاوز مجرد الحضور العددي للنساء نحو حضور أكثر بروزا في النقاش السياسي والتنافسي.

كما اتسم الخطاب الانتخابي خلال الحملات بتركيز واضح على القضايا الاجتماعية والاقتصادية وعلى الاستجابة للتطلعات المرتبطة بالتشغيل والصحة والتعليم وتحسين الظروف المعيشية، مع حضور لافت لقضايا الشباب. كما تطرقت بعض المرشحات إلى قضايا النساء وحقوقهن، ولا سيما المرشحات اللواتي راكمن تجربة جمعوية في مجال الدفاع عن حقوق النساء والمساواة بين الجنسين. وفي المقابل، يطرح هذا الخطاب تساؤلا حول مدى انتقال البرامج من مستوى الوعود والشعارات العامة إلى التزامات أكثر تحديداً من حيث الأولويات، والآليات، والكلفة، وآجال وشكليات التنفيذ. كما برزت أهمية الوسائط الرقمية في التواصل الانتخابي وتقديم البرامج والخطاب السياسي بصيغة المؤنث، بما يجعل تقييم مضمون الخطاب وآليات تقديمه جزءاً أساسياً من قراءة شفافية التنافس الانتخابي وجودته.

ح. حضور قضايا النساء والمطالب النسائية في برامج الأحزاب السياسة

برزت قضايا النساء ضمن محاور عدد من البرامج الانتخابية المقدمة للاستحقاقات التشريعية لسنة 2026، وإن بدرجات متفاوتة من حيث حجم حضورها وطبيعة الالتزامات المقترحة. وتقاطعت البرامج، بحسب قراءة مقارنة شملت تسع تشكيلات سياسية أجرتها إحدى الجمعيات النسائية (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، الحركة الشعبية، العدالة والتنمية، تحالف اليسار، والاتحاد الدستوري) حول قضايا من قبيل تعزيز المساواة والمناصفة، والتمكين الاقتصادي للنساء، ومناهضة العنف والتمييز، وتعزيز مشاركتهن السياسية، مع اختلاف واضح في مستوى تفصيل الإجراءات والأهداف المرتبطة بها. كما تم تسجيل تفاوت بين الأحزاب في طريقة تناول ملف اصلاح مدونة الاسرة، بين برامج تتضمن تصورات أكثر شمولا وأخرى تتناول بعض القضايا بشكل جزئي، دون تقديم تصور متكامل بشأن مختلف مظاهر التمييز داخل الأسرة. وقد واكب ذلك تصاعد وتيرة ترافع الحركة النسائية، التي دعت الأحزاب إلى ضرورة الانتقال بقضايا النساء من مستوى الشعارات والمضامين العامة إلى التزامات سياسية وتشريعية واضحة وقابلة للتنفيذ. وفي هذا السياق تطرح قراءة البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية، في

إطار الملاحظة الانتخابية، مسالة انسجام ما تتضمنه من وعود والتزامات مع المرجعية الدستورية، ولاسيما مبادئ المساواة والمناصفة وفعلية الحقوق. كما يبرز السؤال حول مدى قدرة هذه البرامج على ترجمة قضايا النساء إلى سياسات وتشريعات وآليات عملية وموارد كفيلة بأجرأتها، بما ينسجم مع متطلبات البناء الحقوقي والديمقراطي للبلد.

خ. العنف والتحرش ومختلف أشكال التمييز والا مساواة الممارسة ضد النساء

وفي ارتباط بظواهر العنف القائم على النوع الاجتماعي ومختلف أشكال التمييز، أظهرت مرحلة التحضير للاستحقاقات والحملة الانتخابية لسنة 2026 استمرار تعرض عدد من النساء المرشحات لأشكال من العنف السياسي والرقمي، شملت السب والقذف والتشهير والتنمر والمس بالحياة الخاصة والكرامة الانسانية، إضافة إلى تداول مضامين مسيئة أو ادعاءات تستهدف صورتهن الشخصية والسياسية. وقد تم رصد حالات استهداف طالت ما لا يقل عن عشر مرشحات خلال يوليوز وبداية غشت (حسب معطيات المرصد الوطني للحماية من العنف الرقمي) ، أي حتى قبل انطلاق الحملة الانتخابية الرسمية، فيما أثيرت خلال الحملة أيضاً حالات تضمنت مضامين رقمية مركبة ومسيئة في حق نائبة برلمانية حالية وأخرى سابقة، ناهيك عن وجوه نسائية أخرى من اطياف سياسية متباينة. وتطرح هذه الممارسات تحديا أمام مبدأ تكافؤ الفرص في المشاركة السياسية، بالنظر إلى أن استهداف النساء قد يمتد من نقد أدائهن السياسي إلى المساس بحياتهن الخاصة وسمعتهن الشخصية، بما قد يؤثر في حضورهن داخل المجال العام واقصائهن من الحياة السياسية.

3.المسار الديمقراطي

يشكل التمرين الانتخابي فرصة لتقييم المسلسل الديموقراطي من حيث اعتبار الانتخابات أداة لترسيخ قيم الديموقراطية. لكن، يمكن أن يشكل الموسم الانتخابي فرصة للتغيير في مسار المسلسل الديموقراطي قد يتجاوز مداه العمر الافتراضي للاستحقاقات الانتخابية. الاضطلاع على المشهد السياسي قبل وبعد الانتخابات يمكن من إدراك القدرة الحقيقية للتمرين الانتخابي على خلق التغيير. لكن هذه القراءة تختلف من سياق لأخر. **فإلى أي مدى يمكن اعتبار الانتخابات التشريعية بالمغرب لتقييم المسار الديمقراطي؟**

ترسيخ الديموقراطية يمكن أن يتأتى عبر أليات عدة منها إدماج الشباب. من بين الأوراش السياسية التي قد تحرك الركود السياسي يبرز الدعم المالي المميز لفئة الشباب كمحاولة لإبراز جيل جديد من الفاعلين وأشكال جديدة للانخراط، مع تعزيز الروابط والقدرات اللازمة لمواءمة السياسات العمومية مع الواقع المحلي والتطلعات المستجدة. كما يشكل تجديد الإطار القانوني للمكون الحزبي من أجل ضمان شفافية عبر إلزام الأحزاب باحترام قواعد الانفاق العقلاني.

في مقابل هذا الجهد المؤسساتي، هناك شبه غياب للخطاب المؤسساتي في الفضاء الذي أصبح يمثل أكثر فئة الشباب ألا وهو الفضاء الرقمي. الصورة التي تعكس هذا الأخذ والرد بين المؤسسات هي شباب ينتج خطابا داعيا للتغيير عبر منصات رقمية ومؤسسات تسوق لجهودها من أجل ترسيخ الديموقراطية عبر القنوات الرسمية للإعلام العمومي. لا يمكن وصف المشهد بالمواجهة لأن ميدان التعبير يختلف من فريق لأخر ويتسم بالتشتت.

على اختلاف التصور الداعم لهذه الجهود مقارنة مع احتياجات الفئة المستهدفة يمكن صياغة النتيجة المنتظرة على شكل سيناريوهين:

- **السيناريو الأول: الانتخابات أثمرت نتائج إيجابية على المسلسل الديموقراطي**
- **السيناريو الثاني: الانتخابات لم تثمر نتائج إيجابية على المسلسل الديموقراطي**

السيناريو الأول يضمن استمرار المسلسل الديموقراطي في شكل تصاعدي مع مراعاة حساسية الظرفية الاجتماعية والسياسية الحالية. الديموقراطية كأفق تتعزز بالتمرين الانتخابي في ظل فرضية ملاءمة الممارسة مع الاحتياجات الفئوية. هذا السيناريو لا يضمن نجاح المسلسل الانتخابي فقط بل يرسخه كجزء من المسار الديموقراطي. رهان هذا السيناريو يكمن في القدرة على الاستمرارية في الجهود من أجل ترسيخ الديموقراطية في ظل الاكراهات والتحديات المواكبة للسيرورة الديموقراطية.

السيناريو الثاني يكرس استمرار عزوف الشباب واقصاء فئات معينة من المسلسل الانتخابي كوضعية لا تغيير فيها. حتى وإن شكل الاستمرار تلميحا مسبقا بتكرار وضعية معينة لكن الوضعيات الإنسانية لا تتكرر بصفاتها الكاملة وبالتالي فالاستمرار في حد ذاته ينذر بإمكانية التفاعل الاجتماعي مع تكرار الخطابات والوعود. ويهدد نجاح الجهود من أجل الديموقراطية في تغيير السلوك الانتخابي. يعني أن التمرين الانتخابي فشل في تغيير القناعات السائدة حول حظوظ الديموقراطية.

من السذاجة التفكير في قدرة تمرين محدود زمنيا على احداث تغيير جذري في مصير الديموقراطية في مجتمع معين. الرهان الجدي يكمن في ترصيد الجهود والممارسات الجيدة وبالتالي يصبح التمرين الحقيقي ليس الانتخابات في حد ذاتها بل تاثيرها السياسي والاجتماعي. اد ان حظوظ الديموقراطية في هذه الحالة لا تقاس بالراهن من التجربة بل بالاتجاهات الممكنة للمسلسل الديموقراطي ومدى تأثره بالاستحقاقات الانتخابية الحالية.

خلاصة عامة

أبرز الخلاصات والتوصيات:

- على الرغم من مأسسة الملاحظة الانتخابية باعتبارها آلية ديمقراطية لرصد وتتبع مختلف مراحل العملية الانتخابية، فان ما تواجهه ميدانيا من عراقيل واكراهات قد يحد من فعاليتها ومن قدرتها على أداء وظيفتها الرقابية باستقلالية وفعالية. وقد يؤدي ذلك، في بعض الحالات، الى إفراغها من مضمونها الديمقراطي وتحويلها إلى آلية ذات طابع شكلي، بدل أن تؤدي دورها كأداة فعلية للرصد والتقييم والمساءلة. ومن تم تبرز الحاجة الى فتح نقاش حول الإطار المنظم للملاحظة الانتخابية، وإعادة التفكير والنظر في أساليبها واليات ممارستها، وشروط ومحددات استقلاليتها، فضلا عن الجهة أو الجهات المؤطرة لها والصلاحيات المخولة لها، بما يعزز فعاليتها واستقلاليتها ويكرس دورها في صون نزاهة العملية الانتخابية وتعزيز الثقة فيها.

- كشفت معطيات ملاحظة العملية الانتخابية لسنة 2026 عن استمرار بعض الخروقات التقليدية، ولا سيما محاولات التأثير في التصويت بواسطة الهدايا أو المنافع، وممارسة الحملات في فضاءات غير مسموح بها، وتوظيف النساء والشباب، ولا سيما في المناطق النائية والمهمشة في عمليات التعبئة والاستقطاب الانتخابي. وبالموازاة مع ذلك، برزت أشكال جديدة أو متنامية من الخروقات مرتبطة بالفضاء الرقمي، من قبيل نشر الأخبار الزائفة والادعاءات الكاذبة والتشهير واستعمال الصور أو المحتويات المولدة بالذكاء الاصطناعي أو المتداولة رقميا بهدف التأثير في الناخبين/بات أو المساس بالمترشحين/ات (تسجيل النيابة العامة، إلى غاية منتصف شتنبر 2026، شكايات مرتبطة بهذه الممارسات، من بينها 22 شكاية ذات صلة بالفضاء الرقمي). و لا يعني ذلك بالضرورة اختفاء الاشكال التقليدية للخروقات، بقدر ما يشير الى اتساع وتنوع وسائل ارتكابها ورصدها، ومن تم، تكتسي اليات الرصد المجتمعي أهمية قصوى، ولاسيما من خلال وسائط التواصل الاجتماعي ، لما تتيحه من سرعة في التبليغ والكشف عن ممارسات قد يصعب رصدها بالوسائل التقليدية، غير ان المعطيات المتداولة رقميا تظل بحاجة إلى التحقق قبل اعتمادها كملاحظات موثوقة، ويطرح ذلك تحديا امام هيئات الملاحظة، وبخاصة تلك التي تمارس الملاحظة المستقلة والتطوعية، يتمثل في تطوير أدوات ومنهجيات للرصد والتحقق تستجيب للتحولات الرقمية ، مع الحفاظ على دقة الملاحظة وموضوعيتها ومصداقيتها.

- يبدو ان تعامل اجهزة الدولة ومؤسساتها، في مستواه الرسمي، قد اتسم بدرجة من الحياد المؤسسي من خلال السعي الى تأطير العملية الانتخابية وضبطها واحترام القواعد المنظمة لها. غير أن ذلك لم ينتقل، على نحو يمكن الجزم به، الى مستوى الحياد الإيجابي الكامل في الممارسة، بما يقتضي اتخاذ المسافة نفسها من مختلف الفاعلين والانحياز الى نزاهة القواعد القانونية والضوابط التنظيمية والاخلاقية. وفي هذا السياق، فإن ما أثير من اتهامات بشأن استعمال المال واستغلال النفوذ الترابي وشبكات العلاقات، الى جانب التفاوت الكبير في الموارد التنظيمية والرقمية، تجعل مسالة تكافؤ الفرص بحاجة إلى مزيد من الرصد والتقييم. فمبدأ الحياد الإيجابي الديموقراطي، يقتضي ألا يقتصر دور الدولة على الوقوف على مسافة واحدة من المتنافسين ولعب دور المتفرج، وإنما أن تمتد مسؤوليتها، عند الاقتضاء، الى منع استغلال النفوذ وحماية حرية الاختيار ومراقبة الانفاق الانتخابي، والتعامل مع المخالفات وفق القانون، بما يضمن تطبيق القواعد ذاتها وبالصرامة نفسها على جميع الفاعلين.

- بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الحالية 38.02%، أي أن نحو 6 ملايين ناخب وناخبة صوتوا من أصل 15.8 مليون مسجل في اللوائح الانتخابية. وتظل هذه النسبة أقل من تلك المسجلة سنة 2021، مع ضرورة مراعاة خصوصية هذه الأخيرة التي تزامنت فيها الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية. وتثير هذه المحدودية في المشاركة تساؤلات حول أسباب الإحجام، التي تعزوها بعض القراءات الى تراجع الثقة في جدوى التمثيل والوساطة السياسية، إلى جانب التحولات التي تعرفها أنماط المشاركة السياسية. كما تفسرها قراءات أخرى بتأثير تراجع المعدل العالمي للمشاركة الذي اصبح في حدود 55% على السياقات المحلية ومن ثم، يظل التحدي قائما في تعزيز سبل الثقة و كيفية تحويل التسجيل الانتخابي إلى مشاركة فعلية.

- ابانت الملاحظة عن تقدم نسبي في الحضور العددي للنساء على مستوى التسجيل والترشيح، يقابله استمرار عدد من القيود البنيوية التي تحد من مشاركتهن السياسية الفعلية والمؤثرة في مواقع قيادة اللوائح وصنع القرار، بينما أثارت آليات التزكية والتمييز الإيجابي وتكافؤ الولوج إلى الموارد أسئلة حول مدى تحقيق الغاية من هذه الآليات. وفي المقابل، برز حضور نوعي لعدد من المرشحات في الحملات والخطاب الانتخابي، وإن ظل إدماج قضايا النساء في البرامج متفاوتا من حيث وضوح الالتزامات وآليات تنفيذها. كما شكل استمرار العنف السياسي والرقمي وأشكال التمييز ضد بعض المرشحات عائقاً أمام ممارسة سياسية قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص .

- كما كشفت عن محدودية انخراط الشباب في العملية الانتخابية، سواء على مستوى التسجيل أو الترشح، مقابل حضور متزايد لقضاياهم في البرامج والخطاب والحملات الرقمية. ويعكس ذلك فجوة بين اتساع استهداف الشباب انتخابيا وضعف تمثيلهم الفعلي في العملية السياسية، بما يبرز الحاجة إلى تجاوز مخاطبتهم ككتلة انتخابية نحو تعزيز مشاركتهم الفعلية والتمثيلية، وتحسين قابلية الالتزامات الموجهة إليهم للتنفيذ والمساءلة. وتطرح هاته الخلاصات تساؤلا حول مدى توفر إرادة سياسية ومؤسساتية كفيلة بتحويل توسيع تمثيلية الشباب والنساء من مؤشر عددي إلى مشاركة فعلية في مواقع التأثير والقرار. كما يظل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مراحل العملية الانتخابية، من إعداد القواعد والمساطر إلى التزكية والحملات والتمويل والمراقبة، مدخلا أساسيا لضمان مراعاة الفوارق والعوائق التي تواجه النساء والشباب.

- أحدث التطور التكنولوجي تحولا بارزا على مستوى التواصل السياسي وطبيعة وصيغ الحملات السياسية، إذ لم تعد الممارسة الانتخابية تقتصر على الأدوات التقليدية (ملصقات، تجمعات وجولات ميدانية) بل اصبحت تستثمر شبكات التواصل الاجتماعي، والفيديوهات القصيرة والبث المباشر والمحتوى الرقمي الموجه. وقد ساهم ذلك في ادخال الأحزاب والمرشحين/ المرشحات في فضاء تنافسيي للانتشار والتفاعل الرقمي، ومكن من توسيع نطاق تعبئة الناخبين والناخبات والوصول إليهم، ولاسيما الشباب والنساء، وتقليص التكلفة المالية للتواصل وإتاحة سبل واشكال أكثر مباشرة للتفاعل مع المواطنين والمواطنات. غير ان كثافة المتابعة والتفاعل في الفضاء الرقمي لا تعكس بالضرورة تحولا موازيا نحو المشاركة الانتخابية الفعلية او التصويت، وهو ما تؤكده محدودية العلاقة المباشرة بين الحضور الرقمي ونسب المشاركة كما تعكسها حصيلة صناديق الاقتراع. وفي المقابل، أفرز انتقال جزء من الحملات إلى الفضاء الرقمي تحديات مرتبطة بجودة الخطاب السياسي، وانتشار الأخبار الزائفة والتشهير، والتفاوت في الموارد التقنية والمالية، فضلا عن صعوبة رصد بعض أشكال الدعاية الرقمية وضمان احترام الضوابط المنظمة للحملات الانتخابية. وتطرح هاته الخلاصة أهمية تعزيز التواصل الانتخابي الرقمي بما يضمن ربطه ببرامج سياسية واضحة وقابلة للتقييم والمساءلة مع تطوير اليات أكثر فعالية لرصد المحتوى الانتخابي الرقمي ومكافحة التضليل والتشهير بما يعزز شفافية التنافس الانتخابي وتكافؤ الفرص.

- كشفت ملاحظة العملية الانتخابية عن تأثير التحولات التي تعرفها المنظومة القيمية المرتبطة بالممارسة السياسية والعمل الحزبي، وما صاحبها من بروز وتنامي منظومات قيمية وممارسات جديدة تعيد تشكيل أساليب التعبئة والتنافس والتواصل مع الكتلة الناخبة، على العملية الانتخابية برمتها. وقد أسهم هذا التحول في إزاحة مركز الثقل، في بعض مظاهر الممارسة السياسية، من النقاش حول البرامج والخيارات ومقومات المشروع المجتمعي، نحو اعتبارات ترتبط في مجملها بصورة المرشح ونسيج العلاقات الشخصية والولاءات، وتعبئة الموارد وخدمة المصالح. ويعيد هذا التحول تشكيل أنماط المشاركة والتنافس، و يطرح تحديات امام المرجعيات والقيم المؤطرة للعمل الحزبي. كما يستدعي قراءة أعمق لطبيعة القيم التي تؤطر الفعل السياسي، ومدى تأثيرها في المشاركة الانتخابية وفي ممارسة الأحزاب لوظيفتها التمثيلية والديمقراطية.

- شكلت شبهات استعمال المال للتأثير في اختيارات الناخبين والناخبات وشراء الأصوات أحد المواضيع البارزة في النقاش العمومي المواكب للاستحقاقات الانتخابية، في الفضاء ين الواقعي او الرقمي، لما قد يترتب عنها من مساس بحرية الاختيار وتكافؤ الفرص بين المتنافسين والمتنافسات. ولا تنفرد الاستحقاقات الحالية بهذه الملاحظة، وإنما تكشف تقارير الملاحظة التي واكبتها الهيئتان منذ سنة 2007 عن تواتر هذه الإشكالات وانتظام ورودها عبر مختلف المحطات الانتخابية. وتستدعي هذه الظاهرة تعزيز الشفافية والرقابة الفعلية على تمويل الحملات الانتخابية، وتكثيف اليات الرصد والتتبع والتحقق من حالات الاشتباه وفق المقتضيات القانونية، مع ضمان سرعة وشفافية معالجة الشكايات والبلاغات ونشر المعطيات المتعلقة بالإجراءات المتخذة، بما يساهم في الحد من الالتباس واتساع دائرة الشبهات ويعزز الثقة في نزاهة العملية الانتخابية.

الملاحق

ملحق رقم 1. بيان المنتدى والمركز

بلاغ

بشأن مواصلة الملاحظة الانتخابية المواطنة

يعلن مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي عن مواصلتهما الانخراط في مسلسل الملاحظة الانتخابية المواطنة، في إطار قناعة راسخة لدى مناضلي ومناضلات الهيئتين منذ سنة 2007 بأهمية الإسهام المدني في دمقرطة الحياة السياسية بالمغرب، ومواكبة مسار الانتقال الديمقراطي وسيرورته، من خلال ممارسة مواطنة مستقلة ومسؤولة.

وفي هذا السياق، اعتمدت الهيئتان أزيد من 200 ملاحظ وملاحظة لمواكبة مختلف مراحل المسلسل الانتخابي عبر مختلف جهات وأقاليم البلاد، وذلك قبل الحملة الانتخابية وأثناءها، ثم الحضور الفعلي يوم الاقتراع بمختلف مكاتب التصويت، وصولياً إلى إعلان النتائج، وذلك بهدف رصد مختلف جوانب العملية الانتخابية ميدانياً، والوقوف على مستوى تطور ونضج الممارسة الانتخابية وأداء مختلف الفاعلين والمتدخلين فيها.

وتؤكد الهيئتان أن هذه الملاحظة تستند، منذ انطلاق تجربتها، إلى التطوع والمبادرة المواطنة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لهذه الممارسة. فالهيئتان قررتا عدم طلب الدعم الذي تخصصه المؤسسات ذات الصلاحية للملاحظة، وممارسة الملاحظة كفعل مواطن. فالملاحظون والملاحظات المنخرطون في هذه العملية يؤدون مهامهم بصفة تطوعية ودون مقابل، انطلاقاً من قناعة مدنية راسخة بأهمية المشاركة في حماية وتطوير المسار الديمقراطي.

كما تؤكد الهيئتان حرصهما على صيانة استقلالية الملاحظة الانتخابية ونزاهتها، وعلى أن تظل هذه المبادرة قائمة على المساهمة المواطنة الحرة والطوعية.

وفي هذا الإطار، تهيب الهيئتان بجميع الملاحظين والملاحظات مواصلة أداء مهامهم بنفس الروح التي طبعت هذه التجربة منذ سنة 2007، والالتزام الصارم بمبادئ الحياد، والاستقلالية، والموضوعية، والتجرد، والمسؤولية، والتطوع، مع الحرص على رصد الوقائع والمعطيات كما تتم معاينتها ميدانياً، دون تحيز أو تدخل في مجريات العملية الانتخابية.

وسيتوج هذا التمرين الديمقراطي، على غرار التجارب السابقة، بإعداد تقرير تركيبي وشامل يستند إلى مختلف المعطيات والملاحظات التي سيتم جمعها خلال مراحل العملية الانتخابية، ويتضمن خلاصات وتقييماً موضوعياً لمختلف جوانب هذه العملية، بما يساهم في إثراء النقاش العمومي حول الممارسة الانتخابية ومسار البناء الديمقراطي بالمغرب.

الرباط، 12 شتنبر 2026

مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية

المنتدى المدني الديمقراطي المغربي

ملحق رقم 2. الترشيحات

معطيات حول المترشحين في الانتخابات التشريعية لسنة 2026

أفاد بلاغ لوزير الداخلية بأن عدد لوائح الترشيح المقدمة على الصعيد الوطني، برسم مجموع الدوائر الانتخابية المحلية والدوائر الانتخابية الجهوية، بلغ ما مجموعه 1850 لائحة. وأوضح بلاغ وزير الداخلية حول الترشيحات المودعة برسم الانتخابات التشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقرر إجراؤها يوم 23 شتنبر 2026، أنه "بحسب المعطيات المؤقتة المتعلقة بالترشيحات المودعة، والتي تم تحصيلها على إثر انتهاء الفترة المخصصة لإيداع التصريحات بالترشيح، فقد بلغ عدد لوائح الترشيح المقدمة على الصعيد الوطني، برسم مجموع الدوائر الانتخابية المحلية والدوائر الانتخابية الجهوية، ما مجموعه 1850 لائحة، تشتمل على 7288 ترشيحا، أي بمعدل وطني يفوق 18 ترشيحا عن كل مقعد."

وبالنسبة للدوائر الانتخابية المحلية، فإن عدد لوائح الترشيح المقدمة برسمها يتحدد في 1615 لائحة تتضمن 5505 مترشحا ومترشحة، أي بمعدل يفوق 18 ترشيحا عن كل مقعد، مقابل 1472 لائحة ترشيح برسم الاقتراع التشريعي لسنة 2021 تضمنت 5046 مترشحا ومترشحة. أما فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية الجهوية المحدثة على صعيد جهات المملكة (12 جهة) والمخصصة مقاعدها حصريا لفائدة النساء، فقد بلغ عدد لوائح الترشيح المقدمة برسمها 235 لائحة تتضمن 1783 مترشحة، أي بمعدل يقارب 20 ترشيحا عن كل مقعد، مقابل 1769 مترشحة ومترشح سنة 2021.

وبخصوص الترشيحات النسوية المسجلة، فقد بلغت في المجموع 2658 أي 36,47 في المائة من العدد الإجمالي للترشيحات، منها 1783 مترشحة برسم الدوائر الانتخابية الجهوية و875 مترشحة برسم الدوائر الانتخابية المحلية. كما يلاحظ أن 121 لائحة ترشيح مقدمة برسم الدوائر الانتخابية المحلية تترأسها مترشحات بصفة وكيلات للوائح المذكورة.

وفيما يتعلق بأعضاء البرلمان المزاولين مهامهم حاليا والذين تقدموا بترشيحاتهم لهذا الاستحقاق الانتخابي النيابي، فقد بلغ عددهم 227 عضوا، منهم 204 نائبا و20 نائبة و3 مستشارين. كما تم تقديم لائحتي ترشيح من لدن مترشحين غير منتميين حزبيا برسم دائرتين انتخابيتين محليتين.

وتتوزع لوائح الترشيح المقدمة بتزكية من الهيئات السياسية برسم الدوائر الانتخابية المحلية والدوائر الانتخابية الجهوية كما يلي :

الرقم الترتيبي	الحزب / الهيئة	الدوائر المحلية		الدوائر الجهوية	
		اللوائح	المترشحون	اللوائح	المترشحون
1	حزب الأصالة والمعاصرة	92	305	12	90
2	حزب الاستقلال	92	305	12	90
3	حزب التقدم والاشتراكية	92	305	12	90
4	حزب العدالة والتنمية	92	305	12	90
5	حزب التجمع الوطني للأحرار	92	305	11	80
6	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	90	301	11	87
7	حزب الحركة الشعبية	86	290	12	90
8	تحالف اليسار	85	284	11	85

9	حزب الاتحاد الدستوري	74	256	12	90
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية	68	238	8	67
11	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	68	234	10	80
12	حزب الديمقراطيين الجدد	58	205	6	50
13	حزب الشورى والاستقلال	56	180	9	61
14	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	55	197	10	75
15	الحزب الديمقراطي الوطني	53	183	8	61
16	الحزب المغربي الحر	51	179	9	68
17	حزب الخضر المغربي	50	173	6	49
18	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	46	156	10	76
19	حزب الوسط الاجتماعي	46	149	8	61
20	حزب الإنصاف	40	147	8	58
21	حزب الوحدة والديمقراطية	37	133	4	35
22	حزب الأمل	37	131	5	37
23	حزب النهضة	32	118	3	22
24	حزب العمل	32	115	9	73
25	حزب البيئة والتنمية المستدامة	31	113	9	70
26	حزب الإصلاح والتنمية	29	102	4	25
27	حزب المجتمع الديمقراطي	29	91	4	23
28	مترشحون غير منتمين حزبيًا	2	5	—	—

وذكر بلاغ وزير الداخلية بأن الفترة المخصصة لإيداع التصريحات بالترشيح برسم الانتخابات التشريعية العامة انتهت، كما هو معلوم، يوم أمس الأربعاء 9 شتنبر 2026. وسجل أن هذه العملية، التي جرت في ظروف عادية، تميزت بإقبال عدد هام من المواطنات والمواطنين على الترشح مقارنة مع الاستشارات الانتخابية السابقة المماثلة. كما بلغ عدد الهيئات السياسية التي شاركت فيها 28 حزبا، بما فيها تحالف أحزاب سياسية تم تأسيسه بمناسبة هذه الانتخابات. وأشار وزير الداخلية إلى أن الحملة الانتخابية، برسم هذه الانتخابات التشريعية، انطلقت في الساعة الأولى من يومه الخميس 10 شتنبر 2026، وستنتهي في الساعة الثانية عشرة (12) ليلا من يوم الثلاثاء 22 شتنبر 2026.

ملحق رقم3. نظرة مقارنة لبرامج ستة أحزاب: حزب التجمع الوطني للأحرار، حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال وحزب العدالة والتنمية، حزب الاتحاد الاشتراكي، حزب التقدم والاشتراكية.

مقارنة البرامج الانتخابية المقدمة من طرف الأحزاب السياسية التالية:

التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال

استنادًا إلى البرامج الانتخابية الرسمية التي أعلنتها الأحزاب الثلاثة استعدادًا للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 23شتنبر 2026، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة تحليلية وموضوعية لأبرز التوجهات والمقترحات والتدابير التي يتضمنها كل برنامج، مع التركيز على المحاور ذات الصلة بالسياسات الداخلية والسياسة الخارجية والهجرة.

البنية العامة للبرامج الثلاثة

قبل الدخول في المحاور، يجدر رصد فارق منهجي أساسي: البرامج الثلاثة تعتمد بنية "مواثيق/محاور" مرقمة ومكلفة ماليًا بدرجات متفاوتة من الدقة:

- **حزب الاستقلال**: 5 محاور (القيم والأسرة، محاربة الفساد، القدرة الشرائية، المرفق العمومي "دولة الرعاية"، السيادة الاستراتيجية)، مع 20+ إجراء تفصيلي في محور السيادة وحده، لكن **دون تقدير مالي إجمالي معلن** لكلفة البرنامج ككل.
- **الأصالة والمعاصرة**: 5 مواثيق (القدرة الشرائية، إدماج الشباب، المواطنة، الأمان، النمو والاستدامة)، مع **20 التزامًا مرقمًا** وكلفة إجمالية معلنة بدقة: 350 مليار درهم على 5 سنوات، موزعة بالتفصيل على كل ميثاق (150 مليار للقدرة الشرائية، 100 للمواطنة، 50 لإدماج الشباب، 50 للأمان)، مع تحديد مصادر التمويل الثلاثة (300 مليار من الأثر الإضافي للنمو، 40 مليار مساهمة الجماعات الترابية، 10 مليار إعادة تخصيص).
- **التجمع الوطني للأحرار الوطني للأحرار**: الأكثر اقتضابًا شكليًا — 3 التزامات فقط و12 إجراء، لكنها مرتبطة بأرقام أثر مباشرة (حماية القدرة الشرائية لـ4 ملايين أسرة، خفض البطالة من 10.8% إلى 9%، تعبئة 15 مليار درهم استثمار).

هذا التفاوت في درجة "القابلية للتتبع" (traçabilité) هو بحد ذاته عنصر تمايز جوهري: الأصالة والمعاصرة يقدم أكثر البرامج شفافية في التمويل، يليه التجمع الوطني للأحرار في الاستهداف الرقمي المباشر، فيما الاستقلال يقدم أكبر حجم من الإجراءات التفصيلية (لا سيما في محور السيادة الذي يضم وحده 20 إجراءً) لكن دون كلفة إجمالية موحدة.

القدرة الشرائية والدعم الاجتماعي

هنا يظهر التمايز الأوضح بين الأحزاب الثلاثة في آليات التنفيذ، رغم اشتراكها في الهدف:

الأصالة والمعاصرة يقترح أكثر الإجراءات تحديدًا وقابلية للقياس الفوري من حيث الأثر على جيب المواطن مباشرة:

- مجانية كاملة لفاتورة الكهرباء دون 100 درهم شهريًا، بتمويل تضامني عبر مساهمة 12% على الشريحة العليا فوق 200 ك.و.س
- إصلاح ضريبي يخفض الأشطر من 6 إلى 3، مع إعفاء كامل للأجور الخام دون 15.000 درهم
- رفع الحد الأدنى لجميع المعاشات إلى 3.000 درهم ورفع معاش الأرامل من 50% إلى 100% من معاش المتوفى

- رفع الحد الأدنى للدعم الاجتماعي المباشر من 500 إلى 1.000 درهم، مع خفض هامش الخطأ في الاستهداف من 20-30% إلى 5% بحلول 2030

- إجراءات هيكلية لضبط أسعار المواد الأساسية عبر 6 شركات جهوية للتوزيع الفلاحي وتفكيك دور الوسطاء (الذين يستحوذون حاليًا، بحسب البرنامج، على ما بين 60% و80% من السعر النهائي)

التجمع الوطني للأحرار الوطني للأحرار يقترح آلية أكثر أتمتة (automaticité) عبر "الدرع الاجتماعي": مأسسة مؤشر الدعم الاجتماعي وربطه تلقائيًا بمعدلات التضخم عبر آلية تسوية تلقائية، إضافة إلى ابتكار لافت هو "درع الادخار" — حساب ادخار مبسط مدعوم من الدولة (0.25 درهم عن كل درهم يودعه المستفيد من القطاع غير المهيكل) لسد فراغ الحماية الاجتماعية لهذه الفئة تحديدًا، وخصم ضريبي تعليمي يصل إلى 5.000 درهم سنويًا عن كل طفل.

الاستقلال يتبنى فلسفة "التعاقد المشروط" بدل الدعم المباشر غير المشروط: "عقد اجتماعي للخروج من الفقر" يجمع آليات الدعم في بطاقة أسرية موحدة **مقابل التزام الأسرة** بالمواظبة على التمدرس والمتابعة الصحية والبحث النشيط عن الشغل — وهو خيار فلسفي مغاير جوهريًا لمنطق "الحق المكتسب" الذي يطبع مقترحي التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة. كما ينفرد الاستقلال بربط حماية القدرة الشرائية بمكافحة الفساد والريع كشرط مسبق ("صفر تسامح")، عبر قانون لتضارب المصالح وضريبة تصل إلى 40% على الأرباح الريعية والاحتكارية.

الصحة

التقارب هنا حول ثلاث أولويات مشتركة (تعزيز الطب العمومي، إصلاح AMO، تقليص الفوارق المجالية)، لكن بأدوات متمايزة:

- **الأصالة والمعاصرة**: 4 مستشفيات جامعية جهوية جديدة (بني ملال، كلميم، الرشيدية، الدار البيضاء) قبل 2028، مع خفض الولادات القيصرية من 68% إلى 25%، ومنع الأطباء من الجمع بين القطاعين دون تعاقد شفاف.
- **التجمع الوطني للأحرار الوطني للأحرار**: يركز على "الطب عن بعد" (تغطية 100% من التأمين الإجباري) ونظام الثالث المؤدي التدريجي في القطاع العمومي، مع رفع الكثافة الطبية من 30 إلى 45 مهني صحة لكل 10.000 نسمة، وتعميم المجموعات الصحية الترابية بحلول 2027.
- **الاستقلال**: الأكثر تفصيلاً في هيكلة المسار العلاجي (الطبيب المرجعي الإجباري كبوابة وحيدة)، مع وكالة وطنية للمستعجلات وهدف تكوين 2000 طبيب مستعجلات معتمد بحلول 2031؛ **وينفرد الاستقلال بمحور كامل ومفصل للصحة النفسية** (خريطة وطنية، إدماجها ضمن AMO، محاربة الوصمة الاجتماعية) وبمحور خاص لمكافحة الإدمان — وهو بعد غائب كليًا عن برنامجي التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة.

التعليم

- **الأصالة والمعاصرة**: تعميم التعليم قبل المدرسي من سن 4 سنوات، بدء التوقيت من الساعة 9 صباحًا، 20 دقيقة قراءة يومية إلزامية، هيكلة التعليم العالي في 3 مجمعات (امتياز دولي، تقني-مهني، جسور بينهما).
- **التجمع الوطني للأحرار الوطني للأحرار**: تعميم مدارس وإعداديات الريادة بحلول 2028 وثانويات الريادة بحلول 2031 مع هدف كمي صريح: **خفض الهدر المدرسي إلى النصف**، ورفع عدد الجامعات من 12 إلى 27.
- **الاستقلال**: الأكثر تفصيلاً تقنيًا — منصة وطنية للتعلم الرقمي والذكاء الاصطناعي لكل تلميذ ومدرس، نظام إنذار مبكر للهدر المدرسي مدعوم بـ"مدارس الفرصة الثانية"، ومنظومة استشراف للمهن تربط التكوين بحاجيات الاقتصاد. كما ينفرد الاستقلال

بتأطير رسوم التعليم الخصوصي (منع الزيادات المفرطة والرسوم الخفية) وبمنظومة اعتراف بالكفاءات المكتسبة بالتجربة دون شهادة نظامية.

الشغل وإدماج الشباب

هنا يظهر التقارب الأكبر في الأرقام: **الثلاثة يستهدفون مليون منصب شغل** خلال الولاية (الأصالة والمعاصرة : مليون صاف مع تفصيل قطاعي دقيق — 360.000 من كأس العالم والأنشطة المواكبة، 270.000 من الخدمات ذات القيمة المضافة، 250.000 من الصناعة؛ التجمع: مليون منصب بتوزيع مماثل تقريبًا؛ الاستقلال لا يذكر رقم المليون صراحة في الوثيقة المرفقة لكنه يطرح حزمة برامج تراكمية للإدماج).

من حيث الآليات:

- **الأصالة والمعاصرة** يطرح "مسار إدماج" موحدًا لـ2.9 مليون شاب خارج التعليم والتكوين والشغل (NEET)، مستهدفًا 300.000 شاب سنويًا عند بلوغه سرعته القصوى، إلى جانب "صفر انقطاع دون حل بديل".
- **التجمع الوطني للأحرار الوطني للأحرار** يطرح إصلاحًا لتعويض فقدان الشغل (مضاعفة مدة الاستفادة من 6 إلى 12 شهرًا) وابتكارًا مهمًا هو "بطاقة العامل الموسمي" التي تمنح نقاطًا تراكمية لكل يوم عمل مصرح به، لتشمل الحماية الاجتماعية العمال الموسميين في السياحة والفلاحة والصيد — فئة تُستثنى عادة من هذه الحقوق.
- **الاستقلال** يطرح "برنامج آفاق" بالتزام مشابه لالتزام الأصالة والمعاصرة (ألا يبقى أي شاب خارج الدراسة/التكوين/الشغل لأكثر من 6 أشهر)، إضافة إلى "100 ألف موهبة رقمية" للاقتصاد الرقمي العالمي و"جواز جودة حياة الشباب" كنظام تنقيط تحفيزي — وهي أدوات أكثر ابتكارًا شكليًا لكن أقل وضوحًا من حيث الكلفة والأثر الكمي مقارنة بالأصالة والمعاصرة.

البيئة، الماء، والطاقة

يتقاسم الثلاثة إطار "الأمن الاستراتيجي" لكن بدرجات تفصيل متفاوتة جدًا:

- **الأصالة والمعاصرة:** أهداف رقمية محددة (رفع الطاقات المتجددة من 46% إلى 52%، 6 محطات تحلية لبلوغ 1.8 مليار م³ بحلول 2031، تعميم الري المقتصد على 350.000 هكتار إضافية، مخزون محروقات يغطي 3 أشهر).
- **التجمع**: يربط الطاقة مباشرة بالقدرة الشرائية عبر برنامج للإنتاج الذاتي للكهرباء (ألواح شمسية دون دفع أولي، بالسداد التدريجي من التوفير المحقق) وحماية الشرائح الدنيا من الاستهلاك من الصدمات السعرية.
- **الاستقلال** يقدم البرنامج الأكثر تفصيلاً واكتمالاً بلا منازع في هذا المحور ككل، ضمن "محور السيادة الاستراتيجية": قانون-إطار للتخزين الاستراتيجي بمستويات دنيا ملزمة ومحددة زمنيًا لكل مادة، حكامة موحدة لمنظومة "الماء-الغذاء-الطاقة"، رفع الحد الأدنى للمحتوى المحلي في المشاريع الطاقية إلى 50% بحلول 2031، وآلية سيادية لتسعير الكربون تمول صندوقًا لتحول الصناعة.

الثقافة والهوية

- هذا المحور يكاد يكون **حكرًا على حزب الاستقلال** من بين الوثائق الثلاث: محور كامل للحفاظ على منظومة القيم يشمل تقوية اللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية)، إحداث المجلس الوطني للغات، وبرامج مدرسية لتعزيز الهوية الوطنية ("مدرسة الانتماء").

- **الأصالة والمعاصرة** ينفرد من جهته بالتزام محدد ومكلف ماليًا لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية: صندوق بغلاف مالي معلن (2 مليار درهم) وتفعيل اللجنة الوزارية الدائمة المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 16-26 (والتي لم تجتمع منذ أبريل 2021 بحسب البرنامج).
- **التجمع الوطني للأحرار لا** يتضمن، ضمن الوثيقة المتاحة، محورًا مستقلاً للثقافة أو الهوية اللغوية.

الاقتصاد والسيادة الصناعية

- هنا يبرز **الاستقلال** بأكثر البرامج طموحًا وتفصيلاً من حيث الرؤية الصناعية السيادية: معيار "القيمة المنتَجة بالمغرب" في الصفقات العمومية (بوزن لا يقل عن 30%)، عقود قطاعية ملزمة مع صناعيي السيارات والطيران لرفع نسب الإدماج المحلي (80% و60% تباعًا بحلول 2031)، بناء منظومة صناعية دفاعية وطنية بهدف 40% إدماج محلي، وسلسلة كاملة للذكاء الاصطناعي من الجامعة إلى التصنيع.
- **الأصالة والمعاصرة** يطرح إجراءات اقتصادية أكثر تركيزًا على المقاولات الصغرى (إعفاء ضريبي 5 سنوات مقابل خلق 3 مناصب شغل، حصة إلزامية 15% من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة) و"المصدّر الفردي للخدمات".
- **التجمع الوطني للأحرار يبقى** الأكثر اقتضابًا في هذا المحور تحديدًا ضمن الوثيقة المتاحة.

السياسة الخارجية والهجرة — ملاحظة منهجية مهمة

بعد الاطلاع الكامل على النصوص الثلاثة، يتأكد ما أشارت إليه القراءات التحليلية سابقًا: **لا يتضمن أي من البرامج الثلاثة محورًا صريحًا ومستقلاً للسياسة الخارجية أو الهجرة** بالمعنى الدبلوماسي أو الكلاسيكي للمصطلح. أقرب ما يوجد هو:

- عند **الاستقلال**: محور "الإشعاع والثقة وتنويع الشراكات" الذي يتناول تحديدًا الأبعاد الاقتصادية للانفتاح الخارجي — "ميثاق مغاربة العالم" (تسهيل تحويلات الجالية، تمثيليتها في هيئات الحكامة الاقتصادية الجهوية) و"الممر الأطلسي" (شركة وطنية للمالحة التجارية، تحويل المبادرة الأطلسية الملكية إلى ممر اقتصادي إفريقي). هذا يبقى ضمن منطق الدبلوماسية الاقتصادية، لا السياسة الخارجية بمعناها الدبلوماسي-الأمني.
- عند **الأصالة والمعاصرة والتجمع**: لا يوجد أي محور مقابل ضمن الوثائق المتاحة.
- هذا الغياب يؤكد بشكل مباشر من النصوص الأصلية ما كانت القراءات الصحفية التحليلية قد لاحظته: البرامج الحزبية المغربية لعام 2026 تتمركز بالكامل تقريبًا حول السياسات الداخلية (القدرة الشرائية، الصحة، التعليم، التشغيل)، فيما تبقى ملفات السياسة الخارجية والدفاع والهجرة خارج نطاق التنافس البرامجي الحزبي، وهو ما ينسجم مع البنية الدستورية المغربية التي تُبقي هذه الملفات ضمن الاختصاصات الملكية أساسًا، لا الحكومية-الحزبية.

خلاصة تركيبية

المعيار	التجمع الوطني للأحرار الوطني للأحرار	الأصالة والمعاصرة	الاستقلال
الفلسفة العامة	أتمتة وحماية تلقائية	التزامات رقمية دقيقة ومكلفة	تعاقد مشروط + سيادة استراتيجية
الشفافية المالية	جزئية (أرقام أثر)	الأعلى (350 مليار مفصّلة)	غائبة كإجمالي موحد
نقطة القوة النوعية	درع الادخار للقطاع غير المهيكل	ضبط الأسعار وتفكيك الريع التوزيعي	السيادة الصناعية والصحة النفسية
الثقافة/الهوية	غائبة	الأمازيغية (ميزانية محددة)	القيم واللغتان الرسميتان

المعيار	التجمع الوطني للأحرار الوطني للأحرار	الأصالة والمعاصرة	الاستقلال
السياسة الخارجية/الهجرة	غائبة	غائبة	دبلوماسية اقتصادية محدودة فقط

هذا التمايز في "نقاط القوة النوعية" أكثر دلالة من التقارب الظاهري في الأرقام الإجمالية (مليون منصب شغل مشترك بين الأحزاب الثلاثة)، إذ يعكس اختلافًا حقيقيًا في تصور دور الدولة: من "الدولة المؤتمتة الضامنة" عند التجمع، إلى "الدولة المُنفِّذة للالتزامات المرقمة" عند الأصالة والمعاصرة، إلى "الدولة السيادية-التعاقدية" عند الاستقلال.

مقارنة البرامج الانتخابية لأحزاب المعارضة الثلاثة

حزب العدالة والتنمية – (PJD) حزب التقدم والاشتراكية – (PPS) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية(USFP)

بعد الاطلاع على النصوص الكاملة للبرامج الانتخابية الثلاثة (العدالة والتنمية: 101 صفحة، التقدم والاشتراكية: 226 صفحة، الاتحاد الاشتراكي: 72 صفحة) يلاحظ أن بنيتهم الشكلية تختلف اختلافًا بيّنًا، وهذا الاختلاف نفسه يحمل دلالة على توجهات كل حزب.

البنية العامة للبرامج الثلاثة

- **العدالة والتنمية** محاور كلاسيكية: أولًا ترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والأسرة والقيم المغربية (يتضمن محورًا فرعيًا كاملًا حول مغاربة العالم)، ثانيًا الإصلاح السياسي وتكريس الاختيار الديمقراطي، ثالثًا الخدمات العمومية الأساسية (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، تقليص الفوارق، القدرة الشرائية، السكن، الرياضة)، رابعًا اقتصاد منتج وتنافسي ومستدام وسيادي، وخامسًا **السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع** محور قائم بذاته وصريح.
- **التقدم والاشتراكية** محاور موضوعاتي: أولًا محور التنمية البشرية (الصحة "المستشفى أولًا"، المدرسة، الثقافة، الرياضة)، ثانيًا المحور الاقتصادي والإيكولوجي، ثالثًا المحور الديمقراطي (المؤسسات، الحريات، الشباب، **مغاربة العالم**)، ورابعًا **المحور الجيوسياسي** —أيضًا محور قائم بذاته ومفصّل جدًا بعشرة مقترحات مرقمة ومكلفة ماليًا.
- **الاتحاد الاشتراكي** :محوران اثنان فقط معنونان رسميًا أولًا "دولة قوية، ديمقراطية، فعالة"، ثانيًا "اقتصاد منتج يخلق الثروة والشغل" تليهما سلسلة من البرامج الموضوعاتية المسماة (الصحة، التعليم، الشباب، النساء، الثقافة، الرياضة) لكن **دون أي محور مخصص للسياسة الخارجية**.

القدرة الشرائية والنموذج الاقتصادي

الأحزاب الثلاثة تتقاسم تشخيصًا قاسيًا لحصيلة الحكومة الخارجة، لكن بدرجات تفصيل متفاوتة:

- **التقدم والاشتراكية** هو الأكثر منهجية وتوثيقًا رقميًا: إطار ماكرو-ميزانياتي كامل على 5 سنوات — 575 مليار درهم نفقات إضافية ممولة بـ 622 مليار درهم مداخيل ضريبية إضافية (مكافحة الغش الضريبي: 19.6 مليار؛ تضريب وضعيات الاحتكار: 28.75 مليار؛ عقلنة النفقات الجبائية: 30 مليار؛ المرونة الجبائية للنمو: 300 مليار)، مع رصيد ميزانياتي إيجابي متوقع ابتداءً من 2029 وخفض للمديونية العمومية بـ47 مليار درهم.
- **الاتحاد الاشتراكي** يحدد ستة أهداف ماكرو-اقتصادية دقيقة في أفق 2031: نمو ≥6% سنويًا، عجز الميزانية ≤3% من الناتج الداخلي الخام، مديونية عمومية <60%من الناتج الداخلي الخام، تقليص عجز الميزان التجاري بنسبة ≥15%، رفع الاستثمار الخاص إلى 25% من الناتج الداخلي الخام، ورفع حصة الصناعة والصادرات ذات القيمة المضافة إلى 30% من الناتج الداخلي الخام.

- **العدالة والتنمية** يفتتح برنامجه بتشخيص صريح لتفاقم تضارب المصالح والفساد في عهد الائتلاف الحكومي المنتهي، ويبني محوره الاقتصادي الرابع على 11 محورًا فرعيًا تمتد من محاربة الريع إلى السيادة الغذائية والمائية والطاقية، وصولًا إلى ضمان استدامة المالية العمومية — لكن دون إطار ماكرو-ميزانياتي موحد يضاهي ما قدمه التقدم والاشتراكية.

الصحة

- **التقدم والاشتراكية** يطرح الصياغة الأكثر جذرية: "المستشفى العمومي أولًا"، بثلاثة أهداف مرقمة — إنقاذ الأرواح (الهدف 1)، تغطية 100% من المغاربة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض مع تخفيف العبء المالي (الهدف 2)، جعل المستشفى العمومي ركيزة العرض الصحي (الهدف 3).
- **الاتحاد الاشتراكي** يحمل شعار "الصحة حق" كبرنامج رئيسي لهذا المحور.
- **العدالة والتنمية** يقدم أكثر البنى التنظيمية تفصيلًا ضمن محوره الثالث: استكمال وضمان فعلية التغطية الصحية الشاملة، إعادة الاعتبار للمستشفى العمومي، تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، تعزيز الرعاية الصحية الأولية وتنسيق المسار الصحي، الدواء والسياسة الصيدلية، الحكامة الصحية الترابية، ضمان استدامة التمويل — بنية من 9 محاور فرعية، وهي الأكثر تفصيلاً تنظيميًا بين الأحزاب الثلاثة، وإن كانت دون تكلفة إجمالية مقابلة لالتزام التغطية الشاملة كما عند التقدم والاشتراكية.

التعليم

- **التقدم والاشتراكية** يحدد ثلاثة أهداف: جعل اكتساب المعارف والكفايات رافعة للمساواة والارتقاء الاجتماعي، ضمان النجاح الدراسي للجميع، وجعل المغرب قوة إقليمية جامعية وعلمية وتكنولوجية — مع مؤشرات رقمية (معدل مستهدف 27 تلميذًا في القسم مقابل 30 حاليًا، بحد أقصى مسجل يصل إلى 41).
- **الاتحاد الاشتراكي** يقترح عدة برامج مسماة: "جامعة القرب"، "الطالب أولًا"، "جامعة 2035" — موجهة نحو الترسيخ الترابي والقابلية للتشغيل.
- **العدالة والتنمية** يبني إصلاحه على 8 محاور فرعية (الإطار القانوني، الوظيفة التربوية والقيمية للمدرسة، تعميم التعليم الأولي، الإلزامية ومحاربة الهدر، جودة التعلمات، الموارد البشرية التربوية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي).

الشباب والتشغيل والمقاولة

- **الاتحاد الاشتراكي** هو الأكثر غزارة في البرامج المسماة والموجهة: "شباب يشتغل"، "Startup Maroc"، "مراكز الفرص" للفئات الهشة، "رائدات" للريادة النسائية.
- **التقدم والاشتراكية** يستهدف خلق 500.000 منصب شغل صناعي صاف خلال الولاية وتوطين 50% من التوطينات الصناعية الجديدة خارج قطب الدار البيضاء-طنجة — هدف صريح لإعادة التوازن الترابي للتشغيل الصناعي.
- **العدالة والتنمية** يخصص عدة محاور فرعية من محوره الاقتصادي للمقاولة والولوج إلى التمويل والعقار الصناعي وتشغيل الشباب، دون هدف رقمي إجمالي للمناصب الصافية يضاهي ما قدمه التقدم والاشتراكية.

البيئة والماء والطاقة

- **التقدم والاشتراكية** هو الأدق: الارتقاء بالأمن المائي إلى مستوى الأولوية الوطنية (الهدف 1)، إنجاح الانتقال الطاقي نحو الحياد الكربوني بخفض التبعية الطاقية للخارج من 90% إلى 80% وتركيب 4 جيغاواط إضافية من القدرات المتجددة في أفق 2031

(الهدف 2)، إدماج الإيكولوجيا في جميع السياسات العمومية (الهدف 3)، مع هدف وطني صريح لخفض 53% من انبعاثات الغازات الدفيئة للنسيج الصناعي بحلول 2035.

- **العدالة والتنمية** يعالج هذا المحور ضمن محورين فرعيين من المحور الرابع: تعزيز السيادة الغذائية والمائية والطاقية (المحور الفرعي التاسع)، وتعزيز السياسة البيئية والاقتصاد الأخضر (المحور الفرعي العاشر).
- **الاتحاد الاشتراكي** يعالج هذه القضايا من زاوية "السيادة" (الغذائية، الدوائية، الطاقية) كأساس لاستراتيجيته الصناعية، أكثر منه من زاوية بيئية صرفه.

الثقافة

- **التقدم والاشتراكية** يقترح "ميثاقًا وطنيًا للثقافة" يتمحور حول ثلاثة أهداف (الحقوق الثقافية للجميع، الثقافة كرافعة، الحكامة الثقافية)، بأهداف رقمية: تسجيل 200 عنصر إضافي من التراث الوطني سنويًا، رفع إقبال الزوار على المواقع الثقافية بـ50%.
- **الاتحاد الاشتراكي** يحمل برنامج "المغرب يبدع."
- **العدالة والتنمية** يعالج الثقافة والإعلام والقيم ضمن المحور الفرعي الخامس من محوره الأول (الهوياتي)، بربطها صراحة بصون الثوابت الوطنية، مقاربة أكثر معيارية مقارنة بالحزبين الآخرين.

مغاربة العالم

هذا المحور يحظى بمعالجة جوهرية من الأحزاب الثلاثة، مع تباين في المقاربة:

- **التقدم والاشتراكية** يقدم أكثر المعالجات تفصيلًا: ثلاثة أهداف (حماية حقوق وممتلكات وكرامة مغاربة العالم، استثمار كفاءاتهم لخدمة التنمية الوطنية، دمقرطة الحكامة المتعلقة بهم وضمان تمثيليتهم السياسية عبر حصة-كوطا في الهيئات الوطنية)، مع التزامات ملموسة — وضعية "خبير مغاربة العالم"، رفع ضمان "Tamwilcom" إلى 80% ليشملهم، الإبقاء على الإعفاء الضريبي على الدخل لأطر الجالية.
- **الاتحاد الاشتراكي** يقترح "مغاربة العالم 2030": دوائر انتخابية خاصة بمغاربة العالم، إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج، إحداث "المؤسسة المحمدية للمغاربة المقيمين بالخارج" كذراع تنفيذي، رقمنة الخدمات القنصلية بنسبة 100%، صندوق لدعم استثمارات مغاربة العالم في الجهات، "جواز المستثمر المغربي بالخارج."
- **العدالة والتنمية** يخصص له المحور الفرعي السادس من محوره الأول، بخمسة محاور (تحول في تدبير شؤون الجالية، تفعيل المشاركة السياسية والمؤسساتية، صيانة الهوية الوطنية، تعبئة الكفاءات، تجويد الخدمات القنصلية).

السياسة الخارجية والصحراء والهجرة - الفارق البنيوي

هنا يظهر أوضح فارق بين البرامج الثلاثة، وهو فارق يصحح الانطباع الذي كوّنته أحزاب الأغلبية الحكومية (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال) حيث كان هذا المحور غائبًا تقريبًا:

العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية يخصص كل منهما محورًا كاملًا وصريحًا ومرقمًا للسياسة الخارجية بينما الاتحاد الاشتراكي لا يتضمن أي محور من هذا القبيل.

- **العدالة والتنمية**: المحور الخامس — "السياسة الخارجية: وحدة، وسيادة، وإشعاع"): صيانة السيادة والوحدة الوطنية والترابية؛ دعم قوي ولا مشروط للقضية الفلسطينية ورفض ومناهضة التطبيع؛ توطيد علاقات المغرب بعمقه العربي والإسلامي؛ تعزيز العمق الإفريقي للمغرب؛ تطوير العلاقات الإقليمية والدولية للمغرب؛ تعزيز الأمن والسلم والتعاون الدولي؛ تقوية الدبلوماسية الاقتصادية.
- **التقدم والاشتراكية** :المحور الرابع — "الجيوسياسة") يقترح 10 مقترحات مرقمة ومكلفة جزئيًا: تعزيز دور المغرب كأمة إفريقية ذات سيادة وغير منحازة؛ توطيد الاندماج الإقليمي وتنويع الشراكات الدولية نحو تكتلات بديلة (بريكس، اتحاد المغرب الكبير، أمريكا اللاتينية، آسيان)؛ إعادة التأكيد على الدعم الثابت واللامشروط للقضية الفلسطينية ومعارضة أي تطبيع ما لم تُضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية كاملة، وكذا معارضة مماثلة مناهضة الصهيونية بمعاداة السامية؛ تموقع المغرب فاعلًا رائدًا في مناهضة التغير المناخي؛ توطيد شبكة الدبلوماسية الموازية ومضاعفة المراكز الثقافية بالخارج من 20 إلى 40 بحلول 2031؛ الدعم الراسخ للمبادرة الأطلسية الملكية ومبادرة الساحل ومشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب؛ تطوير "عرض المغرب" نحو البلدان الإفريقية الشريكة؛ **تعزيز سياسة إدماج الوافدين الأفارقة ضمن الوضع النظامي-القانوني** مع مواكبة العودة إلى الوطن بتدابير تحفيزية؛ مضاعفة ميزانية وزارة الخارجية (بأثر مالي مقدّر بـ16 مليار درهم على خمس سنوات)؛ هدف تعيين مسؤولين مغاربة في المنظمات الدولية الكبرى.
- **الاتحاد الاشتراكي** :لا يتضمن النص **أي قسم مخصص للسياسة الخارجية أو قضية الصحراء أو الهجرة** .البعد الدولي الوحيد الحاضر يقتصر على الدبلوماسية الاقتصادية بمعناها الضيق — فتح أسواق تصديرية جديدة بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، أما السياسة المتعلقة بالهجرة (بمعنى الهجرة نحو المغرب) فغائبة كليًا.

هذا التباين دال: فهو يبين أن ملاحظة "تهميش السياسة الخارجية في البرامج الحزبية المغربية" — التي بدت صحيحة عند فحص أحزاب الأغلبية الحكومية — **لا تنطبق على العدالة والتنمية ولا على التقدم والاشتراكية**، اللذين يستثمران هذا المجال بشكل جوهري، بما في ذلك موقف صريح وغير قابل للتفاوض بشأن القضية الفلسطينية (دعم لا مشروط، رفض التطبيع) لدى الحزبين معًا — وهو موقف غائب عن الأحزاب الحكومية الثلاثة التي جرى فحصها سابقًا.

خلاصة مقارنة

المعيار	العدالة والتنمية	التقدم والاشتراكية	الاتحاد الاشتراكي
الإطار الماكرو-ميزانياتي	جزئي، غير موحد	الأكثر اكتمالًا وتفصيلاً رقميًا (622/575 مليار درهم)	6أهداف ماكرو دقيقة، دون تفصيل للتمويل
السياسة الخارجية/الصحراء/فلسطين/الهجرة	محور كامل (المحور الخامس)	محور كامل، 10 مقترحات مرقمة (المحور الرابع)	**غائب**
مغاربة العالم	معالجة مطورة	الأكثر تفصيلاً (تمثيلية سياسية مضمونة بكوطا)	معالجة مطورة (دوائر انتخابية)
البعد الهوياتي/القيمي	بارز (محور أول كامل)	حضور محدود بهذا الشكل	حضور محدود بهذا الشكل
أسلوب الصياغة	الأضخم حجمًا (300+ إجراء مرقم)	الأكثر انضباطًا منهجيًا (3 أهداف لكل محور، تكلفة لكل إجراء)	الأكثر توجهًا نحو "برامج-علامات" مسماة

هذا التفاوت في معالجة السياسة الخارجية بين أحزاب الأغلبية الحكومية وحزبي المعارضة (العدالة والتنمية، التقدم والاشتراكية) يستحق أن يُبرز كنتيجة رئيسية لهذه المقارنة الثانية: فهو يشير إلى أن استثمار هذا المجال ليس غائبًا بشكل موحد عن المشهد الحزبي المغربي، بل يتركز لدى أحزاب خارج الائتلاف الحكومي الخارج — ربما بصلة بموقعها الهوياتي (العدالة والتنمية) أو بجذورها في التقليد الأممي-الإفريقي لليسار المغربي (التقدم والاشتراكية).

ملحق رقم4. النتائج

هذا الملحق سوف يخصص للنتائج النهائية لملاحظة الانتخابات والتي لازالت طور التجميع بناء على الاستمارات التي لازالت ترد على موقع المركز إلى حين تحرير هذا التقرير. الصيغة للتقرير سوف تتضمن الملحق الكامل.